العدد العاشر من السنة الثالثة — رمضان سنة ١٣٦١ — أكتوبر سنة ١٩٤٢

مجلة
الشؤون الاجتماعية

تصدرها شهريا وزارة الشؤون الاجتماعية

(بالمجان)

مدير التحرير : حسن الشريف : تليفون ٨٥٣١٢

القاهرة
طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق
١٩٤٢

فهرس العدد

		صفحة
المشاهد الاجتماعى لوزارة الشؤون الاجتماعية ...	... ...	٣
حالتنا الاجتماعية	محمد على علوبه باشا	٨
بعد قانون اللغة العربية	... ...	١٨
وزير يتبرع لإصلاح قريته	... ...	٢٢
النسل وعلاقته بالزواج والأمومة	الدكتور عبد الرؤوف بك حسن...	٢٥
وسائل النجاح فى المجتمع أو ثمن الفضيلة... ...	الأستاذ سيد قطب	٢٩
الأسعار القياسية فى القاهرة ولندن...	... ...	٣٤
مساهمة التعليم الحر فى النهضة القومية...	الأستاذ محمد عبد الواحد خلاف...	٤١
حق الحياة هو هدية العيد	الأستاذ عماد الدين عبد الحميد	٤٦
الجوع والمرض فى عالم الطبقات الفقيرة	الأستاذ فايد العمروسى	٤٩
كانوا مواطن الداء	للكاتبة زينب محمد حسين	٥٤
ملاحظات عابرة	... ...	٥٧
أزياء النساء والتشريع	الأستاذ عريان يوسف سعد	٦٠
إصلاح السجون المصرية واجب على كل حاكم عادل	الأستاذ محمد لطفى جمعه	٦٣
مساكن العمال فى مصر	... ...	٧١
من حوادث الشهر...	... ...	٧٨

النشاط الاجتماعى لوزارة الشؤون الاجتماعية

إصلاح السجون — تعميم الرياضة البدنية — توجيه التمثيل والغناء

فى وزارة الشؤون الاجتماعية فى هذا العام نهضة عملية تتحدث عن نفسها بأفضل مما تتحدث الكلمات ، وقد تناولنا مظاهر النهضة فى عددين سابقين من هـذه المجلة ، فتحدثنا عنهما تحت عنوانات " قوانين العمال معناها تنظيم حياة ربع السكان " و " اللغة العربية ترفع رأسها وتسترد كرامتها " و " فريضة الزكاة " و " المراكز الاجتماعية " ، " والمكاتب الاجتماعية " و " صيانة الآداب " .

وفى هذا العدد نتحدث عن بعض مظاهر النشاط الأخرى التى عنونا بها هذا المقال :

(١)

أدلى معالى وزير الشؤون الاجتماعية الى جريدة الجورنال ديجبت بحديث فى هذا الشأن نقتطف منه الفقرات الآتية :

"من المسلم به طبقا لما أسفرت عنه بحوث العلماء أن العقوبة لايراد بها الانتقام من المجرم بل إصلاحه . ولذلك رأيت منذ تقلدى وزارة الشؤون الاجتماعية أن فى اصلاح السجون مجالا فسيحا للعمل .

"وبصفتى محاميا له خبرة طويلة بالقضايا الجنائية تبينت أن الجرائم فى مصر تزيد على مائيت لى فى بلدان أخرى ، ولكن عدد المجرمين الحقيقيين ضئيل .

"والواقع أن معظم جنايات القتل والجنايات الأخرى الخطيرة — وخصوصا فى المديريات ترجع غالبا الى مشاجرات بين عائلة وأخرى أو بين قرية وأخرى ، فترى الشبان الموصوفين بالجرأة يتبرون حرصا على كرامتهم للدفاع عن عائلتهم أو عن قريتهم فيحكم عليهم بالعقوبة ، لا لأنهم مجرمون ، بل لأن المصادفة السيئة ساقتهم الى الجريمة .

"واذا لم يشتركوا فى الشجار أو اذا تخلفوا عنه عرضوا أنفسهم للاحتقار ولتعيير نساء القرية وأولادها بالجبن " .

وفى هذه الفقرات يبدو أمران :

أولهما — النظرة الانسانية للمجرم وللعقوبة ، وهى النظرة التى كونتها الدراسات النفسية الحديثة ، والتى انتفع بها العالم المتمدن فى سجونه ولا سيما أمريكا ، تلك النظرة التى كانت

تنقصنا حتى اليوم على الرغم مما ارتفع من الأصوات مطالبا بتعديل نظام السجون المصرية وبخاصة أصوات المسجونين السياسيين المثقفين الذين قضوا فترة فى السجن كشفت لهم عما فى قوانينه ونظمه من عيوب .

وثانيهما — الفهم الصحيح لطبيعة الجريمة الغالبة فى مصر، ذلك الفهم الذى يهتم بالباعث النفسى على الجريمة أكثر مما يهتم بمظهرها أو بتكييفها القانونى والذى يعتمد على الملاحظة المحلية والتجربة الشخصية مثلما يعتمد على البحوث والنظريات العامة ".

فهذا الوزير الذى يريد اصلاح سجون بلده ، يفطن فطنة دقيقة لطبيعة الجريمة الغالبة فى هذا البلد ، وهى طبيعة خاصة يساعد فهمها كثيرا على تصنيف المجرمين وتوقى ما يحدث من اختلاط الطوائف المختلفة منهم وتشابه طرق معاملتهم من أضرار يعبر عنها معاليه حين يقول :

" غير أن الى جانب هؤلاء بلا شك مجرمين حقيقيين يرتكبون جريمتهم عن تعمد وسوء قصد ، ومن لأسف أن السجون تعامل هؤلاء وأولئك على نسق واحد .

" فنشأ من ذلك أن السجون باتت أداة شر لا أداة اصلاح ، ومجموع الأمة هو الذى صار ضحية هذا النظام ، وبدلا من أن يؤدى تنفيذ الأحكام الى الاصلاح أصبح سببا فى زيادة الجرائم " .

ولا يفوتنا أن نلحظ أمرا آخر فى البواعث النفسية للوزير على اصلاح السجون ، ذلك هو الشعور الانسانى الذى ينفر من الهبوط بالآدميين الى مرتبة الحيوان ، وقد ورد فى تصريحه هذا قوله :

" أمرت كذلك بابطال نظام من بقايا العصور الوسطى وهو تعليق المذنب فى ساقية لإدارتها كما لو كان حيوانا ، وأمرت فوق ذلك بأن يكون الخبز الذى يوزع على المسجونين خبزا لائقا بهم كآدميين ".

فهذا الشعور الإنسانى فى ذاته يساوى عندنا ماينتجه من الآثار والأعمال ، وهو وحده الضمان الوثيق لهذا النشاط الاجتماعى المشكور ، وموضع الأمل المنتظر فى الاصلاحات القادمة لهذا الوزير .

(٢)

ومن بين مشروعات الوزارة مشروع تعميم التربية البدنية . والذى يشاهد الكروش المتبجحة والسيقان المقوسة والأكتاف المحدودبة والوجوه الباهتة فى مصر — وفى أوساط الأغنياء

والمتوسطين الذين لاتبهت ألوانهم من الجوع — يدرك أن لهذا المشروع ما وراءه إذا صحت الأحلام !

وقد صح بعضها بالفعل فإن كثيرا من المصانع والمعامل قد استجاب للدعوة فأنشأ لعماله نوادي رياضية ، يجدون فيها التسلية والتدريب ، ويستعيضون بها عن المقاهي القذرة المرطوبة المحتبسة الهواء التي تؤمها هذه الطبقات ، كما يستعيضون بألعابها البريئة عن الألعاب المفسدة والمكيفات السامة التي يقطعون بها الفراغ ويقصدون بها إلى التسلية .

وشأن الرياضة البدنية في مصر عجيب ، فقد كان جدودنا القدامى يزاولونها ويعنون بها ، تشهد بهذا تماثيلهم ونقوشهم وتعاليمهم الباقية ، وتظهر هذه الروح في بعض الألعاب الباقية في الريف إلى الآن . ثم انقطعت الصلة بيننا وبين هؤلاء الجدود وعاداتهم الرياضية ، فاقتبسنا العناية بالرياضة البدنية من الأمم الحديثة كالسويد وانجلترا .

وبدلا من أن ننظر إلى هذه الألعاب على أنها وسيلة لإصلاح الأجسام وتنشيط الأبدان وتجميل القوام ، وبعث الصحة والنشاط والاحتمال ، وتعويد التضامن والتسامح والتفاؤل ... إلى آخر هذه المزايا التي يحفظها التلاميذ ويكتبونها في موضوعات الإنشاء ، بدلا من هذا رحنا نتخذها وسيلة لنيل الجوائز في الحفلات كالمحترفين الرياضيين !

ففي المدارس أنشيء مايسمى " الأقسام المخصوصة " وبدلا من أن نختار لهذه الأقسام أضعف التلاميذ أجساما وأكثرهم تشويهات وأحوجهم إلى مزايا الألعاب الرياضية المحفوظة في موضوعات الإنشاء ، رحنا نختار أصح التلاميذ أجساما وأكثرهم استقامة وأنشطهم حركة لتأليف هذه الأقسام حتى نضمن بذلك نجاحهم في الاستعراضات العامة ، وحصولهم على الكؤوس في الحفلات !

وفي مثل هذا الطريق سارت النوادي ، لايهمها من الرياضة بجميع ألوانها إلا تخريج " الأبطال " أما الذين لا يستطيعون " البطولة " فلا نصيب لهم فيها ، إذ لا نفع لها بهم في المباريات !

وهناك نواد كثيرة تحطل على المئات والألوف من الجنيهات كل عام لتتخذ منها وسائل ترف للعدد القليل من أبطالها ، ولحفلات رؤسائها وأعضائها ، ووراء هذه الحفلات فضائح نرجو تلافيها في العهد الجديد !

وميزانية هذا العام تحتوي أكثر من ثلاثين ألفا من الجنيهات للرياضة البدنية ، والوزارة تريد أن تنشر في حدود هذا المبلغ روح الرياضة الصحيحة لا روح الاحتراف والبطولة والمظاهر الجوفاء . وهو اتجاه محمود نرجو أن يؤتي ثمراته عن قريب .

(٣)

وأخيرا نعرض للمشروع الثالث : مشروع توجيه التمثيل والغناء ، وقد أحدثت الوزارة تعديلا فى كيان الفرقة القومية ، كما شرعت فى إيجاد كيان لفرقة أوبريت .

ولسنا نتردد هنا فى الجهر بكلمة صريحة نوجهها لمن سيتولون الإشراف على المنشأتين الجديدتين :

إن الفنون يصعب توجيهها للارشاد الاجتماعى المباشر ، وتوجيهها هكذا قد يفقدها قوتها وتأثيرها كما يفقدها قيمتها الفنية ، فلا بد إذن من الطلاقة الفنية التى ترتفع عن الأوضاع الاجتماعية المحدودة .

وهذه الطلاقة هى التى تضمن للفنون أن ترتفع بالاحساس الإنسانى وأن ترهف الشعور البشرى ، ومتى تحقق الإرهاف والارتفاع تحقق معهما الاتجاه العميق إلى الخير وإلى الإصلاح ؛ وصحبهما النفور من القبح فى كل صورة ، ومن هذه الصور الرذيلة والهبوط الاجتماعى وظلم الطبقات .

التهريج الاجتماعى إذن والعنوانات الصاخبة والضجيج الأجوف ليست هى المطلوبة فى الروايات أو الأغانى لتؤدى وظيفتها الاجتماعية . ولسنا نحرم عرض المآسى الاجتماعية أو المهازل اللاذعة فى هذا الاتجاه ، ولكن ينبغى دائما أن نضع نصب أعيننا أن التلميح فى الفنون خير من التصريح وأن الإشارة أفعل من العبارة .

ولنا فى الغناء كلمة خاصة نريد أن يسمعها من سيتولون هذا العمل فى إصغاء وانتباه : إن كيان هذا الشعب وشخصيته ورجولته وكل فضائله الإنسانية والقومية والاجتماعية تتحلل وتذوب الآن فى الأغانى المسترخية الذليلة ، وفى الألحان المتكسرة الرخية ، وفى الأصوات المتخنثة الطرية التى تغمر السوق فى الاسطوانات وفى محطة الإذاعة وفى الصالات والقاعات .

وقد شبع الشعب تميعا وتخدرا وتكسرا ، وقد استرخت عضلاته وتراخت أحاسيسه وتهالكت قواه وهو يردد : " يالوعتى ياشقايا ياضنا حالى . أو ميهونش أو مقدرش أنساك أو بلاش تبوسنى ... الخ " وحتى الأغانى الحماسية خرجت تميعا وتكسرا ودغدغة . فيجب أن يسمع هذا الشعب المنكوب بدل هذه المخدرات شيئا آخر فيما تهم به وزارة الشؤون الاجتماعية .

ونحن ننصح لأصحاب " النونوات " المدغومة ، والألحان المتخاذلة أن يذهبوا مرة واحدة لسماع مطرب مثل " نلسون إيدى " فى رواية " بلاليكا " أو أن يسمعوا " الفالس الكبير " لجوهان ستراوس ، أو بعض ألحان سيد درويش أو شيئا من هذا ، ليروا كيف

يرتفع الصوت مجلجلا طليقا مهيئا بالرجولة والقوة والتعبير مع الرخامة والإطراب والإيقاع . أو ليروا كيف تطلق الألحان فتثير النشاط والمرح والتفاؤل فى النفوس ، من غير جعجعة بألفاظ حماسية رنانة ، كما يصنع بعض من يفهمون أن القوة والحماسة لا تنبعان إلا من الأغانى الصاخبة الألفاظ .

نريد ألحانا وأصواتا تبعث فينا الحياة والنشاط وتفتح أعيننا على الجمال ، فقد شبعنا دموعا وأنينا واسترخاء و " تَوْنَوَة " وقضينا الألفاظ وتمييعا فى إخراجها وسيولة فى أدائها ودغدغة فى التطريب بها ، كما يفعل الآن جميع المطربين وجميع المطربات إلا ماشذ وهو قليل.

هذه كلمة صريحة لا نتردد فى إطلاقها ، فنحن نعلم أن وزارة الشؤون الاجتماعية تنوى بالشعب خيرا ، فلعل المطربين والمطربات لا يقلبون هذا الخير شرا بحجة تلبية رغبة الجمهور فالجمهور المسكين يعيش فى خمار دائم وتخدير مستمر فدعوه مرة واحدة يفيق !

على أن هذه الحجة الظاهرة — حجة رغبة الجماهير — مسألة فيها نظر وهى فى حاجة إلى إحصاء صحيح يتبين منه ذوق الجماهير على حقيقته .

وقد دلتنا بعض التجارب فى الريف والصعيد أن الجمهور هناك لا يزال سليم الفطرة فهو يكره الأغانى الجديدة الأخيرة لما فيها من ليونة وميوعة ، ولما فيها من احتباس الأصوات وقضم الحروف وسوء النطق ورخاوة التطريب . ويطالب بالأصوات المجلجلة والنغمات الطليقة ، ويحمدون لبعض المطربين أغانيهم الأولى التى كانت سبيلهم الى الشهرة ثم عادوا عنها الى هذا الغناء !

ومع ذلك كله فذوق الجمهور وطلب الجمهور يصلحان حجة للتجار لا للفنانين الذين يعيشون لفنهم ويحاولون الارتفاع بذوق الجماهير لا مسايرة الجماهير طمعا فى الكسب الرخيص .

حالتنا الاجتماعية

لحضرة صاحب السعادة محمد على علوبه باشا

" اقتطفنا هذا البحث القيم من كتاب "مبادئ في السياسة المصرية" الذى ظهر أخيرا لحضرة صاحب السعادة محمد على علوبه باشا ، وقد حوى الكتاب من الآراء الاجتماعية القيمة ما فيه العلاج الناجع لما يثابنا من علل وأمراض .

وسعادة المؤلف من الاجتماعيين القلائل الذين لمسوا موطن الداء وحق لهم أن يرشدوا إلى وسائل العلاج ، فيرى سعادته أن العدل والعلم هما أساس كل حرية ، ومنبع أسباب الإصلاح ، وان كرامة الأمة وحريتها تقومان على النهوض بالشعب نهضة سليمة ، وحمايته من الأمراض الفتاكة ، والضعف المزرى ، ولهذا يجب أن تتضامن وتتضافر في سبيل وضع مبادئ ثابتة ناضجة ، تسعى ويسعى خلفاؤنا من بعدنا إلى تحقيقها وجنى ثمارها " .

المحرر

الأزياء :

نحن نطالب بأن تكون لنا شخصية ، وأن يكون لنا طابع قومى . ومن عوامل الشخصية والطابع القومى أن يكون للبلد زى عام يعبر عن شخصيته الظاهرة ، لا أن تكون خليطا من لباس يشعر النفس بما فى هذا البلد من تفكك وانفصام ، ولا يكون رمزا لمظهر الوحدة التى نتراءى لنا عند الأمم الراقية . واذا سعينا فى تضامن أفراد الشعب وتوحيد ثقافتهم حتى يكونوا نتاج بوتقة واحدة تحس بإحساس واحد ، وتتذوق الأمور على نحو واحد ، وتتركز فيهم الوحدة الوطنية بمعانيها ومظاهرها المتعددة ، فإن من الواجب علينا أن نمثل هذه الوحدة أيضا فى الأزياء .

ليس الأمر مقصورا على أن أزياءنا مختلفة مجرد اختلاف ، ولكنها بوجه عام غير مقبولة بل غير معقولة . أفلا ترى عند ما يقع بصرك على جمهور من الناس مارين أنهم يكادون يكونون من أمم مختلفة ؟ ! فهناك من يرتدى الملابس الأفرنجية ، ومن يرتدى الجبة والقفطان ، ومن يضع عليها شالا من الكشمير أو غيره ، ومن يرتدى الجلباب ، ومن يرتدى غير ذلك من أشياء أخرى كثيرة . أفلا تتفق معى على أن ذلك الذى يرتدى الجبة والقفطان مثلا إنما يعرقل بلباسه هذا نشاطه وهمته ، وإن رجلا يحمل شالا وجبة وقفطانا وحزاما إنما هو فى الحقيقة كمن يرتدى أغطية السرير وقت نومه ؟ . إنما نحتاج فى زمننا هذا إلى عمل ، والعمل

يتطلب النشاط . فهل يقوم العمل والنشاط من رجل هذا لباسه ؟ ، وجب عليه أن يسير بخطا وسعة ، وأن يركض عند الحاجة ، ووجب عليه أن يركب الخيل والدراجات عند اللزوم ، ووجب عليه أن يكون يقظا منتبها . فوضع هذه الألبسة المتنوعة الثقيلة فى وقت نحن فى حاجة فيه إلى النشاط . ألا يجعل الشخص المتحف بالشال ، والمرتدى هذا النوع من الملابس فى غفلة من العمل لا يبغى حركا ، يؤثر النوم والتثاؤب عوض عن السعى والقفز والحركة النشيطة الدائبة .

قلت فيما سبق : إن الأمة يجب أن تكون رياضية قوية . فهل يتفق بث الرياضة وتنفيذها بين الناس وهذا النوع من اللباس الذى يشل حركة الشاب ، ويضعف حركة الرجل ؟ ! .

هذا مع العلم بأنه لا يجوز أن نقف فى روع الناس أن نوع الأزياء يمت بشىء إلى الأمور الدينية . ولم يكن فى زمن الأنبياء ولا أرسل هذا النوع الذى نرتديه . فيجب علينا إذن ألا نتقلد بالتقاليد الضارة ، وأن نعرف أننا أحرار فى تخير اللباس الذى يلائم بلادنا ، والزى الذى يتفق مع النشاط والذوق السليم .

وإن أردت صراحة أقوى من هذا قلت لك : إن هذا الزى المركب من الجبة والقفطان والحزام والشال ، إنما هو زى الخمول والكسل ، زى عدم الحركة ، زى الضعف والاستكانة ، زى يتعارض والرقى المطلوب للبلاد والقوة التى نطلبها لشبابنا ورجالنا ! .

وأضيف أن هذا الزى الذى طغى وانتشر بين المدنيين ورجال الدين على السواء ، قد جعل من بعضنا أناسا يرتكبون المحرمات ويتناولون المنكرات علنا ، ويفهم الناس فيهم أنهم رجال دين ، فتتزعزع عقيدة الناس فى استقامة رجال الدين . وكان الأولى والأجدر أن نحتفظ برجال الدين العاملين ، وأن نصونهم حتى لا يشترك معهم فى الزى من يقترفون الموبقات ، ويرتكبون المحرمات ، وبهذا نبعدهم عن مسالك التهم ومظان الشبهات .

لهذا كان الشباب على حق فى أن يطرحوا هذا الزى . ولقد سعى كثير من الأزهريين — كما سعى من قبل شباب دار العلوم — فى أن يلبسوا لباسا يتفق وما يتطلبه الإنسان من سرعة ونشاط وعزم وقوة ، والدين الحنيف يدعو إلى التمسك بهذه الفضائل .

وأعتقد أن على القائمين بأمرنا أن يولوا هذه الفكرة عنايتهم ، وأن يسعوا فى تذكير الناس بأن واجب القوة والعمل يقضى بنبذ هذا الزى ، وهو مدعاة الخمول والكسل .

إنى لا أستسيغ فى أمة واحدة أن يكون فيها هذا التعدد من الأزياء ، فما المعنى فى أن أمة واحدة تنقسم فى زيها إلى نوع يسمونه بلديا ، والآخر بدويا ؟ . وكما يجب أن يتساوى الناس

فى الحقوق والواجبات الوطنية من وظائف وتجنيد وغيره ، كذلك يجب أن يمحى هذا الفارق ، وألا يسمح بوجوده فى هذا البلد الذى يجب أن يغذينا بماء واحد ، وبتعليم واحد ، وتربية واحدة ، وآمال واحدة ، وآلام واحدة . يجب أن يكون حالنا فى أزيائنا متحدا ، كما يجب أن تتحد فى ظروف حياتنا .

لم لا يكون للدهماء نوع من اللباس قليل الكلفة ، ينم عن شىء من النشاط وفيه شىء من الحياء ؟ كالسروال الذى يرتديه بعض أهالى الاسكندرية ، وهو يؤدى أكثر مما يؤديه الجلباب من ستر ونشاط ، ويحفظ قيمة الإنسان من حيث هو إنسان ، ويمكن أن يكون من نفس القماش والقيمة التى يتطلبها الجلباب .

نحن لا نريد زخرفا ، ولا نريد تكليف الدهماء بما لا يطيقون ، وإنما نريد شيئا ، فيه نوع من الحياء وباعث على النشاط والعمل والسرعة .

لقد خلق الله الإنسان بساقين مستقلتين تعمل كل واحدة منهما على حدة ؛ فلم لا يكون اللباس مناسبا لهذا الخلق ، وبهذا يجرى صاحبهما كما يشاء ، ويتسلق الأشجار كما يشاء ، ويركب العربات كما يشاء . لا أن يكون عرضة لأن يعلق جلبابه أو قفطانه أو جبته فى عربة أو سيارة ، أو فى قطار السكك الحديدية أو الترام مثلا ، فتضيع حياته ويذبل وجوده ! .

قد يظن البعض أنى أحض على تقليد الفرنجة ، وهذا خطأ فاضح ، إنما الذى أحض عليه هو اتحادنا فى الملبس بما يتفق وطبيعة الانسان ، وطبيعة البلد والواجبات التى تتطلبها السرعة ، ويتطلبها العمل ويتطلبها النشاط .

كما قد يظن البعض أنى أريد دكتاتورية تلزم الناس باتخاذ لباس مخصوص . وحاشا أن يتجه فكرى إلى هذا النوع من الاستبداد ، أو إلى ما يسمى بالاستبداد ، ولو كان موجها إلى الخير . فإنى لا أرى أن الإصلاح فى مثل هذا الأمر يكون بنظام وقوانين ، وإنما الذى أريده هو نشر الدعاية . وإرشاد الناس إلى ما فيه مصلحة المجموع ، وتسهيل الأمور لإخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود . فمتى استساغ الناس هذه الفكرة حاكمين ومحكومين بفضل الإرشاد والتشجيع أمكن الوصول إلى توحيد الزى ، توحيدا يتفق وحاجاتنا اليومية ، ويحفظ كرامة الإنسان .

* * *

وأمر لباس الرأس يحتاج إلى تفكير . ولا يعارضنا أحد فى أن هذا الطربوش الذى نلبسه أو العمامة التى نلبسها ، ليسا من صنع أجدادنا الأولين ، وإنما هما دخيلان . قيل : إنهما طعم الإنسان بطابع قومى ، وصارا لنا لباسا قوميا . وإنى لا أدرى إذا كان لباس الرأس هذا قد اعتبرناه لباسا قوميا ، وهو غير مفيد بل ضار ؛ أفلا يكون من الأولى واللائق بنا أن نسعى فى تحسين كل تقليد ضار بما نراه متفقا مع حالة بلادنا وما يرتضيه أهل الزمن من سرعة ونشاط ؟

ما الذى نراه مفيـدا فى الطربوش وهو لا ينفع صيفا ولا شتاء ؟. فى الصيف لا يمنع وهج الشمس ، ولا الأخطار المحدقة بالضعفاء من قيظ الصيف وشدة الحر ؟

ألا تأخذك الرأفة والرحمة بهذا الجندى الذى يقف ولا حراك به وسط ميدان من الميادين العامة ، تضربه أشعة الشمس فى وجهه وعنقه ؟! ألا ترق لحاله وهو على هـذا الوضع المعذب المضنى ؟.

ألا تأخذك الشفقة بهؤلاء الجنود الذين يقومون بمناورات عسكرية فى وسط الصحراء؟ ، وهم يلبسون هذا الطربوش فى الصيف ، يسيل عرقهم على جوانب رءوسهم ، حتى اضطرت السلطة العسكرية إلى أن تضيف عليه شيئا آخر ، يقيهم الأذى من أشعة الشمس ، فصار على رأسهم ضغثا على إبالة .

ألا تأخذك الرحمة برجل كهل ضعيف ، أو طفـل صغير ، يمشى فى الطرقات وقت الصيف ، وحرارة الشمس تحرقه بأشعتها ، أو تسخن صوف الطربوش فتسبب أمراضا ، آباء الأطفال أدرى بها ؟.

وقل لى بربك ما فائدة هذه العمامة الثقيلة الحمل ، السريعة التفكك؟ ، وهى شاشة تلف وتنفك بأقل حركة ، تحيط بهذا الطربوش المغربى الثقيل ، وطالما آذت بحرارتها أولئك الذين يحملونها ، ولا يرى العقل السليم من حملها أية فائدة .

أو لا تأخذك الرحمة بأولئك الفلاحين الذين يقضون طول يومهم ، يشتغلون فى الحقل أو تحت وهج الشمس ، ولا عاصم لهم إلا هذه " الطاقية " التى لا تفيدهم شيئا ، بل هى تحرق وجوههم وجلودهم ، وكان يمكن أن نرشدهم إلى لباس رأس آخر يصنع من قماش رخيص يصد عنهم وعن جوانب وجوههم وأقفيتهم تلك الحرارة الشديدة ، التى لا يدرك قوتها إلا من عاناها !.

وفى الشتاء كيف يمنع الطربوش والعمامة والطاقية قطرات الماء ؟ ، ألم تلاحظ إذا أنزلت السماء رذاذا من مطر أن الناس يصبحون فى حالة توجب السخرية والاشفاق ، فكلهم إما أن يقفـوا داخل الأماكن أو أن يضعوا على رءوسهم أقمشة أو ورقا مما لا يصح أن يكون مظهرا لأمة محترمة !.

كل هذا النقص نعانيه ولا نفكر فى تلافيه ، ونقول إنها تقاليد يجب أن تحترم ، وأن ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، وقد أولئك الناقدين أن زمن يتطور ، وأن الإنسان يسعى دائما فى راحة ذاته ، وفى تلبية ما يجب عليه عمله ، متفقا مع سعادته وهنائه ، ورفع الضرر عن نفسه . ومن دواعى هذا التطور أن نرقى فى أزيائنا وشاشنا ، كما نرقى فى طعامنا وفنوننا ، وكما نرقى فى إحساسنا وآمالنا وأذواقنا ؛ فالرقى عام فى كل فرع من فروع الحياة ، ويجب أن نسايره ، ونأخذ حظنا من هذا الوجود وما فيه من همة وعزم .

الأوسمة وألقاب الشرف :

لما كنت وزيرا للمعارف سنة ١٩٣٦ زارنى أحد أصدقائى الأجانب يزف إلىّ بشرى قرب إنعام على بوسام رفيع من دولة أجنبية صديقة ، بناء على طلب ممثلها فى مصر . وقد أتى إلى مسرعا بعد أن علم من الممثل نفسه بهذا النبأ السار .

ولا أكتم — غير فخور — أنى أجبت الرسول بشكره على حسن عواطفه ، ورجوته أن يقوم عنى بتقديم عبارات الحمد لممثل الدولة الصديقة ، واعتذارى له عن عدم قبول هذا الوسام . فدهش الصديق : كيف أرفضه وغيرى قد سعى سعى المجد ثلاث سنوات متواليات حتى ظفر بنيله ؟ ، وظل يناقشنى طويلا لعلى اقبل هذا المنح ، وقد عرض علىّ عرضا . ولما وجد منى إصرارا تركنى آسفا .

قد يجوز أن يرى البعض فى عملى هذا شذوذا عن المألوف ، وخاصة إذا كان الوسام من دولة صديقة محترمة . لكن حجتى أمام نفسى كانت بسيطة ، ذلك أن لوزارة المعارف مع بعض الدول صلات علمية وفنية ومادية ، فكان من واجبى — وأنا أمين على هذه الوزارة — أن أحس باستقلالى نحو الغير استقلالا ترضاه النفس ، ولا يكون لأحد علىّ يد ، يجوز أن تفسر فى تصرفاتى العامة بما أنا فى غنى عنه .

على أنى لا أفهم فى الحقيقة معنى للأوسمة والألقاب الأجنبية فى كثير من الأحوال . فإذا كان الوسام تقديرا لشخص المنعم عليه ، وجب أن يصدر هذا التقدير عن بلده ، وعن خدمات قام بها نحو وطنه ، وقد يفسر أحيانا سبب اسداء الوسام الأجنبى على غير ما يرجو المنعم عليه ، فيسيئ اليه بدل أن ينفعه .

وإذا كان من الجائز أن يكون لإعطاء وسام أجنبى معنى مستساغ ، أفلا يكون من أسمى المعانى أن يكتفى المنعم عليه بحمله والاتشاح به فى حفلات الدولة الأجنبية التى أسدته ؟ لا أن يطوف به مختالا فى الحفلات الرسمية الوطنية ، وقد تصل به الحال أن يؤثره على وسام وطنه ، وفى هذا مساس بالشعور القومى والكرامة الوطنية !

أفهم قيمة الأوسمة الأجنبية إذا دلت على تقدير علمى أو فنى ؛ فليس للعلوم والفنون وطن ، وإنما هى ملك الإنسانية جمعاء . أما أوسمة الوجاهة وألقابها فهى لا تدل على شىء سوى اعتزاز قد يكون وليد الزلفى ، وقد يكون على حساب المصلحة الوطنية ؛ ولهذا فإنى لا أفهم لها معنى يرفع صاحبها .

يظهر أن الأوسمة الأجنبية — ولها كل التقدير فى أوطانها — قد أسرفت حكوماتها فى منحها فى البلاد الضعيفة ، حتى ليخيل للإنسان أنها أصبحت خارج بلادها كما كانوا يقولون عن الشهادات العلمية الأجنبية المعدة للتصدير ولا يعمل بها إلا فى الخارج لمحض

الدعاية واكتساب محبة المستضعفين ، وما أسهل مفاخرة الضعيف بعطف القوى عليه وحدبه ! . ولهذا كان من النادر أن تفكر أمة ضعيفة فى إعطاء أوسمتها لكبار رجال دولة قوية ، عدا بعض الموظفين منهم لديها . ولا أظن مع هذا أن هؤلاء يرصعون بها صدورهم فى أعيادهم الوطنية أو فى بلادهم ، ويفاخرون بها كما نفعل نحن هنا فى أقدس حفل وطنى أو دينى للبلاد .

ألا يجدر بنا أن نضع حدا لهذه الحال المؤلمة ، حتى لا نرى من بين المصريين "كوماندورا" أو "بارونا" أو "كونتا" أو "سيرا" وأن نشرع للناس ما نتقى به هذا التهافت على الأوسمة الأجنبية . فإن لم نستطع فيجب على الأقل أن نضع لها حدودا وقيودا ، نصون بها البلاد من أن يضعها عاشقو الأوسمة والألقاب من مواطنينا أمام الأمر الواقع !!

أفهم أن يكون من المباح أن يتبادل رؤساء الدول الأوسمة ، وأن يغدقوها كما يشاءون على رجال السلك السياسى ، أو رجال البلاط فى زيارات رسمية ، قضى بها العرف بين عاهلين ، تقديرا لود متبادل ، وصداقة بين دولتين ، والأوسمة فى هذا الشأن لا تدل على أكثر من هذا ، ولكن من غير المفهوم أن يعطى وسام أو لقب أجنبى لمواطن أو نائب أو وزير أو موظف لا علاقة له بالمجاملات الدولية ، ولا شأن له إلا فى خدمة بلاده ، فإن خدمها كان له منها التقدير والتشريف ، وإن لم تعترف له بشىء من هذا كان من غير المعقول أن يلتمس هذا الشرف من يد أجنبية .

الآن وقد انتهيت من أمر الأوسمة الأجنبية ، أرانى فى حاجة للتكلم عن الأوسمة والألقاب المصرية. قد يرى البعض المثل العليا فى إلغاء الرتب والنياشين ، وفى أن الناس سواسية ، لافضل لأحد على أحد إلا بالعمل الصالح . وأنه قد مضى على مصر فترات من الزمن كانت فيها علامات الشرف تلقى جرافا ، حتى ضجر العقلاء ، وانحطت علامات الشرف عن منزلة الشرف . لكن من العدل أن نقول : إن التغافل عن إسداء الحق لذويه وعن تقدير عمل العاملين لا ينهض دليلا على فساد الحق فى ذاته .

فمن الحق أن ينال المحسن جزاءه والاعتراف بفضله ، كما ينال المسيء عقابه ، ولهذا شرعت الجنة والنار . وإذا كان هذا حقا فتقدير عمل العاملين من أكبر البواعث على حفز الهمم وشحذ العزائم فى سبيل المصلحة العامة والتفانى فى خدمتها .

وليست مصر فى هذا المضمار بأقل حاجة فى تقدير العاملين من أمم أخرى قوية عريقة ، ما لبثت تنظر إلى الأوسمة نظرة احترام وإجلال ، من ظفر من أبنائها بشىء منها كان كمن امتلك الدنيا بأسرها .

ألم ترق الحروب الطاحنة كيف يرنو الجندى والمواطن إلى علامات شرف تعيد إليه سروره وقواه ، وتخفف من مصابه وبلواه ؟ فماذا ترى من شرف يقدمه القائد أو رئيس الدولة من وسام لجندى قام بعمل عظيم ، أو لمواطن بذل ماله أو فكره أو علمه أو روحه فى خدمة بلاده خدمة رائعة ؟ .

أظنك تتفق معى على أن تقدير الرجال واجب وطنى يبقى ما بقى الإنسان إنسانا . ولا يصير هذا العمل وطنيا إلا العبث به والظلم فيه . فإن نظم مفسدة للاتجاهات الإنسانية ، ومضيعة لجهودها وأمنها وتفكيرها ، بل وطنيتها . ووجود الظلم فى هذا كله لا ينهض دليلا على عدم تقدير الجهود المجدية فى ذاتها ، فالذنب ليس على العمل فى ذاته ، وإنما هو ذنب العبث فيه والظلم فى تقديره . فمن الماء كل شىء حى ، ومع ذلك فقد يميت الماء بما يحمله من أكدار وما يحويه من مهلكات . وإذا كان من حق الإنسان وواجبه أن يعيش للمعانى السامية ، كان تقدير الوطن له من أسمى المعانى وأجداها .

لكنى لست من المؤمنين بالألقاب ولا بأزيائها . ذلك لأن بلادنا تجنح إلى الديمقراطية الحقة . ودينا الحنيف يحض عليها . وليست هذه الألقاب ولا أزياؤها من ضرورات الحياة فى هذه البلاد ، ولا من أسباب حفز الهمم بين أبنائها إلى ما فيه الخير والنفع . وأرى هذا أن تحذف الألقاب ، وأن يكتفى فى تقدير رجال العاملين بالأوسمة المختلفة . وقد سارت على هذا النهج سائر على البلاد شرقية وكثير من البلاد الأخرى . وبذلك يستغنى عن الملابس الرسمية المركشة ، فهى مرهقة فى تكاليفها ، غير جميلة فى مظهرها ، تضايق لابسها صيفا وشتاء ، ولا معنى — عند غير رجال العسكرية — لهذه السيوف الذهبية التى لا ندرى مبررا لوجودها ، ونحن فى زمن يحتاج إلى البساطة والقصد فى النفقات ، والعالم الآن يسعى فى تحقيقهما .

هذا كله أرى أن تكون "بدلة سهرة" المخصصة الآن لغير الموظفين هى اللباس الرسمى للموظفين وغيرهم على السواء .

كما أرجو ألا يكون لحضرات العلماء وأهل الدين هذا اللباس المموه بالذهب ، فهم أهل تقشف وورع وتقوى . وأولى بهم وأجدر أن يعودوا إلى لباسهم البسيط مع إشارة تلم بما حازوه من أوسمة أو درجات علمية .

هذا ما أرجوه ، وأرجو أن يسمح الزمن بتحقيقه .

* * *

بقى أن أبدى أن هذه أسباب النقص فى حياتنا الاجتماعية فإنه يتعذر علينا أن نحصيها ، وها قد ذكرنا بعضا منها ، وفى كثير مما لا يخفى على القارئ أمر إصلاح الحالة الاجتماعية فى هذا البلد .

فمن أمراضنا الاجتماعية: البدع، والتذلل فى الأغانى والموسيق، والفوضى فى الإحسان، وغير ذلك مما يطول شرحه .

البدع وهى كثيرة منها : الزار ، وهو وصمة عار فى هـذه الأمة ورثناها عن خرافات فرعونية يجب أن تطرحها أمة تحترم نفسها فى هذا القرن العشرين ويظهر أن القوابين التى اتبعت فى هذه الحال لم نرلها صدى فى كثير من عقول عامة هذا الشعب .

والواجب أن يقتنع العامة بفساد هـذا النوع من الخرافات بل لا أبالغ إذا قلت : إن من وكل إليهم نفاذ هذه التشريعات من رجال الشرطة يعتقدون صحة هذه الخرافة ، ولا أمل فى تطهير الأمة من هـذه الأدران إلا بالتعليم ، والاستمرار فى الوعظ والإرشاد ، بطريقة حكيمة تتسرب إلى نفوس الناس وتتشبع بها .

ومنها أرباب الطرق، أولئك الذين يطوفون بالبلاد، ويؤثرون فى عامة الشعب تأثيرا ، الله أعلم بمداه . أريد أن أفهم ما هى الفائدة للدين من وجود هـذا النوع ؟ وأية خدمة إنسانية أو دينية قام بها هؤلاء الناس للشعب ؟ سوى ابتزاز ماله على غير فائدة أو جدوى ، وسوى تضليله وفسح المجال للخرافات ، وإلى تقسيم هذه الأمة إلى شيع وأحزاب مذهبية ، لا نعرف غايتها ، ولا ندرى ما الفائدة منها ؟ وهل قام فى روع المنصف أن أولئك القائمين بأمور الطرق يخدمون أنفسهم أو بلادهم ؟ وهـل اقتنع الناس بأن هؤلاء القائمين هم أطهر الناس نفسا ، وأدناهم إلى الدين من غيرهم ؟ أم هى صناعة لمن لا يمكنهم أن يشتـغلوا لهم فى هذه الحياة سبيلا ، وأن يرتزقوا من عرق جبينهم والكفاح والعمل بالكفاية التى يتطلبها العصر الحاضر ؟

إننا نريد شعبا قائما على الفهم الصحيح والعمـل الشريف الذى يرتفع به الوطن ، وينتقل به النسل ، حتى يصبح على استعداد لأن يكافح فى الدنيا ، ويتزود للآخرة بالطرق المشروعة التى يقبلها العقل ، ويأمر بها الدين الصحيح ، لا أن نخلق من البطالة وعدم الحمة والكفاية جماعات ، لاهم لهم إلا الكسب من الحيـاة السلبية . وإن أدى هـذا إلى وصم الأمة بمالا يليق بها أمام الله، وأمام الناس الذين يفهمون معنى الحياة ومعنى العمل ومعنى العلم.

ومنها مظاهر الأفراح والأتراح ، اذ لا يليق بأمة كأمتنا فى الوقت الحاضر أن يسرف أبناؤها فى مسائل الأفراح ، والإنفاق عليها بما تنوء به ثرواتهم ، لا لغرض سوى الظهور بمظهر الثروة . ولله يعلم كم تكلفهم هذه المظـاهر الخلابة التى تظهر عواقبها الوخيمة بعـد الصحوة من غفوة الفرح المزعوم . ولم لا يبدأ أغنياؤنا بأن يكونوا مثلا صالحا فى الاعتدال وعدم الإسراف حتى يقتدى بهم رقيقو الحال ؟ !

وكذلك الحال فى أتراحنا : نرى مظاهر البذخ والإسراف، وعرض الموائد على المعزين، كما نرى الصياح ولطم الخدود خلف الموتى مما يؤذى كل ذى عقل سليم ، ويجعلنا أضحوكة أمام الزائرين يقيسون بها درجة عقولنا ، ووضعنا الحقيق فى مدارج المدنية والحضارة .

الأغانى والموسيقى :

ومن آثامنا الاجتماعية أيضا تلك الأغانى وهذه الموسيقى . وهى فى طبيعتها تعبر عن أسمى شعور للإنسان الكامل ، وترقى إحساسه وتهذب نفسه ، وتعبر عن كوامن روحه تعبيرا هو أبلغ بيانا من النطق ، وقد ترقى بالناس إلى مدارج الجمال والفن الجميل ، وتدفعهم إلى تهذيب نفوسهم ، ورقة عواطفهم ، و إرهاف حواسهم .

إن هذه المعانى الجميلة التى يوحيها الغناء والموسيقى قد انقلبت فى بلادنا إلى عكس ما يريده الإنسان الكامل ؛ فلا نرى إلا غناء مختنثا ، يساعد على انحطاط النفس وموت الإحساس والتبذل فى المعانى ، فوق أنه يخلق اليأس والمذلة والجبن وخور العزيمة . ألا يحزنك أن ترى الرجل المغنى يتصنع التخنث والتشبه بالنساء ؟ ! و إعلان الحزن واليأس والعبودية ، حتى لكأنك لا ترى أمامك رجلا يرتفع بعاطفتك وخيالك إلى مراقى السمو والخيال الخصيب ، ويشعرك بما تعبر به النفس الراقية من عواطف سامية . و إنما ينزل بك إلى الدرك الأسفل ، من مهاوى الرذيلة والضلال والفساد !

ومن الغريب أن هذا النوع المنحط من الغناء هو الذى يرضى جمهرة السامعين ، ويدفع بهم إلى الصياح والتأوه والتصفيق ، حتى عف الذين يفهمون معنى الغناء والموسيقى عن سماعهما ، وحتى أصبح فريق كبير من المتعلمين يلجأون إلى سماع الأغانى الأجنبية ، يتزودون فيها كثيرا من معنى الحياة ومعنى دقة الإحساس ورقيه .

فوضى الإحسان :

وهناك فوضى الإحسان ، ويجدر بالقائمين على أمر حياتنا الاجتماعية أن يوجهوا الإحسان توجيها سليما صحيحا ؛ حتى لا يضن أولو الخير بمالهم ، وهم يريدون الخير . فإن كثيرا من المحسنين — وأقصد متوسطى الحال بنوع خاص — يودون لو تقربوا إلى الله بقليل من فضلة خيراتهم ، ولكنهم فى كثير من الأحوال لا يعلمون إن كان ما يعطونه يصل إلى الخير أو أنه يصل إلى أيد غير طاهرة . لهذا كان من الواجب أن نفكر فى إيجاد نظام يقطع بأن فكرة الخير تصل إلى تحقيق الخير ، حتى يطمئن الناس إلى ما يجودون به ، وأن تضرب الحكومة بيد قوية على أولئك الذين يتغلغلون بين أفراد الشعب تحت أسماء جمعيات

متنوعة ، أو مشاريع مجهولة لا حقيقة لها فى الواقع . فإن هذا كله مما يساعد على اتساع الخير وإيجاد الوسائل الفعالة لتخفيف ويلات من يستحقون المعونة والإحسان . وأن تراقب جميع الجمعيات الخيرية مراقبة دقيقة مستمرة ، حتى يعلم الناس جميعا أن البؤساء قد أخذوا قسطهم الكامل من خير المحسنين و برالموسرين . ويدخل فى هـذه الجمعيات تلك التى تعرض على الناس أوراق " اليانصيب " وغير ذلك من وسائل ابتزاز أموال الناس ، الذين لا يعرفون من أمرها شيئا .

هذا مجمل صغير وأمثلة قصيرة محدودة ، فى باب من أبواب الإصلاح وهى كثيرة متنوعة ، نرجو أن يحقق ولاة الأمور آمالنا فيها . واعتقادنا أن خير وسيلة لتهذيب أخلاقنا وعاداتنا ، ومنع الخرافات ورفع مستوى غنائنا وموسيقانا ونشر التعليم نشرا عاما على الطـريقة التى ارتأيناها فى باب التعليم ، وفيما ذكرناه هنا من بعض الوسائل لإصـلاح حالتنا الاجتماعية . فإن رفع مستوانا الثقافى والخلقى من أهم الأسباب لتهذيب ذوقنا وتوجيه نفوسنا إلى حب الخير والطموح والمجد . وإن الأمم لم تصل إلى إصـلاح شأنها فى أمر العـادات والتقاليد والذوق إلا بفضل التعليم الصحيح ، القائم على الأخلاق السليمة . والله يهدينا سواء السبيل .

محمد على علوبه

— قال الإمام على : الصدقة دواء منجح وأعمال العباد فى عاجلهم نصب أعينهم فى آجلهم .

— إذا أقبلت الدنيا على أحد أعارته محاسن غيره و إذا أدبرت عنه سلبته محاسن نفسه .

— خالطوا الناس مخالطة إن متم معها بكوا عليكم و إن عشتم حنوا إليكم .

بعد قانون اللغة العربيـــة

أمضى قانون استخدام اللغة العربية فى المكاتبات الرسميـة بين الحكومة والشركات . ومع أن طابع هذا القانون هو الاعتدال الشديد فى استخدام حقوق السيادة التى تخولها القوانين والعرف لكل أمة مستقلة ، فان بعض الصحف الأجنبية لم يستطع أن يهضم حتى هـذا القانون المعتدل . لأن هؤلاء السادة تعودوا أن يعيشوا فى مصر بأجسامهم ، بينما يعيشون فى بلادهم بتفكيرهم ومصالحهم وتقاليدهم ولغاتهم ، فهم لا يطيقون أن يكون للدولة التى يعيشون بحمايتها ويربحون فى بلادها ظل من السيادة عليهم ، ولو كانت ترفق كل الرفق ، وتعتدل كل الاعتدال فى استخدام حقوقها الأولية .

وعلى أية حال فقد كان هناك عقلاء من الأجانب استطاعوا أن يفهموا أن هذا وضع شاذ لا يمكن بقاؤه ، وأن من الخير لهم أن يتغير تدريجا وفى اعتدال وتسامح من أن يتغير تحت تأثير فورة يبثها الكبت ويدعو اليها الشذوذ ، وهؤلاء لم يبدوا اعتراضا على القانون فى هـذه المرة ، بعد ما سبق لهم أن قاوموه مرات ، وان لجئوا الى جميع الوسائل لعرقلته فى مناسبات سابقة كثيرة ، وكان موقفهم الأخير مما يدل على بعد نظرهم وإيمانهم بأن الشذوذ لا يدوم .

انتهت إذن هذه المرحلة الأولى بما عرف عن مصر من كرم وتسامح واعتدال ، وما عرف عن عقلاء الأجانب من بعد نظر وتقدير للحقائق الواقعة وتدبر للعواقب البعيدة . وانه ليسرنا أن تحل جميع الملابسات التى بين الدولة المصرية وبين الجاليات الأجنبية بمثل هـذه الروح من الجانبين ، وألا تعود بعض الصحف الأجنبية إلى اللهجة المسيئة التى عبرت بها عن موقفها إزاء هذا الحل ، والتى رأت نفسها فى اليوم الثانى مضطرة للاعتذار عنها !

ولكن هناك مسألة أخرى أدق من مسألة اللغة العربيـة هى مسألة استخدام المصريين فى دوائر الأعمال الأجنبية فى البلاد ، وهى مسألة قديمة العهد دار حولها كلام كثير ، وبذلت فيها محاولات شتى ، ولكنها لا تزال فى حاجة إلى النظر اليها بنفس النظرة التى نالتها مسألة استخدام اللغة القومية فى المكاتبات .

لقد نصت معاهدة مونتريه على ضرورة استخدام نسبة معينة من الموظفين المصريين ونسبة معينة من العمال فى كل شركة مساهمة تنشأ بعد تاريخه ، أما الشركات التى كانت منشأة من قبل وشركات التوصية والأعمال الفردية فلم تتعرض لها المعاهدة بشىء ، وإن كان

المفهوم أن أصحابها لا بد أن يجاروا التغير الواضح فى وضع مصر السياسى والدولى والثقافى ، ويعملوا على الملاءمة بين شركاتهم وبين روح الأمة الجديدة .

ولكن بعض الشركات أخذ يحاول ما استطاع أن يتخلص من هذه الالتزامات ويحتج بشتى الحجج لوضع العراقيل فى سبيل المصريين وإيصاد الأبواب فى وجوههم ، وصاحب ذلك أن كثيرين من المقيمين فى مصر من بعض الجاليات تجنسوا بالجنسية المصرية بعد معاهدة مونترية ليكونوا هم المصريين الذين تحقق بهم الشركات الأجنبية الشرط السابق ، وتذكرهم فى بياناتها واحصاءاتها .

اتخذت هذه الشركات مختلف الحجج لتحول بين الشبان المصريين وبين العمل فيها ، فمن ذلك أنهم لا يجيدون اللغة الأجنبية كما يجيدها الأجانب ، وأن الكفاية تنقصهم فى العمل وأنهم يطلبون مرتبات كبيرة من مبدأ الأمر ، إلى آخر هذه الحجج التى لا يصعب تفنيدها ولا يصعب كذلك تذليلها لو صحت النيات .

أما عدم إجادة اللغة الأجنبية فهو العذر العجيب الذى لا يعتذر به فى غير مصر ، ولا يحتاج إلى الجدل أن الأجانب أكثر معرفة بلغاتهم من الشبان المصريين ، لأن هذا هو الطبيعى ، ولسبب آخر هو أن الشبان الأجانب ينبغون فى اللغات على حساب مواد الثقافة الأخرى التى يكثر منها المصريون ، وهذه مسألة تتعلق ببرامج الدراسة وليس هنا مكان الحديث عنها ولكن الخلاصة أن تفوق الشبان الأجانب فى لغاتهم إنما يجىء — فوق أنه طبيعى — على حساب معارفهم العامة وثقافتهم العلمية ، وأن الشبان المصريين — بلا شك — أرفع منهم ثقافة وأكثر تحصيلا وإن قصروا عنهم فى مستوى اللغات التى لا يجوز أن يسمع فيها قول لأن هذه اللغات ليست لغة البلاد !

وأما أن الكفاية العملية تنقصهم فهذا ما لم يقم عليه دليل وسببه فى حالات كثيرة درستها دراسة شخصية ، أن هذه الشركات تضع العراقيل فى سبيل الشبان المصريين الذين يعملون فيها ، وأن الموظفين السابقين فيها من الأجانب ينظرون لهؤلاء الشبان كأنهم دخلاء عليهم فلا يمكنونهم من معرفة اسرار العمل ، وكثيرا مايدسون لهم الدسائس ، ويوقعونهم فى الأخطاء التى تظهر عدم كفايتهم بل التى تجرهم إلى المؤاخذة ، حتى يثبت ادعاؤهم بأنهم لا يصلحون .

وأما أنهم يطلبون مرتبات كبيرة فى أول عهدهم بالعمل فهم غالبا محقون فيما يطلبون ، لأن من هم أقل منهم ثقافة من الشبان الأجانب يتناولون مرتبات فوق مايطلبونه هم ، وإذا كان الشاب الأجنبى الحاصل على البكالوريا الفرنسية يحصل على عشرة جنيهات فى الشركات تتصاعد بسرعة ، فلم يكون كثيرا على الشاب المصرى المتخرج من كلية التجارة أن يطلب لنفسه هذا المبلغ ؟

ومع ذلك فقد قنع الكثيرون من حملة الشهادات العليا بثمانية جنيهات فى أول الأمر، ففضل عليهم زملاؤهم الأجانب والمتمصرون — الذين يسدون خانة شروط موتريه — وفى الحالات النادرة التى كان لهؤلاء المصريين شفعاء ووسطاء فوظفوا وجدوا كل مايمكن من العراقيل فى طريقهم و بيتت لهم المكايد وطردوا بعد قليل !

هذه حقائق سافرة يعرفها كل من يعرف الشبان المصريين الذين حاولوا الالتحاق بهذه الشركات أوالتحقوا بها فعلا فوجدوا هذه الروح من الموظفين القدماء الذين لايستريحون لوجود المصريين .

* * *

فى مصر شركات مساهمة يبلغ رأس مالها مائة وثلاثين مليونا من الجنيهات ، لايزيد رأس مال الشركات المصرية فيها على الخمس والباقى للأجانب ، ونحن نرحب ولا شك باستخدام هذه الأموال فى بلادنا كل الترحيب ، وقد قمنا لها بكل التسهيلات التى جاوزت على حقوقنا فى كثير من الأحيان .

ولكن ينبغى أن نعلم كذلك أن المتعلمين المتعطلين فى مصر يبلغ عددهم التقريبى حوالى ٢٤٠٠٠، قدم عشرة آلاف وثلثمائة منهم طلبات لمكتب الشبان المتعطلين بوزارة الشؤون الاجتماعية ، وأن عدد من لاعمل لهم من الذكور فقط حسب احصاء سنة ١٩٣٧ قد بلغ ١,٩٠٨,٢٢١ وأن عدد من يقومون بأعمال لاتسد مطالبهم قد بلغ ٨٦٠,٤١٩ آخرين، وذلك غير النساء ، فهؤلاء جميعا خطر على الوضع الاقتصادى الذى تتأثر به مصالح هذه الشركات .

ويجب أن يقال لهذه الشركات : إنها تعمل فى أرض مصرية وتتعامل مع مصريين ومن هذا التعامل وذلك العمل تكسب وتتضاعف رءوس أموالها ، حتى أن إحدى الشركات دفعت فى سنة ١٩٤٠ للمساهمين فيها أرباحا قدرها ١٥٪ نقدا وأعطت كل حامل خمسة أسهم ثلاثة أسهم مجانا فكأنها أعطته ٧٥٪ ربحا فى سنة واحدة من رأس ماله وذلك كله بعد خصم جميع المصروفات وما احتفظت به من الاحتياطى[1] .

وأن يقال لها : إنها تجد من التسهيلات هنا فى مصر مالا تجد له نظيرا فى بلادها نفسها ولا فى أى بلد من بلاد العالم الأخرى ، وأن الضرائب التى تجبى منها ضرائب متواضعة كل التواضع بالقياس إلى مثلها فى اى بلد آخر .

---

[1] نقلا عن كتاب (مبادئ فى السياسة المصرية) لسعادة محمد على علوبة باشا .

وأن هـذا كله يجب أن يقابل بشيء من الاعتراف بالجميل . وأقل هذا الاعتراف أن تستخدم أبناء المصريين الذين تعمل فى بلادهم والذين تربح من جيوبهم ، والذين يتوقف على مركزهم الاقتصادى مركز هذه الشركات ومساهميها .

ولكى نذكر هذه الشركات بكرم مصر وتسامحها العجيبين ، نذكر لها مثلا واحدا حين أراد بنك مصر أن ينشئ فرعه بباريس ، فقد اشترطت عليه الحكومة الفرنسية شروطا ثقيلة مرهقة منها : أن يكون جزء كبير من رأس ماله من الأموال الفرنسية ، وأن يكون أحد مديريه فرنسيا وأن يكون نصف الموظفين الفنيين على الأقل من الفرنسيين . ولم يستطع أن ينشئ هذا الفرع إلا بعد أن وفى بجميع هذه الالتزامات (١)

ولو أن كل ما قيل عن عدم كفاية الشبان المصريين كان صحيحا ، فإن تسامح مصر يقضى على السادة الأجانب أن يحاولوا الانتفاع بهم وأن يمنحوهم فرصة المرانة على العمل وأن يسهلوا لهم سبيل هذه المرانة .

ونحن لا نريد أن نتهم مديرى الشركات ورؤساءها بأنهم يحملون روح سيئة ضد هؤلاء الشبان ، ولكننا لا نبرئ الموظفين القدماء من النية السيئة ومن الروح المتبرمة بكل شاب مصرى ، فإلى هؤلاء نوجه نظر مديرى الأعمال ومساعديهم من الرؤساء فلا يتعجلوا فى تصديق كل ما يقال لهم عن الشبان المصريين .

وهمسة أخرى فى أذهان مديرى هـذه الشركات ورؤسائها : لا تصدقوا أيها السادة ذلك النفر العجيب من كبار المصريين الأعضاء فى مجالس إدارتكم . لا تصدقوهم حين يؤمنون على عقيدتكم فى الشبان المصريين وحين يدافعون عن وجهة نظركم ... إنهم لا يخلصون لكم ولا يخلصون لبلادهم فى هذا الدفاع ، وإنما يخلصون للمئات أو الألوف التى يتسلمونها فى نهاية العام !

لا تصدقوا هؤلاء فهم يفسدون بينكم وبين الأمة المصرية التى تسامحت معكم أجيالا كثيرة وعاملتكم بمنتهى اللين والكرم ، ومنحتكم جميع التسهيلات . الأمة التى لن تجدوا فى العالم نظيرا لصبرها وسعة صدرها ومتانة مركزها الاقتصادى . الأمة التى تحسب ألف حساب قبل أن تتخذ خطوة واحدة تشتم منها رائحة التعصب ضد الدخلاء .

هذه الأمة — أيها السادة الأجانب — جديرة أن تستمعوا إليها أكثر من هؤلاء النفر المتجرين لخيرهم هم أولا ، قبلكم أنتم وقبل المصريين .

---

(١) نقلا عن كتاب (الحماية الاجنبية فى مصر) للأستاذ مصطفى محمود فهمى المحامى .

وزير يتبرع لإصلاح قريته

تبرع معالى وزير التموين بألف جنيه وفدانين ونصف الفدان من أراضيه فى قرية طحانوب مساهمة فى الإصلاح الصحى بالقرية تنفيذا لمشروع "تحسين الصحة القروية" الذى قلنا عنه فى عدد سابق من هذه المجلة : إنه مشروع هذا العام . كما تبرع بألف جنيه أخرى لإنشاء محطة مياه فى القرية وإصلاح دورات مساجدها .

هذا مثل طيب ، بل أكثر من "طيب" فى مثل ظروفنا الحاضرة ، وفى مثل شحنا الحاضر على الخدمة الاجتماعية ، ووزير التموين من الأغنياء ولكنه ليس الغنى الوحيد فى هذا البلد ، وليست ثروته هى وحدها التى تحتمل مثل هذا التبرع ، وليس هو بالريفى الوحيد الذى له قرية تنتظر منه وقد نشأته صبيا واحتفظت له بملكيته كبيرا أن يذكر جميلها عليه ، وأن يتذكر نشأته الأولى بها !

هو مثل طيب ، بل أكثر من "طيب" أن يجد وزير يستمتع بالثروة وما تهيئه الثروة لصاحبها من نعيم ، ويسكن فى المدينة وما فيها من رفاهية وترف ... أن يجد فى نفسه حنينا إلى القرية المنبوذة الشقية المهجورة ، وأن يجد لها حقا عليه يرده لها تبرعا بالمال وعناية بالإصلاح ، وبرا بمن فيها من المواطنين !

هو مثل طيب — ولا شك — ونحن حريون أن نشيد به ، فأغلب الظن أن الدافع اليه شعور بالواجب . وقد اعتدنا أن تكون التبرعات للمشروعات الخيرية صفقات تجارية ، الربح فيها أكثر من الخسارة ، ولسنا نذيع سرا حين نقول : إن بعض المتبرعين كانوا يساومون قبل التبرع على مغنم من المغانم المادية أو الأدبية ، ثم يحسبون الربح والخسارة فى الصفقة وبعد ذلك يتبرعون ... ومع هذا كانوا يظفرون بالثناء والتنويه ، فلا أقل من أن يظفر بهذا الثناء وزير يتبرع وهو فى الوزارة ، فلا مطمع له بعدها ، وليست هناك صفقة وراءها !

إن مشروع "تحسين الصحة القروية" هو بعث للريف المصرى ، وأخشى أن أبالغ فأقول : إنه إنشاء للريف المصرى ، فليس هناك ريف فى مصر إذا استثنينا الأرض الزراعية وهى هبة الطبيعة لا يد فيها للانسان — ولكن الريف ليس هو الأرض الزراعية وحدها . إنه كذلك القرية والقرويون ، ولا وجود لها ولا لهم فى الحقيقة !

القرية لا وجود لها إلا إذا ألغينا كل ما نعرفه من سمات القرية فى العالم المتمدين ، وعددنا بضعة الأكواخ والكهوف الطينية الكئيبة القذرة هى القرية بمعناها المقصود .

والقرويون لا وجود لهم إلا إذا ألغينا كل ما نعرفه عن القرويين فى بقاع الأرض وما يستمتعون به من صحة سابغة وغذاء موفور . وعددنا هذه اهيا كل المحطمة المنهوكة القوى من المرض والجوع والقذارة هى القرويون المعروفون !

الريف المصرى فى حقيقته الواقعة أرض خلاء ! أرض تتناقص غلاتها عاما بعد عام، على كثرة ما يلقى اليها من السماد، لأن الريفى الذى يستغلها بقوته وجهده منهوك محطم تتناقص قوته عاما بعد عام ؛ ولولا أنه يعوض تناقص القوة بكثرة النسل لعجز عن استغلالها أو كاد !

فالمشروع الذى يتضمن أن يستمتع هذا الريف بمياه صالحة للشرب وبحمامات ومغاسل صحية وبدار لرعاية الأمومة والطفولة وبعيادة طبية مجانية . وبخدمة صحية يتولاها طبيب متمرن على الشؤون الصحية القروية ... الخ هذا المشروع يستحق أن يسمى "مشروع إنشاء الريف المصرى"، ويستحق صاحبه أن يسمى "وزير تحسين الصحة القروية"، وهو لقب عظيم ؛ ويستحق أن ينال التبرعات من كل قادر على المساهمة فيه .

وقد تلقت لجنة المالية بمجلس النواب فى أثناء نظر هذا المشروع برقية من أعيان بلدة "صندلا" يقولون فيها : إنهم على استعداد للتبرع بألفين من الجنيهات للمعاونة على تنفيذ المشروع فى قريتهم ؛ وهى ظاهرة طيبة كذلك تدل على أننا أخذنا نستيقظ للواجب الاجتماعى المفروض.

ومن قبل قامت جمعية الدراسات الاجتماعية بتجربتين لإصلاح القرية فى المنايل وشطنوف باشراف الدكتور عبدالواحد الوكيل بك وزير الصحة الحالى وكان أمينا لصندوق الجمعية، فلما نجحت التجربتان اهتمت بها بعض الهيئات فتبرع البنك العقارى بمبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه للإنفاق منها على تجربة ثالثة ووقع الاختيار على قرية العجيزة بمركز قويسنا وقررت الجمعية الزراعية الملكية إنشاء مركز اجتماعى على نفقتها فى قرية بهتيم ، ورأى البنك الأهلى الإنفاق على تجربة إصلاح قرية خامسة ... وهذا كله يبشر بمستقبل طيب لمشروعات الريف .

إلا ن هذا المشروع على أما فيه من خير مؤكد صادف زمن الحرب ، وبدلا من أن يأخذ من الميزانية العامة نحو مليونين ونصف المليون من الجنيهات كل عام ، ان يظفر إلا بستمائة ألف فقط طيلة سنى الحرب . فإذا كان لهذه الأمة أن تثبت وجودها وأن تسجل يقظتها ، فإن الواجب يقضى عليها أن ترد إلى المشروع ما نقصته الحرب ، وأن تكمل هذا المبلغ اللازم لإنشاء الريف المصرى، وهو مبلغ تافه بالقياس إلى الغرض العظيم الذى يحققه.

يقول الدكتور عبد الجواد بك حسين مدير أقسام الصحة الوقائية بوزارة الصحة عن هذا المشروع ما يلى :

" إن كل عمل فى العالم مهما يكن نوعه لا يمكن السير به فى طريق الإصلاح حتى نصل إلى النتيجة المرجوة إلا باعداد الوسائل العاملة من صحية وهندسية ومالية . وقد توافرت

فى هذا المشروع العوامل الثلاثة لكل قرية ، حتى إنه بعد انقضاء العام الأول من تنفيذ هذا المشروع سيخص كل قرية ٦٠٠ جنيه تصرف فى إصلاح عيوبها الصحية فسيقضى على البرك والمستنقعات وتسقى القرية بماء صالح للشرب وتنظف وتجمع الفضلات ويتصرف فيها بكيفية صحية وسيعنى بالأمهات والأطفال وسائر الشؤون ، وبعد انقضاء بضع سنين ينظر فى سكن الفلاح وتحسينه . ولا شك أن القضاء على النقائص الصحية وصرف ثلاثة ملايين من الجنيهات بالريف كل هـذا سيكون له تأثير فى القضاء تدريجيا على الأمراض المعدية وغيرها ، وبذا يوضع أساس للجيل القادم ليكون أصح وأقوى من هذا الجيل وأطول عمرا . وسيأتى الوقت الذى يقدر فيه الذين أخذوا فى إقامة هذا الإصلاح التقـدير الواجب بهم . وقد نهضت الحكومة بما يجب عليها للشعب ولم يبق إلا واجب آخر يقع على عاتق الأغنياء وهو تبرعهم لهذا المشروع الجليل ".

وتقول جريدة المقطم عنه :

" إن هذا المشروع هو فى الواقع أول عمل جدى منتظم عام لرفع مستوى القرية وتحسين صحة الفلاح — هذا الفلاح الذى لم يرحتى الآن سـوى نوع واحد من العطف وهو الرثاء لحاله فى الخطب والمحاضرات والمقالات وتكرار الدعوة إلى وجوب عمل شئ له . فالمشروع الذى نحن بصدده محل لهذا العطف وامتحان عملى لحبنا الحقيق للفلاح " .

وهذا وذلك كلام جيد ومقال صحيح . والمشروع — مع ذلك — يكاد يقف فى سنى الحرب لعجز الميزانية الحكومية عن توفير المبلغ المخصص — وهو الحد الأدنى الذى يمكن السير به على أساسه — فالميزانية الشعبية ينبغى أن تسد هذا العجز كما أسلفت !

وقد تبرع فرد واحد بألفى جنيه غير قطعة الأرض . والمبلغ المطلوب للتكملة هو مليونان من الجنيهات ، فهل أستطيع أن أصدق أن مصر لاتحوى ألف رجل فى مثل ثروة وزير التمـوين ، يستطيعون أن يمدوا أيديهم لهذا الوطن الذى أنشأهم وأنشأ آباءهم وأجدادهم فى أحضان النعيم ؟

إن ألفا من الأثرياء فى هذا البلد يستطيعون أن يمولوا مشروع تحسين الصحة القروية ، بأداء ألفين فقط من الجنيهات ، ألفين فقط يوجد بيننا من يكسبهما فى اليوم الواحد ، ولاسيما فى هذه الظروف الاستثنائية التى ترفع ثروة بعض الأثرياء مرات ، وتضاعفها أضعافا كثيرة .

إن هذا الوطن الغفور للسيئات يعرف كيف يكون الشكور للحسنات ، وانى لأخشى أن يفقد غفرانه ، وأن يعد القعود عن الحسنة سيئة تقام لها موازين الحساب .

السل وعلاقته بالزواج والأمومة

للدكتور عبد الرءوف بك حسن

مدير مصحة فؤاد بحلوان

ظل الناس خلال أجيال متعاقبة يعتقدون أن السل ينتقل فى العائلات بالوراثة . ولكن الدراسات الحديثة قد ألقت النور على هذه المسألة الهامة وبددت كثيرا من أوهام الماضى بأن أوضحت أن السل ليس مرضا وراثيا بالمعنى المتعارف ولكنه من الوجهة العملية ، ينتقل من المريض إلى السليم بطريق العدوى التى تتحقق ظروفها بسهولة بين أفراد العائلة الواحدة بحكم الجوار وكثرة الاختلاط فى المعيشة ، ولكى أزيد القراء إيضاحا أذكر بهذه المناسبة ملخصا عن أحدث الأبحاث حول هذا الموضوع الهام :

فى سنة ١٩٢٠ برهن (فونتس) على وجود أشكال دقيقة جدا لميكروب السل ، وهذه لدقتها لا يمكن رؤيتها بالميكروسكوب وتمر بسهولة خلال المرشحات المألوفة ، ولذلك سماها "ميكروبات الدرن" التى تمر خلال المرشحات .

وفى سنة ١٩٢٤ ، برهن (كالمست) وتلامذته فى باريس : (وارلوان ودفور بليون) على أن هذه الأشكال الميكروبية الدقيقة تستطيع أن تنتقل فى الأرانب الهندية من الأم إلى الجنين . وخطا كوفلييه خطوة أخرى باكتشاف نفس هذه الأشكال الميكروبية فى أجسام أطفال حديثى الولادة توفوا بعد ولادتهم بقليل من أمهات مسلولات .

وتمحيص هذه الابحاث على ضوء الخبرة العملية يهدينا إلى أنه ليس من شأنها أن تبدل شيئا من اعتقادنا بأن مرض السل المعروف ، ليس مرضا وراثيا ، ولكنه مرض معد ينتقل بالعدوى من المريض إلى السليم كما سبق لى أن ذكرته فى أكثر من مناسبة . وأسوق للتدليل على هذا الاعتقاد ما يأتى :

(أولا) ينـدر جدا أن ينتقل ميكروب السل بشكله المعروف من الأم إلى الجنين . ولا تحوى جميع المراجع العلمية فى العالم كله غير مائة وعشرين حالة ، ثبت فيها ذلك على وجه قاطع . . . وهذا العدد الضئيل من الحالات يعد فى حكم النادر الذى لا يقاس عليه إذا راعينا أن هناك ملايين من الأطفال يولدون فى كل عام من أمهات مسلولات دون أن تنتقل اليهم عدواه بطريق الوراثة المباشرة .

(ثانيا) إن تسمية الأشكال الميكروبية للسل التى تمر خلال المرشحات لم تثبت بعد على وجه قاطع . ومن غير المجدى عمليا استبدال نظرية وراثة هذه الأشكال الميكروبية التى لم يقم على تسميتها بعد دليل مقنع بالرأى العملى السليم القائل بانتقال عدوى السل من الوالدين الى الذرية بطريق العدوى كما بينته فيما سبق .

(ثالثا) إن الحالات التى أوردها كوفلبيه للتدليل على وجود هذه الأشكال الميكروبية التى تمر خلال المرشحات كانت جميعها حالات أجنة حديثة الوضع توفيت بعد الولادة بقليل. ولا توجد بعد حالة واحدة فى أطفال أحياء .

(رابعا) هناك دليل عملى مقنع على عدم أهمية الوراثة فى السل. هذا الدليل هو مشروع جرانشيه الذى بدأه الأستاذ جرانشيه فى فرنسا سنة ١٩٠٣

والمبدأ الذى استحدثه جرانشيه بسيط فى حد ذاته ولكنه بعيد الأثر فى وقاية الأطفال من عدوى السل . ذلك أن يفصل الأولاد المولودين من أمهات مسلولات من أمهاتهم بمجرد الولادة و يرسلهم الى الأرياف لتربيتهم فى عائلات ريفية خالية من عدوى السل .

ومن المدهش حقا أن أصرح للقراء أنه خلال المدة ما بين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٢٥ شمل المشروع ألفين وخمسمائة طفل أصيب بالسل منهم سبعة فقط توفى من هؤلاء اثنان بالالتهاب السحائى الدرنى وعوفى الخمسة الباقون بالعلاج ، مع أن هؤلاء الأطفال لو تركوا فى وسطهم العائلى الموبوء لكان من المنتظر أن يصاب منهم بالسل ٦٠ ٪ أى ألف وخمسمائة طفل بدل سبعة أطفال وأن يتوفى منهم بالمرض ٤٠ ٪ أى ألف طفل بدل طفلين فقط .

وخلاصة القول فى موضوع علاقة السل بالوراثة إنه من الوجهة العملية يتعين على المناداة بأعلى صوتى أن المشاهدة الطويلة والخبرة الناضجة قد دلتا على أن اعتقاد الجمهور بأن انتقال السل من الوالدين إلى الذرية بالوراثة اعتقاد لا يستند على أسس علمية صحيحة بل هو وهم أرى من واجبى تبديده فى الحال. إن قرب الجوار وطول الاختلاط بين أفراد العائلة الواحدة هما أهم العوامل التى تمهد لميكروب السل سبيل الانتقال من الوالدين الى الذرية بطريق العدوى لا بطريق الوراثة .

وبمناسبة الكلام عن نجاح مشروع جرانشيه بفرنسا ، وذلك بفصل الأطفال المولودين من الأمهات المسلولات بمجرد ولادتهم ، يلاحظ أن وسائل فصل هؤلاء الأطفال من أمهاتهم بعد الولادة مباشرة غير متوافرة بعد فى كثير من أنحاء العالم وهى فى حكم المعدومة فى مصر . ولذا فان الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال إن لم نقل كلهم تصيبهم عدوى السل فى طفولتهم الاولى .

ومن الحقائق المعروفة عن السل فى البالغين أن عدواه التى تظهر عادة فى سن الشباب ، إن هى إلا أثر من آثار العدوى بميكروب السل فى سن الطفولة . و إن جرثومة المرض تكمن فى الأجسام طوال هذه السنين حتى تتهيأ لها الفرصة المناسبة للظهور والفتك بفريستها فى سن الشباب و ريعان العمر .

من هذا يتضح بجلاء جسامة الخسارة المادية التى يسببها زواج مرضى السل ومريضاته . بل تلك ناحية من الموضوع يجمل تقدير أهميتها العملية البالغة عند مناقشة هذا الموضوع الهام .

بعد بسط هذه الاعتبارات العامة يجمل بنا أن نستخدمها فى استنباط بضع حلول عملية لمشكلة زواج مرضى السل بحيث تتفق هذه الحلول مع روح هذا العصر ولا تتعارض مع المنطق الذى يستسيغه كل منصف . وسأكتفى بذكر مبادئ عامة للجمهور حول هذا الموضوع من وجهته الصحية وأرى تلخيصها فيما يلى :

(أولا) المرضى الذين سبق أن ظهرت عليهم يوما أعراض سل غير مفتوح (أى غير مصحوب ببلغم حاو لميكروب السل) إذا استردوا صحتهم بالعلاج المناسب يجب أن تمضى على شفائهم سنتان أو ثلاث على الأقل ، وهم متمتعون بصحة جيدة قبل أن يسمح لهم بالزواج. فليس للمجتمع أن يحرم أمثال هؤلاء من حقهم الطبيعى فى الاستمتاع بالحياة الزوجية ما دام زواجهم لا يهدد صحة الآخرين (لعدم احتواء بصاقهم على ميكروب السل).

(ثانيا) المرضى الذين أصيبوا بإصابات سل واضحة متوسطة الخطورة مصحوبة بتآكل فى أنسجة الرئة و ببصاق حاو لميكروب السل قد تحسن صحتهم تحسنا محسوسا بحيث يقف سير المرض بالراحة والعلاج المناسب ، بل قد ينقطع البصاق الحاوى للميكروب ، إلا أن الانتكاس أمر محتمل الحدوث ولو بعد مضى عدة سنوات ، ولهذا يجب على هؤلاء المرضى ، بالرغم من شعورهم بنشاطهم المعتاد ، أن لا ينسوا أن المرض محتمل العودة اليهم فى أى وقت وأن يتذكروا ذلك جيدا عند تفكيرهم فى الإقدام على الزواج . وعلى السيدات منهم على الأخص بأن يتذكرن الخطر الذى يتهددن له عند الولادة و بعدها مما قد يخسرن حياتهن من جرائه . هذا الى أن شر مثل هذا الزواج على الأطفال شر يكاد يكون محققا ، لهذا يتحتم على هؤلاء السيدات تجنب الحمل واتخاذ ما يلزم من الحيطة لعدم حدوثه ، تجنبا لنتائجه الضارة المحتملة .

ونظرا لأهمية هذا الموضوع للزوجين على حد سواء ، يلزم أن يحاطا به علما قبل الزواج حتى يعلم كل منهما و بالأخص الطرف السليم مقدار التضحية التى قد يطلب اليه تقديمها فى المستقبل بعد إقدامه على الزواج من شخص سبقت إصابته بالسل .

(ثالثا) المرضى المصابون نسل فى دور حاد أو متقدم — وعند احتواء البصاق على ميكروب السل يجب ألا يقدموا على الزواج بتاتا . فإنهم حين يفعلون ذلك ، إنما يسيئون الى أنفسهم والى شركاء حياتهم إساءة لاتغتفر ، ومن الإجرام أن يخفى هؤلاء المرضى عن الطرف الآخر حقيقة حالتهم الصحية قبل الزواج ، وأعتقد أنه فى مثل هـذه الأحوال يمكن وضع قيود قانونية ، تحول دون زواج هؤلاء المرضى ، إذ أن ضرر مثل هـذا الزواج لا ينحصر فى الزوجين فقط ، بل يتعداه إلى الذرية والنسل ، ومن حق القانون العام — تحت ظروف خاصة كهذه — أن يتخطى إلى حد ما ، ميول الأفراد ونزعاتهم الخـاصة ، حرصا على صالح الجماعة .

وما أحسبنى فى حاجة إلى أن أذكر رأيي الصريح فى الزواج بين شخصين مسـلولين ، فذلك فى اعتقادى من مآسى الحياة الأليمة من وجوه عديدة لاقبل لى بالتوسع فى إيضاحها . فقد تكون هناك دوافع إنسانية تبرر إلى حد ما التغاضى عن زواج شخص سليم بآخر مسلول ، عند قبول الشخص السليم التضحية براحته وهنائه فى سبيل إرضاء عاطفة حب عميق قوامه التضحية والإيثار . فقد تعود هذه التضحية بخير ملموس على الزوج المسلول أو الزوجة المسلولة بحيث يكون فى مثل هـذا الزواج بعض العزاء الروحى بل بعض المعونة المـادية لشخص منكوب فى صحته وجد من يعطف عليه و يرق لحالته و يهبه رعاية هو فى أشد الحاجة إليهـا . ولكنى لست أستطيع أن أستسيغ التهاون فى ترك الحبل على الغارب لشخصين مسلولين تدفعهما نزعة جنسية عمياء إلى تحطيم حياتهما وتعريض أنفسهما للترمل الوشيك . هذا إلى الجنـاية على نسل منكود الحظ ضعيف البنية قد يكون ثمرة هذا الزواج ...

والرأى عندى أن الشاب المسلول والفتاة المسلولة فى دور المرض الذى أتحدث عنه الآن خير لهما أن يغالبا المرض منفردين فى صبر وطول أناة . فكثيرا ما يظفران بعد طول الجهاد بتحسن حالتهما بزوال الميكروب من البصاق ، وعند ذلك قـد يجوز أن يفكرا فى الزواج فى الحدود التى سبق لى أن ذكرتها .

(رابعا) ليس من المستطاع فى كلمة عامة كهذه تفصيل جميع نواحى هذا الموضوع الهام ، لذا أرى أن يبحث الطبيب المختص كل حالة على حدة وأن يصدر بشأنها قرارا معينا بحسب ما تهديه اليه معارفه الطبية وخبرته الخاصة . فهنـاك ظروف وملابسات عديدة لا يستطيع الطبيب منا أن يتحدث عنها إلى الجميع ، خصوصا فى مثل هذه المواضيع المتناهية فى الدقة .

الدكتور

عبد الرءوف حسن

وسائل النجاح فى المجتمع
أو
ثمن الفضيلة !!!

بقلم الأستاذ سيد قطب

منذ سنوات قرأت كلاما منقولا عن مجلة " أمبريكان مجازين " لشاب أمريكى مراهق خلاصته : " أن ما يسمونه الاستقامة والأمانة والنزاهة والشرف صفات ليست ضرورية للنجاح فى الحياة العملية ؛ وأن ما هو ضدها من الصفات أدعى إلى الكسب والفلاح " .

وفى سنة ١٩٣٦ أقيمت مسابقة أدبية كان فيها موضوع عن "وسائل النجاح فى القرن العشرين" وقد علمت أن من بين بعض الرسائل التى قدمت فى هذه المسابقة رسالة ترجع "وسائل النجاح" إلى إجادة النفاق الاجتماعى !

لست أدرى لم لاأستطيع دائما الموافقة على مثل هذه الآراء، ولو كانت الوقائع العملية تؤيدها فى بعض الأزمان ، و بعض الأحوال . و إنه ليصعب علىّ أن أصدق أن هذه قاعدة صحيحة للحياة ؛ وأقصى ما أسلم به أنها قد تصلح فى فترات الاضطراب .

و إنه لمن حسن الحظ أن هذا الاضطراب لا يستطيع القضاء نهائيا على الإيمان بالفضائل الانسانية التى تعبت البشرية فى إنشائها والاحتفاظ بها بعد تضحيات مستمرة ، وأن " دكتور جيكل[1] " لا يزال قابعا وراء " مستر هايد " حتى فى أشد الأزمات وأعنف الاضطرابات .

هذا الشاب الأمريكى يبحث عن ثمن الفضيلة فلا يجده، أو يجد لها ثمنا بخسا فى السوق لا يساوى ما ينفقه الرجل الفاضل فى الاحتفاظ بها ، وصاحب رسالة المسابقة يرى النفاق هو أساس النجاح العملى فى القرن العشرين ، وما هذا وذلك إلا ثمرة اضطراب وقتى فى نظام الاجتماع .

وكثيرا ما يقع أن يبحث الناس عن " ثمن الفضيلة " حينما تهبط بالفعل درجة حرارة الفضيلة فى النفوس ، أما قبل ذلك فهم لا ينظرون إليها من وجهة الربح والخسارة ولا يقومونها بعملة السوق .

---

(١) كناية عن تقوى الخير والشر بالإشارة إلى الرواية البنائية المعروفة "دكتور جيكل ومستر هايد" وقد عرضت قريبا .

ولكن هل الواقع أن الفضيلة لا قيمة لها فى هذه الحياة ، وأن الرذيلة أجدى وأنفع ، وأن المبادئ القويمة إنما هى أوهام وخيالات لا تقوى على الواقع ؟

يقول لنا هذا الشاب الأمريكى : "إن والدى مستقيمان أشد الاستقامة ، ولكن والدى ظل فقيرا يكدح طول حياته ، وظلت أمى محرومة من المتع الدنيوية ، بينما جارنا الذى لم يتبع مبادئ الشرف والنزاهة قد أثرى وزوجته وأولاده يعيشون فى نعيم " .

ثم يقول عن والده : " إن السواد الأعظم فى بلدتنا يكرهونه لأنه منذ بضع سنوات قال الحقيقة عن بعض الوجهاء ولم يكن منافقا . وكثيرا ما سمعت الناس يقولون عن والدى إنه غشاش وجشع ، بينما لم أسمع إلا قليلا من هذه الصفات عن جارنا الذى لا شك فى أن هذا الوصف ينطبق عليه بشدة ! " .

ونريد نحن أن نقول : إن الفضيلة غاية وليست وسيلة ، وأن أول غلطة يرتكبها هذا الشاب وأمثاله أن يفهموا أنها وسيلة فينتظروا غايتها ، وقد لا يجدونها فى كثير من الأحيان .

والذى يدل على أنها غاية من غايات الحياة الكبرى ، وأنها جمال روحانى مقصود لذاته أن الحياة تضحى الضحايا الكثيرة لتصل إلى ذلك الجمال ، على نفس النسق الذى تتخذه الطبيعة للتضحية بالملايين من الأحياء لتصل إلى جمال الأجسام !

فالفكر الذى هو وليد التجارب لا يمكن أن يوحى بتضحية واحدة من التضحيات النبيلة التى يقدمها الأبطال فى سبيل نصرة المبادئ الفاضلة والمثل العليا . وما كان أحرى هذا الفكر أن يهدى صاحبه الى طريق السلامة دائما وينأى به عن التضحية التى لا يعود ثمنها عليه فى الحياة !

لا بد إذن من قوة أخرى غير قوة الفكر تدفع للتضحية فى سبيل مثل أعلى ، ولنسم هذه القوة الروح أو الضمير أو الإلهام . فلن تغير الأسماء شيئا من الواقع ، وهو أن الإنسانية تبذل الضحايا على رغم أنف الفكر الإنسانى المحدود ، ثمنا للفضيلة وللمثالية ، مما يدل على أن الفضيلة غاية فى نظر الحياة لا وسيلة من وسائل المنفعة القريبة ، وأنها لا تعرضها فى السوق لتنال بها دراهم معدودة !

ثم نعود إلى "منفعة" الفضيلة و "منفعة" الرذيلة ، وإن كانت نظرية المنفعة لا تفسر لنا المسألة كما تقدم ، لأن المنفعة "ضرورة" وقيد ، والفضيلة "حرية" وانطلاق ، ولذة ذاتية للحياة . نعود لنجارى أصحاب مذهب "المنفعة" وهم كثيرون جدا لسوء الحظ فى هذا

الطور من حياتنا ، ويزيدهم كل يوم كثرة المثل السيئة التى يجدونها فى كل نواحى الحياة ، المثل الصارخة على مكافأة الرذيلة بالنفع والتقدم والجاه ، ومكافأة الفضيلة بالحرمان والتخلف والخمول !

الذين يفرضون أن الرذيلة " تنفع " وأنها أقرب طريق للوصول إلى المال والسلطة والجاه لا يفرضون أنها ستكون نظاما عاما لهذا العالم ، ولا يتصورون الناس جميعا وهم معتنقون لهذا المبدأ ، و إلا انتفت المنفعة وأصبحت مستحيلة .

ولنفرض أن كل الناس لصوص ، فكيف ينتفع كل منهم بلصوصيته ؟ أو محتالون فكيف ينتفع كل فرد منهم باحتياله ؟ ألا يقف كل منهم عاجزا إزاء الآخر الذى يحاربه بنفس سلاحه .

ماذا يفيد لص من لص ، أو محتال من محتال ، أو منافق من منافق ؟

والعمل لا يكون صالحا للأخذ به حتى يكون نظاما صالحا لأن يعمل به الجميع ، " ونظام الرذيلة " تنتفى " منفعته " عن كل فرد ، متى أصبح عاما لكل فرد ، ولا تتحقق المنفعة فيه ، إلا حين تكون الفضيلة هى النظام العام ، والرذيلة هى الاستثناء من هذا النظام ، فعندئذ يكثر الاطمئنان والغفلات ، وينال الأشرار ما لم يكونوا ينالونه لو أن الجميع أشرار !

وهذا وحده يكفى لحسبان الفضيلة أصلا لنظام الحياة والمجتمع لا يصلحان بسواه . أما أن بعض الناس ينالون بخروجهم عن حدود الاستقامة مالا ينالة الآخرون بتمسكهم بها فقد يكون صحيحا فى بعض الأحيان . ولكنه لا ينهض دليلا حاسما على صلاح هذه النظرية بصفة عامة .

على أنها ليست قاعدة فى أى زمان أن ينجح كل شرير ، وأن يخفق كل مستقيم . وربما كانت الأمثلة الصارخة وحدها هى التى تهيئ لنا ذلك . ولكننا لو قمنا بإحصاء عام فربما كان نصيب الاستقامة من النجاح أكبر . وان كانت بعض عهود النكسة تضعف هذا اليقين فى النفوس ، وتقتل الايمان بالمثل العليا ، وهى عهود محنة لا يقاس عليها !

أما راحة الضمير وعذابه ، وأما إثبات الشخصية وتضاؤلها فهى معان قلما ينتبه الناس لها فى مثل هذه الظروف . ولكنا نرسلها كلمة ينتفع بها من يريد : إن الضمير حقيقة واقعة ملموسة لا غنى لعاقل عن الاعتراف بها ، ومهما بلغ من موت الضمير الفردى وانعدامه فى بعض الأحيان ، فإن الدليل على حيويته ووجوده هو الضمير العام . هو ضمير الشعوب الذى قد تطول مغالبته ، ويبذل ما يبذل لخداعه وغشه ، ولكنه يستيقظ فجأة بعد الخمود ويعلن وجوده على رغم كل مغالبة ، وينكر على الأفراد كل انحراف .

ان للشعوب أنوفا تشم من وراء الجدران ، وقد تزكمها الرائحة فى أول الأمر ولكنها لا تلبث أن تفيق ، وأن تقوم بالعطاس كرد فعل للرائحة الكريهة ، وفى هذا ضمان كاف للفضيلة والفضلاء .

* * *

و بعد، فقد ورد فى كلام الشاب الأمريكى ما هو جدير بالنظر من وجهة التربية المنزلية أو المدرسية فهو يقول :

"هاكم ما فهمته مما تعلمته فى هذا الصدد فى البيت والمدرسة :

أولا : ان الاستقامة جزاؤها جنة النعيم .

ثانيا : أن الجميع يحبون الأمين المستقيم .

ثالثا : أن كل انسان يثق بالشخص الأمين النزيه.

رابعا : أن كل الناس تؤيد المستقيم وتعضده .

خامسا : أنه يجب على المرء أن يكون أمينا لينجح فى عمله .

سادسا : أن الاستقامة تؤدى الى الاحترام والسعادة .

كنت من المؤمنين بهذا كله حتى بضع السنوات الأخيرة اذ بدأت أنظر إلى ما حولى وأتصور وقائع الحياة. والآن أصبحت لا أصدق كلمة واحدة من الأسباب الخمسة الأخيرة وأرى السبب الأول فوق ادراكى ! "

وهذا الاعتراف يلفت نظرنا إلى الخطر الكامن وراء تلقين التلاميذ أن الفضيلة "نافعة" فى كل حالة من الحالات . حتى اذا خرجوا إلى الحياة وحاولوا تطبيق هذه التعاليم بحرفيتها اصطدموا بالواقع ووجدوه لا يطابق ما تعلموا فى البيت والمدرسة . فيتزعزع يقينهم بالمثل الأعلى وإيمانهم بالفضيلة ، ويشكون فى صدق كل ما كانوا قد تعلموه . وما أشد خطر هذا الشك فى النهاية .

ولو أننا سلكنا فى تحبيب الفضيلة الى التلاميذ طريقا أخرى غير طريق المنفعة، لكان ذلك أجدى ، ثم لو اننا تحفظنا فى تصوير القيمة العملية للفضائل ، وأوحينا للتلاميذ بفكرة التضحية وتحمل الآلام فى سبيل المثل الأعلى لا للفائدة بل للذة ، لنشئوا وهم أثبت يقينا فى المبادئ العالية ، مهما لقوا فى سبيلها من آلام .

ولعل من الانصاف لهذا الشاب الأمريكى المنشكك المضطرب أن نثبت له فقرة من كلامه فيها تصوير للواقع فى كثير من الأحيان فهو يقول :

"وقد راقبت أمور الحياة وتعلمت كيف أكون نصابا محترما، وهذا أمر بسيط و يتسنى لكل امرئ أن يكون كذلك وكل ماينبغى لذلك أن يستطيع المرء إضحاك الناس وأن يعطف عليهم وأن يوافقهم ويجاملهم وأن يقوم بين حين وآخر بعمل صالح مثل ارجاع محفظة مفقودة فيها مبلغ طيب أو التبرع بمبلغ لعمل خيرى وأن يكون له عمل مشروع ظاهر ووراء هـذا الستار يتسنى للمرء أن يأتى أى عمل آخر لاكتساب المـال واذا فضح أمره مرة فما عليه الا أن يرفع عقيرته بالشكوى و يمـلأ الفضاء صياحا و تبرما بظلم الانسان وأنه برىء مضطهد فيرثى له الجميع و يعطفون عليه".

هذا صحيح ، ولكن ما فى كل مرة تسلم الجرة ، والبداهة الإنسانية كثيرا ما تكشف هذه الأستار وتفضح المخبوء والدفين . وضمير الجماعة كما قلت قد يخمد و يتوارى ولكنه يعود للحياة والظهور لأن الحياة لا تصلح بغير فضيلة ، ولا تعيش بغير استقامة ، ولا تصبر طويلا على الخداع والغش والسقوط .

سيد قطب

حين نعرف المثل الأعلى لحرية الإنسان نعرف جوهر طبيعته ومعنى نفسه الحقيق . النظرة الأولى ترينا أن حريته بأن يكون طليقا فى نيل لذات النفس وعظمتها . ولكن التاريخ يؤكد غير ذلك : إن عظماءنا هم الذين عاشوا حياة تضحية النفس ، و إن الطبيعة العلوية فى الإنسان تنشد شيئا أعظم منها وهو مع ذلك معناها العميق .

من كتاب السادهانا لتاجور

الأسعار القياسية

فى القاهرة ولندن

أوردت جريدة الأهرام إحصاء عن الأرقام القياسية للأسعار فى لندن وفى القاهرة يوم ٣١ يونيه الماضى يتضح منه أن الرقم القياسى لسعر الجملة كان فى لندن ١٩٠,٣ وكان فى القاهرة ٢١٥,٤ (الرقم ١٠٠ هو سعر ما قبل الحرب) .

وهذان الرقمان يلفتان النظر بشدة ، فالمعروف أن لندن — والجزيرة البريطانية كلها — تعيش من الخارج إلا قليلا ، وأن القاهرة — والمملكة المصرية كلها — تعيش من الداخل إلا قليلا . فاذا حدث أن كان الفرق بين رقم لندن ورقم القاهرة هو ٢٥,١ وكانت هذه الزيادة فى رقم القاهرة كان فى الأمر ما يستوجب العجب !

نعم إن رقم أسعار الجملة غير رقم أسعار المعيشة ، إذ أنه يشمل متوسط أسعار السوق المالية والصناعية ، ولكن رقم أسعار المعيشة هو حجر الأساس وهو مؤثر كبير فى ارتفاع رقم الجملة أو انخفاضه ، ومن هذا يمكن أن نعد رقم الجملة دلا على حالتى الغلاء والرخاء دلالة صحيحة .

وليس من المفهوم أن تكون أرقام لندن التى تعيش من الخارج كما قلنا ، والتى تفرض عليها الحرب قيودا لا تفرضها على القاهرة ، منذ ثلاثة أعوام ، أقول ليس من المفهوم أن تكون أرقام لندن أقل من أرقام القاهرة ، إلا أن يكون فى الأمر شىء شاذ لا يجوز بقاؤه ولا يغتفر وجوده .

وهناك ولا شك أسباب خفية لهذه الحالة الشاذة ، ولكننا لا نريد أن نتعرض هنا لهذه الأسباب الخفية ، إنما نريد أن نحلل الأسباب الظاهرة ، وتداركها ينشئ أثرا لا ريب فيه فى تحسين الحالة ، وليس علينا من بأس أن يكون فى نظام التموين عندنا شئ من النقص ، ولكن البأس كل البأس أن نسكت عن بيانه ، وعن الطب له واقتراح علاجه .

بعض هذه الأسباب يتعلق بأخلاق الشعب نفسه من مستجين وتجار ومستهلكين ، وبعضها يرجع إلى عوامل اقتصادية تركت بلا علاج ، وبعضها يعود إلى نظام التموين ، وهو حديث عهد فى هذه البلاد . فلنقل كلمة عن كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة :

فأما العوامل المتعلقة بأخلاق الشعب ، فيؤسفنا أشد الأسف أن نعلن أن أزمة التموين فى مصر قد كشفت عن افلاس شنيع فى رصيدنا الخلقى ، وفى شعورنا الاجتماعى... كشفت عن ضعف فى تضامننا القومى وقوة فى أثرتنا الفردية ، وعن تعفن فى ضمائر الكثيرين يكاد يستعصى على التطهير ، بل يكاد يشل الإجراءات والقوانين ! وعن غفلة وتهاون فى الحقوق من جانب المستهلكين .

والأمثلة الفردية لا تعوزنا ، ولكنا نسوق الكلام مساق التعميم . فالمنتج مثلا لم يضع أمام نظره لحظة واحدة أن يتضامن مع الأمة والدولة فى نوع الإنتاج الذى تمس اليه الحاجة أكثر من سواه ، والذى يخفف أزمة التموين عن كاهل الحكومة والشعب ، إنما كان نظره كله أن ينتج الأربح والأروج — حسب اعتقاده — وأن يتهرب ما استطاع من إنتاج المواد التى تخضع للمراقبة والتسعير !

خذ مثلا لذلك : موقف بعض كبار الزراع حينما أقاموا الدنيا وأقعدوها لأن الحكومة تريد تحديد مساحة القطن حينما كانوا يحسبون أن القطن سيدر عليهم الذهب كما حدث بعد الحرب العظمى السابقة .

لم يحاولوا أن ينظروا مرة واحدة لهذا الشعب ، إنما كانت مصلحتهم الخاصة فوق مصالح هذه الملايين التى جاعت فيما بعد أو تعرضت للمجاعة نتيجة لهذه السياسة الفردية الخاطئة .

وبعد أن اضطروا اضطرارا لتحديد مساحة القطن ، بحثوا عن الأروج والأكسب لذواتهم فوجدوا زراعة الخضر أربح فأكثروا من زراعتها على حساب الحبوب ، وكان هذا سببا فى المجاعة التى كانت تجثم على أنفاس الشعب قبل الموسم الحاصر بأسابيع !

وخذ مثلا لذلك موقف شركات النسيج التى تعلم أن كسوة الشعب تعتمد على ما تنتج .. إنها لم تقم لهذا وزنا حين رأت الأصناف الشعبية خاضعة للتسعيرة الجبرية ، فراحت تهرب من التسعيرة بعدة طرق ، منها أن تنتج أصنافا أخرى مما يلبسه الأغنياء على حساب الأصناف الشعبية ، ومنها أن تغير تغييرا طفيفا فى مواصفات الأصناف الشعبية حتى لا تنطبق عليها التسعيرة ... الخ .

وهكذا خانت الأمانة التى وضعتها الأمة فى عنقها لتسعفها فى ساعة الشدة ، وكانت حربا على الطبقات الشعبية التى تمد بالملايين فى ساعة العسرة والضيق .

أما طبقة التجار فقد أظهرت طائفة منها نكسة خلقية واجتماعية . لقد نهش المتجرون فى السوق السوداء لحوم المواطنين وامتصوا دماءهم فى نهم فظيع . لقد افتنوا فى طرق التهريب وفى التهرب من الرقابة ومن القوانين افتنانا يفوق ما يسمع عنه الناس فى عصابات قطع الطريق .

لم تبق مادة من المواد الضرورية لم تقع فيها أزمة مع توافرها فى السوق : أزمة النقود الفضية . أزمة المنيم . أزمة الورق . أزمة الدقيق . أزمة الرغيف . أزمة السكر . أزمة البترول أزمة البنزين . أزمة الدمور . ... وكلها فى الحقيقة تتلخص فى أزمة واحدة هى أزمة الخلق والضمير !

وأما الجمهور الذى وقع فريسة المنتج وفريسة الوسيط فلم يحرك ساكنا لمساعدة السلطات فى القبض على ناصية الحال، ولم يحاول أن يتمسك حتى بالحقوق المحدودة التى هيأها له القانون . وللجمهور بعض العذر حين ننظر إلى هـذه الظاهرة من الوجهة التاريخية ، فلقد طال عهده بالشك فى كل إجراء حكومى مذ كانت الإجراءات الحكومية تقتصر على المغارم التى يتحملها دون المغانم ، حتى لقد وقر فى خلده أن الحكومة لنفسها لا للمحكومين ، وأن كل ما تصنعه عائد بالغنم عليها وبالغرم عليهم ، لأنها ليست حكومتهم ، إنما حكومة السادة المترفين ... وهو فى حاجة إلى آماد طويلة يركن فيها إلى الحكومات الشعبية ويتخذ معها سياسة التعاون بدل السياسة السلبية التى اتخذها مئات السنين .

ولكن هذا لا ينهض عذرا كافيا فى مسألة التموين ، فقد كان على المثقفين بصفة خاصة أن يحاولوا الأخذ بتلابيب التجار الجشعين ، ولو كلفهم ذلك بعض الوقت وبعض الجهد وبعض المضايقة فى الحصول على مشترياتهم من السوق . إلا أنهم لم يفعلوا فأملى ذلك لتجار السوق السوداء ، طالما أن الرقابة الحكومية لا تستطيع وحدها أن ترتدهم إلى سواء السبيل.

* * *

فإذا تركنا الجانب الخلقى للأزمة ونظرنا فى العوامل الاقتصادية البحتة تبين لنا أننا تركنا هذه العوامل تؤثر أثرها الضار دون أن نقف فى سبيلها بإجراءات حازمة كما صنعت لندن فى هذا السبيل .

كان المتداول من النقود قبل الحرب نحو الخمسة والثلاثين مليونا من الجنيهات فكان رقم أسعار الجملة (١٠٩) فبلغ المتداول منها فى نهاية السنة الماضية نحو ستة وأربعين مليونا من الجنيهات فكان رقم أسعار الجملة (١٣٧) ثم بلغ المتداول من النقد فى أواخر يوليه الماضى نحو سبعين مليونا من الجنيهات فزاد رقم أسعار الجملة إلى (٢١٥) .

وعرض هذه الأرقام يمكن أن يعطينا فكرة واضحة عن علاقة كمية النقود المتداولة بالأسعار القياسية ، وهو أمر طبيعى ، فازدياد النقود يزيد القدرة على الشراء فيكثر الطلب فترتفع الأسعار ومتى أضيف إلى كثرة الطلب نقص السلع بسبب حالة الحرب كان الغلاء مضاعفا .

وما دمنا لانملك — لأسباب خارجة عن إرادتنا — زيادة كميات السلع المعروضة ، فمن الواجب أن نعمل كل ماتستطيع لتخفيض قيمة النقد المتداول . فما ذا فعلنا فى هذا السبيل ؟ إننا لم نعمل إلا القليل .

فى أمريكا ثبتوا الأجور ومنعوا ارتفاعها . وفى انجلترا وتركيا وفى أمريكا كذلك رفعوا بعض فئات الضرائب حتى وصلت إلى ٩٥٪ فى انجلترا و إلى ٩٠٪ فى تركيا و إلى ٩٩٪ فى أمريكا عند ما تبلغ حدودا معينة بينتها هذه الدول فى قراراتها .

وفى مصر رفعنا ضريبة الأرباح التجارية والأرباح الاستثنائية إلى ما لايزيد على ١٢٪ وهذا كل ما جارينا به أمم العالم فى هذا الاتجاه المفيد .

فأما الولايات المتحدة فقد استطاعت أن تثبت الأجور وأن تمنع ارتفاعها ، لأنها كانت فى مستوى عال يسمح للطبقات العاملة بالحياة الرغدة وببعض الترف المعقول ، فلم يكن هناك ضرر من تثبيتها ومحاربته مع الرقابة المشددة للأسعار — وأما فى مصر فلا نستطيع أن ننصح بمثل هذا الإجراء ولا بمنع علاوات المعيشة لبعض فئات الموظفين — كما تشير بذلك بعض الصحف — لأن الأجور الحالية فى حاجة لأن ترتفع كى تستطيع الطبقات العاملة وبعض الموظفين أن تحيا الحياة اللائقة .

فأما الضرائب فهى الوسيلة الباقية لنا من الوسائل التى اتخذتها الأمم الأخرى لمكافحة الغلاء والاحتفاظ بالتوازن الاقتصادى والاجتماعى فى الأزمة الحاضرة ، وسحب بعض النقود الزائدة من أيدى الذين زادت فى أيديهم زيادة فاحشة بسبب الظروف الاستثنائية .

ويجب أن نشك كثيرا فى آراء بعض الشخصيات وبعض اللجان التى تشير بعدم الالتجاء إلى زيادة الضرائب ، فهى آراء متهمة ، وقد اعتدنا أن نؤثر المصلحة الشخصية فى كثير مما نبديه من الآراء أو نتخذه من القرارات !

وهل أدل على تأثير المصالح الشخصية من أن يقف مصرى فى وجه استخدام الشبان المصريين فى الشركات الاجنبية ، وفى وجه استخدام اللغة القومية فى مكاتبات هذه الشركات ؟ إن هناك مصريا بل مصريين كثيرين مع الأسف — يجدون من ضمائرهم ما يمكنهم من مقاومة هذه الأمانى القومية الأولية بحجة من الحجج ، فليس كثيرا أن يوجد مصرى أو مصريون يشيرون ببعض الآراء فى شؤون الضرائب تحت تأثير هذه المصالح الذاتية ؟

فينبغى أن يفكر المسئولون تفكيرا جديا فى اتخاذ هذه الوسيلة المشروعة ، التى لجأت إليها أمم الأرض جميعا ، فكل ضريبة تحصل هى إنقاص لقوة المقدرة على الشراء ، وهى مقاومة لبعض عوامل الغلاء ؛ فلا ينبغى أن تقوم مصالح المولين سدا فى وجه اتخاذ هذه الوسيلة المجربة المضمونة .

وهناك وسائل أخرى أقل أثرا من هذه الوسيلة ، وإن كانت ذا تأثير كبير ... منها تحديد الاستهلاك بالبطاقات كما تم ذلك فى البترول والدقيق والسكر ، حتى نضع حدا لقوة النقود التى تمكن أصحابها من شراء كل ما يشتهون بأسعار عالية لا يستطيع الفقراء مجاراتهم فيها ، مما ينضب السلع فى الأسواق ويرفع أسعارها بوجه عام .

ومنها منع الإصدار منعا باتا ، واليقظة للمهربين الذين ينتزعون الضروريات من البلد إلى بلاد أخرى رغبة فى الثراء المفاجئ . وهـذا المنع يوفر بعض السلع ، فإذا أضيف إليه توفير الاستيراد كذلك وتسهيله ، زادت كمية السلع المعروضة وكان لهذه الزيادة تأثيرها الطيب .

ومنها بيع أملاك الحكومة ، لتسترد بذلك قسطا من النقود الزائدة التى تؤثر فى التوازن بين العرض والطلب . وإذا تم هذا البيع على الأسس التى فكر فيها معالى وزير الشئون الاجتماعية : كان لبيعها فوق هذا أثر اجتماعى آخر بإيجاد ربع مليون من الملاك الجدد يعولون نحو مليون من الأنفس ، يرتفع مستواهم بهذه الملكية ، وينجون من الفقر وغوائله الكثيرة .

ولكن هـذه الوسائل جميعا لا تغنى بدون وسيلة الضرائب الاضافية بعـد الضرائب التصاعدية التى تحدثنا عنها كثيرا فى هذه المجلة بالذات ، وهذا وقتها المناسب بلا جدال .

بقى الحديث عن نظام التموين والبلاد حديثة عهد به ونرى هنا أن نقتطف بعض الفقرات عن جريدتى المقطم والأهرام فى هذا الخصوص ، ثم نضيف إلى أقوالها ما نراه من الوسائل الأخرى .

قال المقطم تحت عنوان : لمـاذا نطالب بانشاء هيئة تبحث عوامل الغلاء ، هذه الفقرات :

" نطالب بانشاء هذه الهيئة لأنه ليست هناك جهة معينة أو هيئة معينة تبحث عوامل الغلاء العام وأسبابه وتوصى الجهات المختصة بما يجب عمله لمكافحته ومنع اشتداد وطأته .

" فقد رأينا لجنـة التسعيرة الجبرى تعرض البحث للمواد التى ترى اخضاعهـا للتسعيرة الجبرى ولكنها لم تعرض قط لعوامل الغلاء العام وأسبابه وكلنا يعلم أن المواد التى شملها التسعير الجبرى ليست كل شىء فى معيشتنا اليومية .

" ورأينا وزارة التموين تهتم بالمشكلات الطارئة كمشكلة القمح والدقيق مثلا ولكنهـا لم تهتم قط ببحث عوامل الغلاء العام وأسبابه . وكلنا يعلم أن الغلاء العـام ليس ناشئا من القمح والدقيق وحدهمـا . ووزارة التموين معذورة لأنها لم تظفر منذ انشائها بما يمكنها من تأدية مهامها على الوجه المرغوب فيه وهذا علاوة على عدم تمتعها بجميع اختصاصاتها وتبعثر هذه الاختصاصات هنا وهناك .

" ورأينا مجلس التموين الأعلى يجتمع لبحث المسألة العامة أى الغلاء العام وعوامله وأسبابه ورأينا وزارة المالية تهتم بمشكلة معينة كمشكلة السكر ولكنها لم تهتم قط باستقصاء عوامل الغلاء العام وأسبابه ومما يجدر بنا عمله لوقف الغلاء عند حد معين وكلنا يعلم أنه ليس ناشئا عن السكر وحده .

" فإذا كانت النتيجة ، ذلك أن تحكمت السوق فى البضاعة التى كانت فيها عند نشوب الحرب أولا ، وعند انضمام ايطاليا بعد ذلك ، وأخذت تفرض على المستهلكين الأسعار التى تريدها . ولعدم وجود الهيئة التى نحن فى صددها لم تجد السوق من يقول لها : ليس لكى أن تبيعى البضاعة القديمة بأكثر من نسبة كذا ، لم تجد كذلك من يقول لها ليس لك أن تبيعى البضاعة الجديدة بربح يزيد على نسبة كذا ، بل لم تجد السوق من يقول لها . إن البضاعة القديمة شىء والبضاعة الجديدة شىء آخر . . . والبضاعة الجديدة نفسها كان يجب أن تعين أسعارها تباعا على أساس ما دفعه مستوردوها ثمنا لها مع اضافة ربح معقول يدخل فيه تقدير المجازفة التى يجاز فوتها ... " .

وقالت الأهرام تحت عنوان : " ازدياد تكاليف المعيشة " هذه الفقرات :

" بدت فى الشهور الأخيرة ظاهرة لا بد أن تكون قد لفتت أنظار رجالنا المسئولين كما لفتت أنظار جمهور الشعب ونعنى بها اطراد الارتفاع فى تكاليف المعيشة " .

" ومن المقرر أن الظاهرات الاقتصادية يتفاعل أحدها مع الآخر وأن تدبيرا من التدابير قد يبدو سليما من وجهة نظر معينة ، ولكنه يبدو ضارا من وجهات نظر أخرى . فرفع السعر فى صنف من الأصناف قد يبدو اجراء عادلا باعتباره ترضية للمنتجين أو للتجرين فيه ، ولكنه مع دورة السوق يستتبع موجة غلاء عامة تضعف أو تشتد تبعا لقيمة هذا الصنف وحاجة المستهلكين اليه . واذا المسئولون يواجهون بعد وقت طويل أو قصير شكوى جديدة من منتجى هذا الصنف أنفسهم يرجون فيها رفع السعر مرة أخرى . وهكذا يتتابع الغلاء فندفع السوق دفعا الى هذا الاتجاه ... "

وبقى أن نعقب على ما قالت المقطم عن أسعار البضاعة القديمة وأسعار البضاعة الجديدة بشىء مما يقوله العائدون من لندن عن الذمة والضمير فى المتاجر الانجليزية ، إذ يدخل التاجر فيجد سعرا منخفضا لصنف من البضاعة وسعرا مرتفعا لقطعة أخرى من الصنف ذاته ، لأن تلك من بقايا ما قبل الحرب وهذه من بضاعة ما بعد الحرب)

وهذه الذمة وهذا الضمير هما اللذان أعلنا افلاسهما فى مصر — مع الأسف الشديد — ولم يجد المستربحون بعد فقدان الذمة . وموت الضمير ما يصدهم من الرغبة التى تقترحها المقطم ولا من ردع العقوبة القاسية فى القانون .

وإنه ليحزننا أن نذكر أن إفلاس الضمائر لم يقف عند حدود بعض التجار ، بل تجاوزهم الى بعض من يؤثر سلوكهم تأثيرا أساسيا فى حالة السوق ، مما أدى بالحكومة الى تعديل فى القانون يتناول بعض الأفراد فى حالات لم تكن تتناولهم فيها .

وقد شددت العقوبات ولكنها لم تزل غير رادعة فلا مفر من أن نتوجه إلى ضمائر المتصلين بالتموين فى كل مكان وكل هيئة وكل شركة عساها تنهض أو تفيق . ولا مفر كذلك من أن نتوجه الى الجمهور نفسه ليحاول معاونة السلطات والتضييق على المجرمين .

إنها محنة . وهى محنة فى الأخلاق والضمائر ، قبل أن تكون محنة فى السلع والبضائع . ولعلها بمخازيها ومساوئها ، تنبهنا الى بناء الأخلاق المتداعى والى علاج الضمير السقيم .

من كلام الإمام على

سأله ذعلب اليمانى فقال : هل رأيت ربك يا أمير المؤمنين ؟ فقال عليه السلام : أفأعبد مالا أرى ؟ فقال : وكيف تراه ؟ فقال لا تدركه العيون بمشاهدة العيان ، ولكن تدركه القلوب بحقائق الإيمان ، قريب من الأشياء غير ملامس ، بعيد عنها غير مباين ، متكلم لا بروية ، مريد لا بهمة ، صانع لا بجارحة ، لطيف لا يوصف بالخفاء ، كبير لا يوصف بالجفاء ، بصير لا يوصف بالحاسة ، رحيم لا يوصف بالرقة ، تعنو الوجوه لعظمته ، وتجب القلوب من مخافته .

مساهمة التعليم الحر فى النهضة القومية

للأستاذ محمد عبد الواحد خلاف

مراقب التعليم الحر المساعد

بدأت حركة التعليم الحر فى مصر منذ أكثر من نصف قرن . وكان الفضل فى ظهورها لما غلب على السياسة التعليمية الرسمية فى ذلك العهد من جمود وميل للتضييق والتقييد فى هذه الناحية . ولعل الكثيرين يذكرون كيف كانت مدارس الحكومة إلى أوائل القرن الحاضر لا تعدو مدرسة ابتدائية واحدة فى عاصمة كل مديرية ومحافظة و بضعة مدارس ابتدائية بالقاهرة وثلاثة مدارس قانونية زيدت إلى أربع فى أوائل هذا القرن وعدد قليل من المدارس الفنية والعالية . وكانت جميعها محدودة العدد محكمة التقييد بحيث لا يظفر بمكان فيها إلا قلة من أبناء البلاد القادرين على دفع المصروفات واحتمال نفقات إنتقالهم من بلادهم ولم يكن هذا النظام بالضرورة نظاما قوميا للتعليم ولكنه نظام حكومى أريد به إعداد من تحتاجهم أداة الحكم من موظفين كتابيين وفنيين .

ولما كان هذا النظام بطبيعته هذه لا مكان فيه للموهوبين من الفقراء ولا لأبناء الطبقة الوسطى الذين لا يقوون على تكاليفه وخاصة متى كانت بلادهم بعيدة عن مقر المدرسة فقد نشأ عن ذلك إحساس كثيرين من قادة الرأى بضرورة قيام الشعب من جانبه بجهد إيجابى لسد هذا النقص .

لهذا تكونت الجمعيات الخيرية الكبرى فى العقد الأخير من القرن الماضى وأوائل القرن الحاضر وجعلت أهم أغراضها التعليم لأنها رأت فيه أفضل وجوه البر بالفقراء فهو ينهض بهم ويعدهم للحياة خير مما يحيون وهو يتيح الفرص لاظهار المواهب المحبوءة والكفايات المحجوبة فتنفع البلاد بها وتفيد من مزاياها .

فكونت الجمعية الخيرية الاسلامية ويكفى للدلالة على عظم المهمة التى أسست لها أن نشير إلى أن من مؤسسيها الأستاذ المغفور له الشيخ محمد عبده والزعيم العظيم خالد الذكر المرحوم سعد زغلول باشا والمصلح الاجتماعى الكبير المرحوم قاسم أمين بك والزعيم الكبير المغفور له محمد فريد بك والمرحوم أحمد فتحى زغلول باشا وغيرهم من أعلام النهضة الحديثة وقد بدئ بانشاء مدارس مجانية فى أهم بلاد القطر ثم زادت فى عدد مدارسها بكثير من المدن المحرومة من المدارس .

كذلك تكونت جمعية العروة الوثقى وقصرت نشاطها على مدينة الاسكندرية حيث أنشأت فى كل أنحائها مدارس عمرت بالفقراء وأبناء الطبقة الوسطى .

وتكونت جمعية المساعى المشكورة وحصرت نشاطها فى مديرية المنوفية حيث أنشأت مدرسة بكل مركز من مراكزها .

وتكونت جمعية التوفيق القبطية والجمعية الخيرية القبطية كما نشطت بطركخانة الأقباط الأرثوذكس فانشأت مدارس كثيرة بمختلف أنحاء القطر واهتمت إدارات الأوقاف الخيرية المختلفة فأنشأت المدارس وأنفقت عليها من ريع تلك الأوقاف .

وحركت دعوة الخير كثيرا من الأغنياء للاهتمام بالتعليم فمنهم من تبرع للجمعيات الخيرية السالفة الذكر بما يقويها ويزيد نشاطها فى تلك المهمة كالمغفور له أحمد المنشاوى باشا . ومنهم من أسس فى بلاده وأوقف عليها ما يساعدها على أداء واجبها كالمرحوم مصطفى الشوربجى بك الذى أسس مدرستين بكوم حماده وكفر الزيات ، وكشك بك الذى أسس مدرسة بزفتى ، والألفى بك الذى أسس مدرسة بمنيا القمح ، وزعزوع بك الذى أسس مدرسة ببنى سويف وغيرهم ممن تقربوا لله والوطن بانشاء المدارس و إفساح السبيل لتعليم أبناء الشعب بها .

وقد نجحت هذه المدارس فى مهمتها أكبر نجاح وازداد عدد المتعلمين ازديادا كبيرا وكتب لبعضها فى كثير من الأحوال أن تبز مدارس الحكومة فى الامتحانات العامة وظهر منها كثير من الفقراء المتازى المواهب وكان نجاحها حجة قوية استغلها الدعاة السياسيون فى التدليل على مقدرة هذه الأمة على الاضطلاع بأعبائها الخاصة والاستقلال بادارة شؤونها وقد تشجع كثير من الأفراد بهذا النجاح و بما بدا من الأمة من تعطش للتعلم ورغبة فى الاستزادة من المدارس فانشأوا المدارس كوسيلة من وسائل الارتزاق الشريف و باب من أبواب الخدمة الوطنية العامة وكتب لكثير منهم التوفيق فى الغرضين .

ولم يقتصر إنشاء المدارس على الجمعيات وذوى الخير من الأغنياء وطلاب الارتزاق عن طريق التعليم . بل لقد فكر بعض رجال السياسة فى إنشاء المدارس لبث المبادئ الوطنية ككلية مصطفى كامل التى أنشأها المغفور له مصطفى كامل باشا وكالمدرسة الإعدادية التى أنشأها المغفور له عبد العزيز جاويش بك .

وعلى الرغم من أن الحكومة بعد أن صارت مقاليد أمورها إلى أيدى أبناء البلاد قد نشطت فى ناحية التعليم نشاطا عظيما فتوسعت فى إنشاء المدارس المختلفة الأنواع بشتى أنحاء القطر وعلى الرغم من أنها أدخلت نظام المجانية وهيأت السبيل للامتازين من أبناء الفقراء فى التعليم

بمدارسها . على الرغم من هذا كله لم يفتر نشاط المدارس الحرة ولم يقل عددها بل هو فى ازدياد عاما بعد عام ولا تزال إلى اليوم تضطلع بالعبء الأكبر فى تعليم أبناء هذه البلاد .

ويكفى لتبين ما وصل اليه التعليم الحر الآن أن نذكر أن عدد المدارس الحرة للبنين يبلغ نحو ثلثمائة مدرسة وعدد المدارس الحرة للبنات نحو مائة مدرسة وخمسة ويتعلم بهذه المدارس ما يزيد على ستين ألفا من البنين وعشرين ألفا من البنات وهـذا العدد يقرب من ضعف من يتعلمون بمدارس الحكومة الابتدائية والثانوية . ولم ندخل فى حسابنا هذا المدارس الأجنبية الكثيرة التى تعلم عددا غير قليل من المصريين .

ومن هنـا كان اهتمام الحكومة الشعبية بأمر هـذا التعليم وتنويهها بأهميته فى خطاب العرش فى الدورة البرلمانية الحالية .

وهنا نعرض لفكرة جاء لها ذكر فى إحدى الدورات البرلمانية ، فقد تساءل بعضهم لماذا لا تخفف الحكومة من كثير من أعبائها فى التعليم الثانوى وتكل أمره للتعليم الحر كما هو الحال فى كثير من الأمم الراقية وتتفرغ هى لمهمتها التعليمية الكبرى وهى تعميم التعليم الأولى ونشر التعليم الفنى والعالى .

ولكنا نقرر مع عظيم تقديرنا لجهود المدارس الحرة أن الوقت لم يحن بعد لكى تخطو الحكومة مثل هذه الخطوة وأن مستوى كثير من المدارس الحرة لم يصل بعد إلى المستوى الذى يسمح بأن يعهد لها وحدها بهذه المهمة .

إن مبانى كثيرة من هذه المدارس لا يزال غير ملائم لحاجات التعليم . ومعدات الدراسة فى كثير منها لا تزال بحاجة إلى الاستكمال وهيئة التدريس فيهـا لا تزال بحاجة إلى التقوية . والحالة المـالية فى كثير منها لا تزال بحاجة إلى التدعيم والتوطيد .

وتسعى الوزارة دائبة فى مساعدة المدارس الحرة من هذه النواحى جميعا .

فهى تمدها بمساعدات مادية وتستعين بها على القيام بالإصلاحات الضرورية واستكمال وسائل التعليم الأساسية .

وهى تعمل على إكثار العناصر الفنية فى هيئة التدريس بها وتشجعها على ذلك بدفع قسط كبير من مرتبات هؤلاء المدرسين من جانبها و بفضل ذلك أصبح نحو سـتين فى المـائة من مدرسيها من الفنيين .

وهى تضع الأنظمة بتحديد العلاقات بين هؤلاء المدرسين وأصحاب المدارس حتى تستقر أحوالهم وتطمئن نفوسهم و بذلك يتحقق قيامهم بواجبهم على أفضل وجه .

وهى تراقب المدارس وتصرفاتها وتحاسبها على كل انحراف عن سبيل التربية الصحيحة.

ويوالى مفتشوها زيارة هذه المدارس وتتبع أحوالها ويقدمون لها الإرشادات الفنية والادارية الكاملة بحسن سيرها وانتظام شؤونها .

وهى تشرف على امتحاناتها وتتولى بنفسها امتحانات النقل فى مدارسها الثانوية وبذلك تطمئن إلى وضع كل طالب فى مكانه الصحيح .

وبالإجمال لاتألو الوزارة جهدا فى رعاية شؤون هذه المدارس والعمل على رفع مستواها. ووزير المعارف الحالى من أشد العاملين على حركة التعليم الحر وأكثرهم اهتماما بأمرها ؛ وقد كان له الفضل فى مضاعفة اعتماد التعليم الحر فى عهده السابق بوزارة المعارف كما كان له الفضل فى تقرير اعتماد اضافى كبير لهذا التعليم فى هذه السنة .

بقى أن نعلم ماذا ينتظر لهذا التعليم من التطور فى المستقبل وإلى أى اتجاه نرجو أن يتجه؟

إن الذى نتوقعه أن رقابة الحكومة اليقظة ورعايتها الأبوية لهذا التعليم سيكون من شأنهما أن تصل هذه المدارس إلى منزلة عالية من العلاج لأداء مهمتها، وسيكون أهم مظاهر ذلك أن يكون كل مدرسيها من الفنيين الأكفاء .

ونتوقع أن تتحسن مبانى تلك المعاهد وتصير مستكملة لكل معدات الدراسة الحديثة من معامل ومكاتب ومتاحف وملاعب .

ونتوقع تحت ضغط هذه الرقابة القوية أن تختفى المدارس الهزيلة وأن تتحول الجهود الفردية إلى جهود جماعية تحركها روح الاصلاح والخدمة العامة لا روح الاتجار والاستغلال .

وما يدرينا لعلها إذ ذاك تتجه اتجاهات جديدة وفاء بحاجات البلاد وتحقيقا لأمانيها .

مايدرينا ، لعل القائمين بأمر هذه المدارس يمتد نشاطهم إلى نواح جديدة غير التعليم الابتدائى والثانوى. لعل منهم من يفكر فى أمر من يشتغلون بالأعمال والمهن ممن أتموا الدراسة الأولية وحاجتهم إلى تثقيف تكميلى يزيد بصرهم بأعمالهم ويوسع أفقهم فى الحياة العامة فينشئ لهم معاهد لهذه الدراسات التكميلية .

ولعل منهم من يستجيب لحاجة كثير من الشباب المثقف للاستزادة من العلم والثقافة فيقوم لهم بكثير مما تقوم به مدارس المراسلات والأقسام المسائية التى تزودهم بالدراسات الخاصة وتعدهم للدرجات الجامعية .

ولعل منهم من يتسع وقته وجهده للمساهمة فى الخدمة العامة بتنوير الشعب بالمحاضرات العامة كما تفعل بعض المعاهد الأجنبية .

إن ذلك كله فى حيز الاحتمال ولا سيما متى صار أمر هذه المدارس الحرة كلها إلى جماعات لا تبغى من وراء مهمتها نفعا خاصا ولكنها تسعى لإداء واجب وطنى وخدمة عامة .

بلى ما يدرينا ، لعل هذه المدارس تكون قريبا حاملة لواء الاصلاح والتجديد حتى فى التعليم الابتدائى والثانوى .

إن لها من الحرية ومرونة الأنظمة واستقرار هيئة التدريس بها وسرعة استجابتها لحاجات البلاد ما يسمح لها متى توافر لديها الأكفاء من المدرسين أن تسبق الحكومة إلى اقتباس بعض الأنظمة الحديثة وتجربة بعض الطرق الجديدة . ولقد حدث فى الماضى من ذلك مايحملنا على توقع حدوثه فى المستقبل ، فالجمعية الخيرية الاسلامية سبقت الحكومة بعشرات السنين فى إدخال مواد التربيـة الوطنيـة ومبادئ العلوم والصحة والأشغال اليدوية فى مناهجها .

وبعد ، فاعل القارئ الكريم يرى معى كيف صار هذا النبت الصغير الذى بذرت بذوره فى أواخر القرن الماضى دوحة باسقة وراء الظلال ، وكيف أصبح هذا البناء المتواضع صرحا شامخا ممتد الأطراف ، وكيف آل هذا الجهد الشعبى المتواضع إلى جزء أساسى من نظامنا القومى للتعليم .

وسيذكر مؤرخو النهضة المصرية الحديثة أن التعليم الحر كان من أقوى الأركان التى قامت عليها تلك النهضة بما أتاح للشعب من اضطلاع بعبء جسيم من أعباء الاصلاح الاجتماعى ، وبما مكن لأبناء الشعب المحرومين من ورود حياض العلم والانتهال من مائه العذب ، وبما ذلل من عقبات كانت قائمة فى سبيل نشر العلم وتعميمه بين كل طبقات الأمة .

محمد عبد الواحد خلاف

حق الحياة

هو هدية العيـــد

للأستاذ عماد الدين عبد الحميد

المحقق القضائى بالآثار

يتردد الناس كثيرا فى اختيار هداياهم ، عندما تقرب بهـم دورات الزمن كل حين من يوم العيد . وقد اعتاد الناس أن يقدموا بعض الهـدايا إلى أقربائهم أو أصدقائهم فى مثل هذه المناسبة القادمة بعد أيام .

ولكن بعض النـاس لا يفكرون فى العيـد مثلما يفكر غيرهم ، فليس مايدعوهم إلى أن يغيروا من حالهم فى هـذا اليوم ، أو أن يؤملوا فى تغييره ، ولو أنه كان هناك ما يدعوهم إلى هذا لمـا كانت لديهم الوسائل إلى تحقيق هذا الأمل البعيد !

هؤلاء الناس هم الذين شغلتهم مطالب البقاء عن سعادة الأحيـاء . . . ، فإذا فكروا فى هذا اليوم لم يفكروا فى هدية العيد ، وفرح العيد ، وسعادة العيد ، ولكن فكروا فى مطالب الحياة أو فى حق الحياة !

وخير هدايا العيـد ما كان المهدى إليه فى حاجة إليهـا . . . ولكن ماذا عساى أقدم لهؤلاء المحرومين ، ولست من الموسرين ؟ ! ..

ليس لى إذن أن أتردد فى اختيار نوع هديتى فى العيد إلى هؤلاء المحرومين ، وأنا من العـاجزين . وعلىّ إذن أن أجعـل مظهر هديتى من جوهر قدرتى . . . . فأقدم إليهم سطورا مكتوبة فى حق الحياة ، عسى أن يجعلها غيرى من القادرين أرقاما محسوبة فى كتاب العدل الاجتماعى ! .

ولد الانسان حيا ، ومعه ولد حقه فى الحياة ، بل ولد حق الانسان فى الحياة قبل أن يولد ، فهذه شرائع السماء ونظم الأرض ترتب للجنين فى بطن أمه حق الحياة ، فتفرض العقاب على من يؤدى بعمله إلى موته فى بطن أمه ، وتحفظ له حقه فى الارث نصيبا مفروضا .

و يفسر بعض من الناس حق الإنسان فى الحياة بضمان ألا يعتدى عليه إنسان غيره اعتداء يودى بحياته . ولكنى أريد أن يفسر الناس جميعا حق الإنسان فى الحياة بألا يعتـدى عليه الإنسان أو المجتمع اعتداء يهدد هذه الحياة .

ولا شك أن التزامات المجتمع تجاه الانسان فى الدولة الحديثة المنظمة أو فى وأكثر من التزامات الأفراد تجاهه فى عصر الهمجية الأولى . وطبعى أن تكون الحال كذلك ، لأن التزامات الفرد تجاه المجموع فى الدولة الحديثة متعددة ، وقد كان فى عصور الفوضى غير ملزم بشىء تجاه الآخرين .

كان الإنسان الأول يعمل ليعطى نفسه فحسب ، ولكنه اليوم يعمل ليعطى الدولة وليخدم المجموع البشرى . فكان يفيد وحده من عمله قديما ، ولكن الدولة والمجموع البشرى يفيدان اليوم من عمله ، ويؤمنان بأنهما مدينان لعمل الفرد فى حفظ كيانهما وفى الوصول إلى ماوصلا إليه من تقدم ، وكان الإنسان الأول مسئولا وحده أمام نفسه عن حاجاته — وهو الذى يفيد من عمله فحسب — فالدولة اليوم والمجموع البشرى متضامنان فى المسئولية عن حاجاته وعن حاله ، مادام يفيدان من مجهوده وعمله .

كل مظاهر الحياة البشرية اليوم قد تغيرت ، وقد تبدلت إلى أحسن مما كانت عليه فى الماضى ، وهى تسير كل يوم فى سبيل الأفضل ، فلأى القوى تدين البشرية إذن بهذا الفضل العظيم ؟ إنها تدين به إلى قوة الانسان ، إلى فكره وإلى عمله كعضو فى المجموع البشرى .

وليس المخترعون والكاشفون والعلماء والحاكمون وحدهم أصحاب الفضل فيما وصلت إليه البشرية من تقدم ؛ فإن كل عامل بفكره وجهده شريك فى هذا الفضل العظيم ، عظم تفكيره أو حقر ، وكبر جهده أو صغر ، بل لعمل الجهود الصغيرة المشتركة فضلا أكبر مما للجهود الكبيرة المنتثرة .

لقد أعطى الإنسان إلى البشرية — كعضو فيها — من فكره وعمله كثيرا ، فهل له أن يأخذ منها بقدر ما أعطى وبقدر ما يعطى ، تنفيذا لدستور العدل الاجتماعى ؟

لا جدال فى أن الدولة الحديثة المنظمة العادلة تعترف بهذا قانونا ، فهل تعترف به عملا ؟

لو أنها اعترفت به عملا فأعطت كلا بقدر فكره وعمله ، لكان الناس اليوم فى صورة غير ماهم عليه من صور ، ولكان الناس اليوم جميعا يعيشون فى الحال التى تتفق والعصر الذى يعيشون فيه وتتناسب والجهد الذى أدوه ويؤدونه كل يوم فى سبيل تقدم البشرية ، ولكان الناس اليوم جميعا يتمتعون بنتاج تفكيرهم وعملهم فى شتى مناحى الحياة .

لكن أكثر الناس ، يعيشون اليوم فى صور لاتتفق والحال الكريمة التى تعيش فيها البشرية كنتيجة للجهود الفكرى والمجهود العملى للانسان فى شتى مناحى الحياة .

كم من انسان يعيش اليوم فى عصر المدنية والنور والحرية وهو لا يضمن خبزه الكريم ؟ وكم من انسان يعيش اليوم وهو لا يضمن كساءه الكريم ، وكم من انسان يعيش

اليوم مشردا لأنه يعجز عن تملك قليل من النقد ، يدفعه إيجارا لحجرة متواضعة ، وكم من إنسان يعيش اليوم عليلا عاجزا عن الوصـول إلى من يرشده إلى سبيل التطبيب ، عاجزا عن الحصول على ثمن دواء أو محل فى مستشفى للعلاج ، وكم من إنسان يعيش اليوم فى دنيا العلم والمعرفة وهو — فى الحق — يحيا فى عالم الجهالة والضلالة !

وأخيرا ، كم من الناس اليوم يتمتع حقا بالصورة الواجبة للحياة البشرية الكريمة ، التى لم توجد بغير فكر الإنسان وعمل الإنسان ؟ !

أرجو أن يكون هذا الجواب خاطئا ، لنستطيع أن نقرر حق الحياة للانسان ، فى صورة غير ما هى عليه الآن فى صورة كريمة تتفق وكرامة " الإنسان " وتتوازن وجهده فى كفاح تقدم الإنسانية .

فهل نستطيع أن نضع حق الحياة فى هذه الصورة ، صورة أن يعيش كل عامل بفكره أو جهده فى الحال التى تعيش فيها البشرية ، والتى لم تصل البشرية إليها إلا كنتيجة لما بذله من تفكير أو مجهود ؟

لا أقل من أن نضمن لكل إنسان يعمل أو يريد العمل غذاء كافيا مناسبا ، وأن نضمن له كساء كافيا مناسبا ، وأن نضمن له مأوى كافيا مناسبا ... غذاء وكساء ومأوى له ولأسرته ، التى تنجب لنا جنود الوطن وأيديه العاملة فى مستقبل الأيام ، والتى بقدر ما تكون قوتها الحاضرة تكون قوتها المستقبلة ، وبقدر ما تكون قوتها حاضرا ومستقبلا تكون قوة الوطن وقوة المجموع البشرى .

ولعلنا — بعد هذا — مستطيعون أن نحقق له ثقافة مقبولة تضعه فى مرتبة تفوق — شيئا ما — مرتبة الحيوان الأعجم ... وأن نسأل له راحة كافية ، بعد فترات عمله المضنى ، لا راحة كاملة كتلك التى يتمتع بها كثيرون من الذين يأخذون ولا يعملون ...

ولا نريد أن نضمن له هـذا كتفضل منا عليه ، ولكنا نريده له كحق له علينا ، جزاء جهده وكده ، وجزاء نصيبه فيما آلت إليه حال البشرية من تقدم ، كنتيجة لما بذل ويبذل من عمل وجهد .

ثم لعلنا — بعد هذا وذاك — قادرون على أن ندخل على نفسه السرور ببعض السبل ، وأن نرسم على ثغره ابتسامة متواضعة هادئة فى يوم العيد ... بين الضجة الصاخبة التى يحدثها غيره من البشر ، حين يمرحون ويلهون ويعبثون ... فى يوم العيد ، بل فى جميع الأيام !

إن حق الحياة للانسان — كعضو فى مجموع بشرى — يلزم أن يقرر وأن يقوم على أساس تمتعه عملا بصورة كاملة سليمة لحياة البشرية التى يعيش فيها ، والتى تحيا بتفكيره وتنمو بعمله . وتحقيق هذا الحق واجب الدولة الحديثة المنظمة العادلة ... .

عماد الدين عبد الحميد

الجوع والمرض

فى عالم الطبقات الفقيرة

للأستاذ فايد العمروسى

ليست ظروف الحرب وحدها هى التى حرمت الطبقات الفقيرة من التغذية الكاملة ، ولكنها حالة قائمة قبل هذه الأزمات التى نعانيها الآن ، ثم جاءت الحرب الحاضرة فزادتها سوءا على سوء ، فالطبقات الفقيرة بما فيها صغار الزراع والعمال تعيش فى عالم مظلم بعيد عن تفكير أرباب الثراء ، لا يكاد يحس بها نظام المجتمع أو يعترف لها بوجود .

فى مصر عالمان من الأحياء ليست بينهما أية رابطة من التشابه أو الموازنة ، فعالم غارق فى بحبوحة من سعادة العيش ورغده ، وعالم غارق فى البؤس والضنك والشقاء ، وليس بين العالمين حالة متوسطة إلا فى القليل النادر من طبقات الموظفين وهم قليل .

وأى شىء ذلك العالم الجائع ؟ هو نصف الشعب أو يزيد ، هو القوة العاملة المنتجة التى يقوم عليها كيان الأمة ، أو هو الأمة الحقيقية .. ولا أدعى أن ولاة الأمور ظلوا غافلين عن أمر هذه الطبقات ، أو أنهم أهملوا شؤونها وتناسوا خطرها ، فمنذ أعوام بدأ المصلحون يحسون بوجود أمة داخل أمة ، أمة محرومة من ضرورات الحياة ، ومنذ أن أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية والاهتمام بأمر هذه الطوائف يخطو سريعا فيما يتعلق بحقوقها وتغذيتها وصحتها ومساكنها وتعليم أبنائها ، وعلى الرغم من هذا الاهتمام الجدى فإنه لم يظهر من الإصلاحات العملية إلا القليل ، وإن كانت قد بدت أشياء فى صور اقتراحات وتكوين لجان ورسم مشروعات وتهيئة قوانين .

آلاف من الأسر الفقيرة العاملة تحتوى كل منها خمس أنفس أو أكثر لا يزيد دخل الأسرة منها على جنيه أو جنيهين فى الشهر ، هذه الأسر جميعها تقوم تغذيتها الأساسية على الخبز — إن وجد — وعلى الفول والعدس كل يوم دون استثناء ؛ لا يعرفون من اللحوم والفاكهة والحلوى بأنواعها غير أسمائها ، وملايين من الأطفال والصبيان والشبان جائعون ، تتوثب أحشاؤهم شوقا إلى طعم الدسم ورائحة الأدم وهم عاجزون ، يرغمهم ضيق المادة والعدم وارتفاع الأسعار .

* * *

قد يستغرب بعض أغنيائنا هذا الكلام ، وإنه حقا لغريب !! ولكن من يعش بينهم يحس ما يحسون ، وبركل دقيقة وكل ساعة آلافا منهم فيما يقاسون ، ويعرف كيف يعيشون

فى منزلهم وكيف يأكلون وكيف ينامون، ولن يستغرب هذا الكلام لأنه يرى بعينيه لا بخياله ويحس شقاءهم إحساسا ماديا له وخز أليم .

إن مرحلة السن التى يجوع فيها هؤلاء الملايين من الناس أو يتعذون تغذية رديئة هى أدق وأخطر مرحلة من مراحل العمر فى صحة الأجسام ، هى المرحلة المهمة المحتاجة إلى التغذية الكاملة أو الصحية على الأقل ، وهى المرحلة التى تتكون فيها أسس الأجسام والعقول ويتقرر فيها مصيرها ، فإما أن تنشأ سليمة قوية فتصح وتنفع ، وإما أن تنشأ هزيلة سقيمة فتسوء وتمرض ؛ ومستقبل الأمة العملى رهن بهاتين الحالتين .

هناك الأحياء الوطنية فى المدن وفى الريف كله بوجه عام ، تصفح وجوه الأحياء فيها طفلا وطفلة وشابا ورجلا ، إنك لن ترى غير الهزال والكسل والفتور وتراخى الأعضاء وشحوب الألوان ، ترى احتضارا بطيئا مطبقا على هذه الأجسام ، احتضارا فى الأجساد والأرواح والعقول ، احتضارا فى كيان الشعب الجوهرى وبذوره الحية التى لا تعوض .

وأنا لا أزعم أن فى طاقة الحكومات تيسير المعيشة الكاملة أو الصحية لكل هذه الطوائف الكثيرة ، ولا أزعم أن فى ميزانية الدولة ما يكفى لرفع مستواهم وإنقاذهم من براثن الفقر والجوع دفعة واحدة ، ولكن أزعم أن فى وسعها بعض الإنقاذ النسبى فى كثير من الإسراع .

إن الحكومات المتعاقبة تعنى أهم العناية بالمسائل العمرانية على اختلاف أنواعها وتعدد صورها ، فهى قد عنيت وتعنى الآن بإقامة الجسور العظيمة وإنشاء المستشفيات بالمجان وإقامة المعارض وفتح الجامعات والمدارس العليا وما شاكل ذلك ، كل هذا ولا شك يتطلب منها إنفاق الكثير من الأموال ، أفلا كان جزء من تلك الأموال الطائلة منقذا بعض الإنقاذ لهذه الطبقات التى يعوزها أهم ضرورات الحياة وهى التغذية الكاملة ؟

إن إقامة جسر عظيم ليس أعظم نفعا ولا أجل أثرا من تغذية بضعة ألوف من أبناء العمال والزراع الفقراء ليصبحوا عناصر قوية فى بناء الأمة الناشئة التى تجارى الزمن وتخطو فى ميدان الرقى مع الأمم المتحضرة ، وبأى السواعد تقام هذه الجسور مثلا إذا كانت سواعد البلاد مشلولة بالفقر والعدم وسوء التغذية ؟ ولمن تصرف القناطر والخزانات مياه النيل العظيمة إذا كان صغار الزراع محرومين من خيراتها ؟

والمستشفيات بالمجان تقام فى أنحاء البلاد لهؤلاء الفقراء المرضى ! إننا لا نسحو عليهم بالطعام وهم أصحاء ، ونسخو عليهم بالدواء وهم مرضى ، لو تغذى هؤلاء الناس ما مرضوا ، ولو مرضوا لأغنتهم التغذية الجيدة عن الدواء ، فبعض ما ينفق فى إقامة المستشفيات منقذ أيضا أى إنقاذ من الجوع والأمراض .

ولمن تنشأ الجامعات والمدارس العاليـة ؟ إنهـا تنشأ لطوائف من الناس عاشوا غير جائعين وتثقفوا بقدر كاف من الثقافة يؤمن معه العيش فى الحياة ، هذا عظيم ولا شك ، ولكن أين جيوش الأطفال فى التعليم الإلزامى وقد عاشوا جائعين ، ولم يتثقفوا فى قليل ولا كثير ؟ ؟

أنا لا أدعى أن لكل حقا فى التعليم بجميع مراحله ، ولكن أدعى أن لكل حقا فى الحياة ما دام قد خلقه الله وأن من حق كل فرد أن يعيش ، ومن حقه ألا يموت جوعا ، ومن حقه أن يقول لمن وصل إلى التعليم الجامعى : "قف هنا حتى أطعم بعض الطعام فإنى خائر القوى جوعان" .

ولشد ما أبتسم حين أذكر تغريم أولياء أمور التلاميـذ اذا امتنعوا عن إرسال أبنائهم إلى المدارس الالزامية ، أبتسم ابتسامة الألم لأنى — وأنا قروى — أعرف مدى حاجة الأجير أو العامل الى ابنه الصغير ، إنه يساعد أباه فى الحصول على ضرورات الحياة اليومية ، انه لم يمنعه من المدرسة بطرا أو رغبة عن التعليم أو جهلا بقدره ، ولكنه منعه لأن الطفل أولا جائع ، وثانيا عار ، وثالثا لأنه يجمع القوت اليومى مع أبيه وأهله ... وبجانب هـذه الابتسامة الأليمة أبتسم ابتسامة أخرى فيها الرضاء والتفاؤل والتقدير للمشروعات القائمة الخاصة بتغذية هؤلاء التلاميذ ، والأمل وطيد فى جهـود وزارة المعارف أن تعمل على زيادة نسبة الأموال المقررة لتنفيذ هذا المشروع الجليل ، فإنه بوضعه الحالى يعتبر نواة لما تزل صغيرة وإنا لنأمل لها التضخم والمزيد .

* * *

ان كل قرش من مالية الدولة يحسن معيشة هذه الطبقات لهو قرش حلال ، إنه يطعم آلافا من الأطفال والصبيان من سن السابعة الى سن الثالثة عشرة ، إنه يكون جيوشا من صحيحى الأجسام والعقول أبقى وأنفع أثرا من الجيوش المحاربة والأساطيل ، إن العناية بتوفير اللقمة الجيدة لهذا النشء الفقير أولى وأجدر من العناية بمسكنه وملبسه بل وعلاجه من المرض اذا لم يمكن العناية بها جميعا .

لقد رأيت بعينى مئات المرات بعض العمال الشبان الذين يقيمون المنشآت بسواعدهم ويحيون الصناعات بقواهم الجسـدية يتناولون الخبز والمش والبطيخ الفاسد الرخيص ، وأعرف مئات الأسر من صغار الموظفين والمستخدمين المعيلين لم تدخل اللحوم منازلهم فى هذه الأزمات ، ومن أطفالهم من يذهب الى المدارس دون زاد فى الصباح ، أما المستأجرون من الزراع وصغار الملاك فأمرهم ليس فى حاجة الى إيضاح أو دليل .

هذا ، وليس المطلوب أن توزع الحكومة على هذه الطوائف الأموال من خزانتها ، أو أن تطعم الناس كما يشتهون ، ولكن المطلوب أن يكون تحسين معيشة هـذه الطوائف أمرا هاما من أمور الدولة الاجتماعية وأن تنال حالتهم نصيبها من التقدير كأخطر أمر من أمور الدولة وكأهم شأن من شؤونها ، وإن بعضا من التغيير فى إيرادات الدولة بالزيادة ، وبعضا من النقص فى مصروفاتها التى تعتبر كمالية بالنسبة لشعب فيه هذه الطوائف بحالتها الراهنة ، بعض هذا أو كله ميسر التنفيذ .

* * *

هذه المشكلة كما قلت ليست وليدة الحرب الحاضرة ، إلا أنها الآن أوضح وأشـد ، وقد زادتها ظروف الحرب وضوحا وقسوة ، فارتفاع الأسعار ونقص المواد الغذائية وتلاعب التجار كل هذا زاد فى قسوة المعيشة عامة وتجسمت هذه القسوة بشكل مزعج فى الطبقات الفقيرة التى يجوع منها كثيرون فى هذه الأيام .

تحدث هذه الآلام وتشتد قسوة الحالة على هذه الطبقات العاملة الفقيرة فى الوقت الذى لا تجوع فيه بعض الكلاب لبعض الناس ...! بل فى الوقت الذى يموت فيه كلب لراقصة فتقام عليـه المـآتم والمناديب ، وتنهال برقيات العزاء وتصرف مئات الجنيهات صدقة على روح المرحوم ... !

على أن هذه المشاكل الاجتماعية وأمثالها ليست وقفا على مصر وحدها بل تكاد تكون عامة فى كثير من الدول إلا أنها فى مصر بدرجة لا يرتاح لها إنسان ، ولقد عرفت مما قرأت أن بعضا من البلاد الأوربية والأمريكية عالجت مشكلة التغذية للطبقات الفقيرة والعاملة التى لا تستطيع أن تتغذى تغذية كاملة أو صحية ، فعمدت إلى تكوين مجالس عليا للعناية بشؤون التغذية ومساعدة العاجزين عنها بتحسين دخلهم ، ولمـا كان نظام الغذاء اقتصاديا بحتا فقد أشارت اللجـان المكونة على حكوماتها بتعديل سياسة الجمارك وضرائب وسائل النقل ، وبهذا ضمنت اللجان تخفيض أسعار المواد الغذائية فاستطاعت هذه الطبقات أن تجد ما تعيش به .

وليس معنى هذا أن كل علاج يصلح فى بلد يصلح فى أخرى ، ولكن معناه أن العلاج ممكن ، وأن كل محاولة أو تصرف على ضوء طبيعة البلاد الجغرافية وفى حدود النظم الاقتصادية فيها إن لم يصل الى نهاية الغاية المرجوة من الإصلاح فهو واصل حتما إلى جزء منها ، ومعنى هذا أيضا أن غيرنا من الدول عانى ما نعانيه نحن الآن ففكر ودأب وناضل وتحايل حتى حل مشكلته أو قرب من الحل .

وأخوف ما أخافه أن نستهين بهذه الملايين التى تقاسى الجوع والفاقة فى هذه الظروف العصيبة فينشأ جيل جديد موبوء بالأمراض والبطالة ، ونفاجأ بجيوش جرارة من مرتكبي الشرور والجرائم فى الوقت الذى تكافح فيه الحكومة أسباب الشرور والمفاسد ، وفى الوقت الذى تعنى فيه باليتامى واللقطاء وتربية الأحداث و إيواء المتشردين ، وفى الوقت الذى تغسل فيه عار البغاء وتمحوه ، وفى الوقت الذى ستواجه فيه بعد الحرب مئات من المشاكل الاجتماعية المعقدة التى تتطلب جهودا واخلاصا وكفاءات ممتازة .

فايد العمروسى

قال أعرابى لهشام بن عبد الملك : " أتت علينا ثلاثة أعوام : فعام أكل اللحم ، وعام أذاب الشحم ، وعام انتقى العظم . وعندكم أموال فإن كانت لله فادفعوها إلى عباد الله ، و إن كانت لعباد الله فلا تحبسوها عنهم ، و إن كانت لكم فتصدقوا بها عليهم ، فان الله يجزى المتصدقين ولا يضيع أجر المحسنين "

فقال هشام : " فهل من حاجة غير ذلك ؟ " قال : " ما ضربت إليك الإبل ، أذرع الهجير ، وأخوض الدجى ، لخاص دون عام " .

قيل لأعرابى : ما اسم المرق عندكم ؟ قال : السخين . قيل فإذا برد ؟ قال : لا تتركه حتى يبرد !

ما لابن آدم والفخر : أوله نطفة وآخره جيفة ، ولا يرزق نفسه ، ولا يدفع حتفه .

كافحوا مواطن الداء . .

للكاتبة زينب محمد حسين

تجتاح مصر فى هذه الأيام عاصفة من مشاريع الاصلاح الاجتماعى قصد بها اصلاح المجتمع وتوجيهه إلى الوجهة الصالحة .

وكثير من هذه المشاريع لم تمس الجوهر الحقيقى للمسألة الاجتماعية ، فهى انما تحوم حول الموضوع ولا تلق بنفسها فى غماره حتى تلمس موطن الداء فيه .

ولنأخذ مثلا مرض تعدد الزوجات ، ذلك الداء الاجتماعى الوبيل الذى استفحل خطره وتشعبت نواحيه وتعددت نتائجه الأثيمة بمرور الأيام وتتابعها ، ذلك الداء يترك لنا كل يوم دليلا ملموسا على خطورته ومع ذلك فرجالنا الاجتماعيون يعالجون نتائجه دون أن يبحثوا عن الأصل فيستأصلوه من منابته وينقذوا بذلك أمتنا من شر ماتتعرض له من مسئوليات مادية وأدبية لها أثرها الفظيع فى مستقبلها وفيما نرجو لها من رفعة وتوفيق .

وقد قرأت من أسابيع كلمة قيمة لوزير سابق للشؤون الاجتماعية فى هذا الشأن فاعجبنى قوله بأن عيوبنا الاجتماعية ، أو بالأحرى أمراضنا الاجتماعية تنحصر جميعها فى شىء واحد هو تعدد الزوجات . . وصاح برجال الحكم أن ينظروا فى أمره ويسرعوا بتلافيه .

وليست هذه هى الصيحة الأولى للمطالبة بعلاج أمر تعدد الزوجات ، ففى سنة ١٨٩٩ صاحها المرحوم الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية فى التقرير الذى قدمه إلى ناظر الحقانية وقتذاك وقد كان ذلك باعثا على التفكير الجدى فى هذا الأمر الخطير ، فنشطت القرائح وشحذت الهمم وأعدت التقارير ومع ذلك كانت كل تلك الثورة كزوبعة فى فنجان فسرعان ماخمدت وخبت وكتب عليها ألا تخرج إلى حيز التنفيذ حتى الآن .

والموضوع خطير يستحق منا البحث والتمحيص كما يستحق من حكومتنا النظر والاهتمام وهاهم الأطفال المشردون الذين يملئون الأزقة والطرقات ، والفتيات المشردات اللواتى يملأن الأرصفة ومحال الموبقات ، أكبر شاهد وأعظم دليل على خطورة تلك الجرائم وتلك للقصص الدامية التى تمثل كل يوم باسم الزواج .

ولست أدرى سببا واحدا يدعو الرجل إلى تعدد زوجاته مادام لا يملك دليلا شرعيا ضد زوجته الأولى يساعده على ذلك . وشر البلاء أن من يقدمون على تلك المهزلة المجرمة يكونون من الطبقات الدنيا ذوى الأجر اليومى المحدود وخصوصا طبقة العمال الذين يتزوجون

فى كل بلد يحلون به ، ولو حد منهم لا يفكر عند زواجه فى مسئولية الزواج وما يقتضيه من واجبات ، فيشقى بعد سنوات زوجته وأولاده ، كما يشقى بهم المجتمع ، وتضطرب حياته ، حتى اذا ما عجز عن ايوائهم واطعامهم قذف بهم الى عرض الطريق حيث الاستجداء والتشرد . . وحيث يتفننون فى أصول الإجرام والفساد .

وليس عندنا مع الأسف قانون واحد يقف هؤلاء المجرمين عند حد يسد أمامهم باب الرغبة الملحة فى دوام حالة تعدد الزوجات ، غير شاعرين إلا بما يصوره لهم خيالهم المريض من لذة التملك والإخضاع .

وها نحن نقرأ كل يوم لمقالات المطولة ونسمع الصيحات العالية فى ضرورة محاربة التشرد وغشيان محال الموبقات . فهل بحث الباحثون عن أصل البلاء ، ولمسوا موطن الداء ؟ هل عرفوا من هو الجانى الأكبر والمورد المقنع لتلك الجيوش الجرارة من الصعفاء والبؤساء ؟

إن الحكومة تنشئ الملاجئ كل يوم ، وتنشط للقضاء على كل ما من شأنه أن يحط من كرامتها أمام الدول الأخرى . ولكن ذلك لم يمنع تزايد الخطر ، لأن جذوره ثابتة لم تنتزع بعد ، ولأن فروعه لم تزل تغمرنا بثمارها العلقمية الجوفاء .

فإنشاء الملاجئ ليس علاجا حاسما لهذه الأزمة الاجتماعية الخطيرة ، انما هو علاج موضعى سرعان ما يستفحل بعده الداء ويتعاظم ؛ وفى هذا خطره على ضياع أموال الأمة والتأثير على ميزانيتها المحدودة ، تلك الأموال الضخمة التى نحن فى أمس الحاجة اليها لتنفيذ مشروعاتنا الحيوية الإصلاحية المفيدة .

إن الزواج فى حد ذاته رابطة مقدسة لها قدسيتها واحترامها ، وهو الطريق الصحيح لحفظ كيان المجتمع ، وحماية الجنسين من التدهور الخلقى . فاذا كان الرجل لا يحترم تلك الرابطة ويلق بزوجه وأولاده فى ظلمات الطريق ، فلا يمكن اذن أن يعتبر زواجه شرعيا تحلله الشرائع والتقاليد ، بل هو محرم وفاسد أيضا .

واذا كانت الشريعة الإسلامية قد حللت تعدد الزوجات ، فانما قد فعلت ذلك فى ظروف غير ظروفنا وأوقات غير أوقاتنا ، وهى لم تتخذ اباحة التعدد وسيلة لإحداث الفوضى فى الأسرة المسلمة ، وانما شرعت هذه الاباحة لأغراض طيبة لمصلحة الأسرة ذاتها لا لمجرد الهوى وإشباع الشهوة العمياء . فالزواج له تبعات ومسئوليات ؛ ومن أجل ذلك لم تتركه للعبث به ، بل أحاطته بسياج قوى من الشروط الواجب توفرها للإباحة . وقد قال تعالى (فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة) .

والزواج بواحدة هو أصل الفطرة فى الإنسان ، فاذا مادعت لضرورة إلى التعدد ، وجب أن يكون ذلك لسبب قوى تحلله الشرائع ولا يخشى منه الجور .

ولو أننا وقفنا عند حدود الشريعة فى تصرفاتنا لأغنينا أولى الأمر منا عن سن الشرائع والأحكام التى تكبح جماح ذوى النفوس الشريرة الذين يتذرعون بحجة أن الإسلام أباح التعدد آخذين بظواهر الأمر غير مدركين حكمة مشروعيته .

ومما لا شك فيه ، وهو ما انتبه إليه رجال المجتمع أن تعدد الزوجات مع عدم القدرة على إقامة حدود الله تعالى مفسدة للأسر ، مضيعة للنسل مما يتعذر معه ايجاد جيش قوى تحتمى به الأمة إذا دعا داعى الوطن ، بل ستجد شبانا ضعفاء أنهك الجوع قواهم ، ونخر عظامهم ، وحطم أرواحهم ، وانتزع شجاعتهم .

فبالأسر تتكون الأمم ، وبالنسل تناط الآمال المستقبلة فى الرقى وبلوغ المثل العليا .

فاذا أردنا أن تخطو أمتنا الفتية خطوة موفقة وترفع رأسها عاليا بين مختلف الدول المتحضرة ، فعلينا أن نسرع بتنفيذ قانون تقييد تعدد الزوجات وتقييد الطلاق إلا فى الاحوال الاضطرارية التى تعترف بها هيئة من الرجال الاجتماعيين ، والرجال الشرعيين . وسيترتب على ذلك أن نوفر للدولة ألوف الجنيهات التى تنفقها على محاربة التشرد والتسول والرذيلة وإنشاء الملاجئ وسيتبع ذلك أيضا أن تقل عدد القضايا التى ترفع أمام المحاكم الشرعية ، وتقل الخصومات الزوجية والجرائم العائلية .

فبمحاربة التشرد يتضاءل عدد المجرمين ، ويسود الأمن فى البلاد ، وتقل حاجتنا الى السجون ، وتنقرض تلك المناظر المخزية التى تطالعنا فى شوارع المدينة ، مناظر البؤساء والمشردين التى نخجل منها أمام الأجانب الذين هم دعاة لنا فى الخارج عند عودتهم إلى بلادهم .

ولعمرى ان هذا الأمر وحده كاف لسرعة اعادة النظر فى تنفيذ قانون تعدد الزوجات ، فما بالنا بكل هذه الأمور مجتمعة ؟

زينب محمد حسين

ملاحظات عابرة :

السيدات والتدخين — أفراح الشعب — الإشاعات

(١)

مارأيت امرأة تدخن إلا تصورت القذارة المجسمة ، وشممت الريح الكريهة ، واوكانت منى على بعد أمتار ! ولكنه تقليد القرود الذى تندفع إليه المرأة فى كثير من الأحيان !

أرادت المرأة أن تنال حريتها — على الوجه الذى رأته ورآه لها كثير من المهرجين — وفهمت أنها لاتنال هذه الحرية كاملة حتى تنقلب رجلا . والرجل يدخن فلا بد إذن من التدخين !

هذه هى المسألة فى بساطة ، و إلا فما يستطيع إنسان أن يقول : إن التدخين يجمل المرأة وهو يترك آثاره صفراء قذرة فى أصابعها وشفتيها ، كما يترك رائحته الدخنة فى أنفاسها . هـذه الأنفاس التى طالما شبب الشعراء بطيبها وزكاوتها . وتلكم الشفـاة التى حفل الفن بأوصافها الجميلة !

فأى شيطان رجيم وسـوس للمرأة فى القرن العشرين أن تحطم آمال الشعراء وتصـدم أذواقهم ، وأن تشوه هذا الجمال الذى وهبته الطبيعة لها غير عابئة ولا لاهية؟ نعم أى شيطان ! فما يستطيع غير الشيطان أن يوسوس بهذه القذارة ، وأن يوحى بهذا التشويه !

وليس ما يتركه التدخين فى الأصابع والشفاه والأنفاس هو كل ما هنالك ، فما خفى كان أعظم . فالرجل وصدره أصلب ورئته أفسح يجد من التدخين أعقابا فى تنفسه ويجد هـذه الظاهرة القذرة ، ظاهرة السعال المتحشرج السقيم .

فهل تستطيع ياسيدى القارئ أن تتصور هذه السيدة الرشيقة الأنيقة وهى تكح وتحشرج ثم يعترض حلقها مايعترض حلوق الرجال ، فيبين ذلك فى صوت البحة ، ثم إذا هى تفتح فمها الرشيق الأنيق لتقذف بهذا الشىء كما يصنع المدخنون من الرجال .

أى شيطان مرة أخرى ، قد قاد امرأة القرن العشرين إلى هذه الهاوية .

إنها الحرية الطائشة ، والتقليد الأعمى و " المودة " التى لاتعى ماينفع وما يضر !

وعهدى بالمرأة شديدة الحرص على كل مايمس جمالها ، أو يشوه أناقتها ، فهل فسدت فطرة المرأة كذلك حتى غفلت عن مساس التدخين بالجمال وتشويهه للأناقة ؟ أجل فسدت فطرتها بفضل الرجل الذى يوسوس لها بهذه " المودة " فتتبعه — والرجل والمرأة — فى هذه الفترة — زائغان عن الفطرة ، مخموران يعصف بهما دوار المدنية الكاذبة فهما لايشعران .

يا سيدتى :

رفقا بجمالك ، ورحمة بأناقتك . . . رفقا بأصابعك وشفتيك وأنفاسك . ورحمة صدرك ورئتيك من هذه العادة المسيئة .

(٢)

منذ أيام تزوج " س " من الناس من أفراد الجمهور المصرى الكريم فى ضاحية من ضواحى القاهرة و " س " هذا من الناس ابن " س " آخر من الناس وقد شاء أهله أن يفرحوا بزواج نجلهم العزيز ، فأقاموا سرادقا كبيرا زحم الطريق أمام الدار ، وجلبوا إليه المطربين والمهللين .

وفى عصر اليوم الموعود طاف " العريس " فى عربة مكشوفة ومعه جماعة من أصحابه فى عشرين عربة أخرى يهتفون ويضجون بشوارع المدينة والعزب الملحقة بها .

وشاهد بعض النازلين فى الضاحية من أفراد الجيوش البريطانية هذا الموكب الفخم ، فحسبوا أنه مهرجان شعبى ، وفهموا — ولهم العذر — أن " س " هذا لابد أن يكون ذا مقام شعبى عظيم ، فتلك إذن أفراح الشعب ، لا فرح فرد ! .

وساقتهم غريزتهم الاجتماعية وآداب الجوار إلى المشاركة فى " أفراح الشعب " فجاءوا بسيارة من سيارات الجيش فزينوها بالأزهار الجميلة ، ثم طافوا مع الموكب مشاركين فى السرور حتى عاد إلى السرادق ، فقدموا الباقات ، وقدموا التهنئة لكل من صادفوه فى السرادق من أفراد الشعب . أليست هذه هى " أفراح الشعب " فكل فرد فيها شريك ؟ !

هكذا فهم أولئك الأوربيون ، فما يستطيعون أن يفهموا أن فردا من الناس يريد أن يتزوج فيقيم الدنيا ويقعدها هكذا ، وينصب السرادقات فى وسط المدينة ، ويطوف بالمواكب فى طرقاتها ، وتضج الجماهير من حوله فى السرادق والعربات هذا الضجيج ، وتطل النساء من النوافذ لرؤيته وهن يزغردن ملء أفواههن من كل شرفة ونافذة !

فماذا بالله لو علموا أن " س " هذا فرد من الناس . وأن هذه ليست " أفراح الشعب " وإنما هو فرح هذا " الفرد " ؟ .

أخشى أن يكون طول إقامتهم فى مصر وتعدد هذه المظاهر أمامهم فى الأفراح والمآتم على السواء قد عرفهم الحقيقة . وأخشى أن يكون لذلك أثر فى حسناتهم لنا من الهمج والزنوج .

وسامح الله الجمهور المصرى الكريم ، الذى لا يريد أن يقتصد فى أفراحه ومآتمه ، ويقلع عن هذا الإعلان الباذخ والتهريج الدميم .

(٣)

كنا جلوسا فى المخبأ الخاص عقب إنذار بغارة جوية ، فغادرنا أحد الموجودين قليلا إلى عتبة الدار يستطلع الأمر ، ولم يغب سوى دقائق ، ثم عاد يقول : " يقولون إنها غارة على مصر الجديدة قتل فيها ثلاثون وجرح مائة " ! ! ! .

قلنا : من قال لك ذلك ؟ قال : يقولون !

هذه صورة من صور الاشاعات التى تولد فى دقائق على غير علم ولا معرفة ، وبدون تروٍ ولا مراجعة : وهى مثل لتسع وتسعين فى المائة من الإشاعات التى تذيع فى جميع الأوساط وشىء قليل من التفكير يظهر كذبها واستحالتها ، ولكن الذين يروونها لا يفكرون ، والذين يسمعونها لا يراجعون ، فاذا شاء أحد أن يراجع المذيعين المشيعين ، قالوا له : يقولون !

وتلك آفة . . . فبعض الناس يود أن يتظاهر بالعلم ومعرفة بواطن الأمور ، فيطلق الإشاعات أو يتلقفها ويزيد عليها ، ويجتهد فيها ، استلفانا للنظر ، وحرصا على أن يوصف بأنه عليم ببواطن الأمور ! .

وبعض هذه الإشاعات صادر عن أناس سيئى النية فى إذاعتها : إما لإحداث ذعر لهم فيه فائدة ، أو لتصريف بعض الحاجيات عندهم ، أو لشراء أشياء يريدونها ، كما أن بعضهم مأجور يقوم بهذا الدور لمصلحة غير مصلحة المصريين .

فعلينا ألا نفتح آذاننا لكل إشاعة وإذا سمعنا هذه الاشاعات فعلينا أن نحرج مروجيها ونسألهم عن مصادرها ، ونكشف عن زيفها ! ونبين للسامعين سخافتها وسخافة مصدقيها وبذلك يتحرز الأولون ويحرص الآخرون أو يحذرون .

وذلك واجب كل وطنى مثقف ، وليس هو بالقليل الأثر ولا بالتافه النتيجة ، ولا سيما فى هذه الظروف الاستثنائية التى تمر بالبلاد .

ازياء النساء والتشريع

للأستاذ عريان يوسف سعد

تقدم نائب بمشروع قانون يعاقب السيدة التى تلبس ثيابا غير كافية لستر أجزاء الجسم ، أو للسيدة التى ترتدى لباس الاستحمام على الشاطئ .

وقررت اللجنة التى نظرت المشروع حفظه .

وتالب النواب لمساعدة زميلهم وللأخذ بناصر الفضيلة والأخلاق، وقرروا إحالة المشروع إلى لجنة لدراسته من جديد . والموضوع دقيق والخطأ فيه وخيم العاقبة .

فمشروع القانون كما هو سيجعل السيدات تحت مراقبة البوليس بمجرد خروجهن من المساكن .

ورجال البوليس ليسوا معصومين من الخطأ فى فهم القانون وتطبيقه فاذا وضعنا السيدات تحت رقابة البوليس فاست آمن أن يتعرض رجل البوليس لزوجتى رغم مطابقة ثيابها لأصول الحشمة التى نص عليها القانون ، ولرجل البوليس رأيه وله نظره هو لا نظر غيره ورأيه ، وله أن يقود السيدة الى قسم البوليس كما يقود البائع المتجول الذى يزحم الطريق و يضايق المارة. وهكذا تخرج السيدة المحترمة من بيتها لقضاء مصلحة أو زيارة ، فاذا بها تجد نفسها فى قسم البوليس وتحت رحمة رجال البوليس ولو كانت ثيابها مطابقة للقانون ، لأن المسألة مسألة تقدير والموكل بالتقدير بشر يخطئ و يصيب .

معنى هذا أن السيدة المصرية قد فقدت حريتها واعتبارها وأصبح مجرد وجودها فى الطريق كافيا للقبض عليها حتى تثبت مطابقة ثيابها للقانون . وربما اتخذت إجراءات ذلك الاثبات بقية النهار وشطرا من الليل لأن الضابط المكلف مشغول فى تحقيق قضية أو لعله خارج القسم فى مرور أو تفتيش ولعلها لا تستطيع الاتصال بزوجها أو أبيها ، ولعل أحدهما يبحث فى كل قسم عنها فلا يجدها أو يجدها آخر الليل .

هذا وضع لا يرضاه أحد لزوجته أو ابنته أو أمه ولو كان ذلك باسم حماية الفضيلة والدفاع عن الأخلاق .

فأى رجل يقبل أن يستوقفه جندى البوليس ، وهو يسير مع زوجته أو ابنته أو أخته ، ويأمرهما بالسير معه الى قسم البوليس لأن السيدة تخالف القانون مهما كان انطباق ثيابها على مواد القانون ظاهرا ، ونحن نرى كثيرا من تشبث رجال البوليس فى حالات خاصة ولا يمكن أن يثنى الواحد منهم عن رأيه رجاء أو إقناع .

ترى معى من غير شك أن إصدار تشريع فيه إهدار كرامة السيدات بهذا القدر غير جائز .

بيد أنك ترى مع النائب المحترم كذلك أن الثياب أصبحت غير لائقة حقا . ولكن المسئول عن ذلك ليست السيدة ولا الرجل . فالسيدة مضطرة لمجاراة الوسط الذى تعيش فيه رضيت أو لم ترض ، وإلا وضعت نفسها موضع الانتقاد والاستهجان واتهمت بالتأخر والرجعية وفساد الذوق .

والرجل ؟ الرجل المظلوم المتهم دائما ما حيلته وهو إذا كان عاجزا عن لبس ما يناسب جو بلاده فى الحر المرهق ، و إذا أرغم على أن يدفئ نفسه باللباس فى شهور القيظ الشديدة وهو فى حاجة إلى أى شىء إلا التدفئة ، إذا عجز عن لبس ماينفعه فهو عن إلباس غيره أعجز .

هذا المغلوب على أمره فى أمر لباسه أعجز من أن يغالب المودة والوسط فى أمر ماتلبسه زوجته أو ابنته .

أنا لو كنت حرا لارتديت قميصا قصير الكم و بنطلونا قصيرا ولكننى لا أجسر على ذلك ! ! لماذا ؟ لأن الوسط الحكومى يرى هذه الثياب غير جديرة بالاحترام كأنها موضة يرتكبها لابسها وجزى الله وزير الشؤون الاجتماعية عن موظفيه خير الجزاء إذ رأى أن يرفه عنهم بعض الشىء فأذن لمن يشاء بأن يحضر إلى الديوان بغير ياقة ورباط رقبة وجاكتة ، والحالة مرهقة والتخلص منها نعمة ! ومع ذلك فلم يستطع إلا قليلون فى الوزارة أن ينتفعوا بهذه الخطوة المباركة الجريئة خشية النقد واللوم .

وليس أدل على ذلك من أن سائر الوزارات تجاهلت هذا التصريح فلم تعممه ، ولكن المستقبل وحده سيكفل تحقيق ما رمى إليه وزير الشؤون الاجتماعية ، وما ينتقده الموظفون الآن ولا يرضون به سيصبح فى المستقبل شيئا عاديا ، ولعل تقصير الشارب أو حلقه إطلاقا — وهو اليوم ما لا يفكر أحد فى الكلام عنه — كان فى سنة ١٩١٠ — لو أقدم عليه مصرى ، سببا فى التشهير به واتهامه حتى فى رجولته .

الموضة والوسط هما المسئولان عن ملابس السيدات ، فليس من العدل لوم الرجل القوام على المرأة ولا لوم المرأة لأنها تتبرج تبرجا شديدا انما اللوم على الموضة والوسط .

هذا على ما أظن فيه بعض الانصاف للسيدة المصرية وان كنت لا أعفيها من تعقب الموضة وملاحقتها فى شىء من التسرع .

نحن الآن لم نعد فى لباسنا وكثيرا من عاداتنا بلدا شرقى اللباس شرقى التقليد ، أو على الأقل لم نعد كما كنا من ربع قرن . فهل يريد المشرع أن يرجع بنا الى حيث كنا من الحجاب

والفصل بين الرجال والنساء كما كان الحال قديما ؟ حبذا ذلك لو كان من المستطاع ولكنه مستحيل .

أو يريد بنا أن نقف حيث نحن الآن فلا نتقدم فى طريق المدنية الغربية خطوة واحدة بل نعود الى الوراء قليلا ، الى أيام كانت السيدة المصرية حديثة العهد بالخروج من الحجاب وكانت لا ترى فى الطريق الا وفوق فستانها (مانطو) طويل الاكمام سابغا الطول حتى يبلغ حذاءها ؟

هذا فيما أظن غير مستطاع واتخذات النساء قد بلغت من القوة باتحادها ما بلغت والبنت المصرية فى صفوف طلبة الجامعة تحسن الهجوم لا الدفاع فقط عن حريتها .

إن أمامنا طريقا واحدا يحتم علينا أن نسير فيه ، وهو التنقل فى ملاحقة الغرب وتتبع خطواته ، خصوصا بعد هذه الحرب حين تسهل المواصلات أكثر من سهولتها قبلها وحين تقطر السيدة فى باريس وتتناول طعام الغداء فى روما والشاى فى القاهرة ، وحين تنزل فى المطار فيستقبلها السيدات صديقاتها وينظرن ثيابها قبل أن ينظرن وجهها ثم تراهن بعد أيام قليلة وقد ارتدت كل منهن فستانا كفستانها وهو أحدث ما أنتجت باريس أو نيويورك .

إنى أعتقد أنه لو نجح النائب المحترم فى إصدار تشريعه أو فى شىء قريب منه ، مستضيف المرأة هذا التشريع إلى قائمة الأشياء التى تحاربها وتضيف إلى برنامج اتحاداتها مادة جديدة تنص على العمل والسعى ما وجدت إلى السعى سبيلا لإلغاء تشريع الأزياء لمناقضته لأبسط مبادئ الحرية الشخصية (أرجو المعذرة فهذه العبارة ليست رأيى وإنما هى تنبؤ بما سيكتبنه فى البرنامج) .

فقد نشرت فى مجلة الثقافة كلمة عن إنشاء اتحاد للرجال يناهض اتحادات النساء ويحافظ على حقوق الرجال ، ولعل وجود اتحاد من هذا النوع قد يجدى بعض الشىء فى عقد اتفاق بين الجنسين لتحديد مدى ماتصل اليه موضة الملابس بالمفاوضة أو بالممارسة كما يقولون أما إصدار تشريع تتولى الاتحادات النسائية محاربته وتحطيم قيوده كما حطمت قيود غيره من التقاليد مع وجود فارق كبير بين قوة المرأة الآن وقوتها يوم ثارت عليها فأمر لا يقول به عاقل ولا يتصوره إنسان كامل .

لست من أنصار الهزيمة والتردد ، ولا من مجندى الخلاعة والتبرج ، ولكننى أفضل الاعتدال الذى سيبقى مع الزمن على العلاج الشديد الذى يبطل مفعوله وأثره بعد قليل ، ولعل فى هذا العلاج ، علاج التفاهم ، وفى إنشاء اتحاد للرجال وظيفته بحث المشكلات التى تنشب بين الجنسين على أشياء لا يصل القانون إلى حلها .

عريان سعد

إصلاح السجون المصرية
واجب على كل حاكم عادل

للأستاذ محمد لطفى جمعه

"قد ثبت الاحصاء أن الرحمة والحنو فى السجون أدنا إلى التقليل من الإجرام وأن القسوة وسوء المعاملة أدنا الى ازديادة" .

دائرة المعارف البريطانية ص ٨ ج ٣٢

١ — اذا قلبنا نظرنا فى لائحة السجون النافذة الآن والمعمول بها فى أنحاء البلاد، ألفيناها قد تعدت حدود الأربعين سنة ، فى عصر كل شىء فيه يتحرك ، ويسير مسرعا إلى الأمام .

وقد فكرت وزارة الشؤون الاجتماعية فى إصلاح السجون إصلاحا شاملا ، لأن هذا التشريع ينبغى أن يصدر عن مجلس النواب لتشترك الأمة فى وضعه ، ولضرورة الإصلاح فى تلك الناحية ضرورة صارخة ، صاخبة ، مستغيثة مستنجدة بكل قوة فى السماء وفى الأرض ، لمصلحة المجتمع المصرى ومصلحة السجون نفسها .

٢ — وليست غايتنا فى هذه العجالة أن ننتقد النظام الحالى المعمول به فى مصر ، والنافذ على عشرات الألوف ، وإنما غايتنا أن نبرز ضرورة الإصلاح ، وأن نساهم ولو بقليل من الرأى فى معونة الناهضين .

فأول ما يأخذه الناظرون فى هذه الحالة الروح العسكرية التى تسيطر على جو السجون ونظمها ، والنظام العسكرى مشهور فى كل العالم بأنه فى حاجة إلى الملاينة والتهوين ، لما انطبع عليه من التشديد فى التطبيق ، وكل الذين يدخلون السجون أشخاص مدنيون وما وجودهم فى السجون إلا لفترة قصيرة أو متوسطة من أعمارهم ، ثم يردون إلى المجتمع المدنى الذى فيه حياتهم وأعمالهم وصلاتهم بجميع الناس . فخضوعهم للنظم العسكرية البحتة يؤثر فى أخلاقهم وطباعهم تأثيرا شديدا قل أن يفارقهم بعد أن يتوب الله عليهم من الإجرام ومن فترة التكفير عن السيئات التى قارفوها . نعم إن فى إدارة السجون عنصرا مدنيا ولكنه لا يتجاوز الأطباء والممرضين وجماعة الكتاب ولكن هؤلاء أيضا يخضعون للنظام العسكرى بحكم العادة والاحتكاك والتأثر بطول العشرة وخصوصا بالسلطة التى يمارسونها حيال السجناء .

ويؤخذ على النظام الحالى تقسيم السجون إلى درجات ثلاث هى الليمانات والسجون

العمومية والسجون المركزية لأنه تقسم عتيق بال كان متبعا فى أوروبا منذ سبع وسبعين سنة ، قبل أول إصلاح جدى حدث فى بلجيكا فى سنة ١٨٧٦

وقد استجد فى مصر درجتان لم يفكر فيهما واضعو اللائحة ، وهما إصلاحيات الرجال وسجون الأحداث. هاتان الدرجتان قد استجدتا بسبب اقتراح بعض رجال القانون الذين شهدوا المؤتمرات الدولية وزاروا سجون أوروبا وأمريكا باحثين وفاحصين ومنقبين .

أول ما يلفت نظر المصلح فى أمر السجون المصرية التفريق بين الجريمة والعقاب ، فإن علماء التشريع الجنائى الأوروبى يجعلون أوثق الصلات بين الأمرين ، وواضع نظام العقوبة هو واضع نظام الإدارة التنفيذية التى لا تفترق عن حكم القاضى الصادر بالعقوبة لأن قانون العقوبات لا تطبق مواده على المذنبين دون أن يعرف القاضى طريقة التنفيذ وظروفه ليقدر بنفسه مدى الأثر فى شخصية المذنب ، ووسيلة استرداده للمجتمع بعد قضاء مدة سجنه ، حتى ولو كان الحكم مؤبدا (أى ينتهى بانقضاء خمس وعشرين سنة كاملة) فقد دل الاختبار على أن رجالا قضوا هذه المدة الطويلة الأليمة وخرجوا بعدها وخالطوا المجتمع وعاشوا فيه . وقد رأى أهل هذا الجيل الراهن سجناء سياسيين خرجوا مؤقتا من السجون ليؤدوا امتحانات فى بعض فرق كليات الجامعة ، فدهشوا وأشفقوا ، لأنهم لا يعلمون أن بعض سجون أمريكا تحتم على سائر المذنبين الذين تؤهلهم أعمارهم واستعدادهم وأخلاقهم ليدرسوا دراسة جامعية كاملة ألا يبرحوا السجون إلا بعد نيل الدرجات العلمية و إيجاد أعمال حرة تليق بمؤهلاتهم ، فليس إذن تقدم سجين أو اثنين أو عشرة إلى الامتحان ، مقيدا أو طليقا مصحوبا بحارس فى إحدى ردهات الجامعة المصرية بالأمر العجيب ، حيال ما تم من الاصلاح الانسانى فى بلاد الغرب منذ خمسين أو مئتين سنة .

٣ — إن نظرية العقاب على الجريمة قديمة ، ولكنها كانت أولا بمثابة انتقام المجتمع من الجانى ، حتى يفعل به مثل ما فعل بالمجنى عليه ، عملا بمبدأين ، الأول عام وهو " الجزاء من جنس العمل " والثانى خاص وهو " السن بالسن والعين بالعين " . ولم يكن هذا القول الثانى مجرد تهديد أو إرهاب للجناة . أما الحال فى أوروبا فقد قال عنه العلامة الفرنسى جيزو " إن الهيئة الاجتماعية فى العصور الغابرة لم تجد وسيلة تدفع بها الأذى عن نفسها إلا بمقابلة القوة المادية بمثلها ولم تكن ترمى بالامعان فى القتل (القصاص) والافراط فى التشديد إلا الى حماية المجتمع والذود عن الضعفاء ، ولذا ترى المؤرخين الذين عاصروا الأمراء المشهورين بالقسوة يمدحونهم و يفاخرون بعدلهم . وكان هؤلاء الأمراء فى الواقع جديرين بهذا الثناء لأنهم انصرفوا إلى تطهير الاجتماع من الوحوش وقطاع الطريق " .

ورأى شيزار بيكاريا Becaria (ميلانو ١٨٠٠) مظالم التنميذ للعقوبات فى السجون الإيطالية فقال " إن كل عقاب غايته أبعد من الاحتفاظ بالمجتمع يعد عقابا غير مشروع".

بيد أن كل مقاصد العقوبات وقضائها فى السجون كانت ترمى الى احتفاظ المعاقب بشخصيته وكرامته والحرص عليهما، حتى لاتهدرا بعد قضاء العقوبة، لأن السجن ليس انتقاما ولا أخذا بالثار، بل عمل دفاعى ضد الجريمة، ومحاولة جدية شريفة لإصلاح الجانى الذى هفا. ولم تكن هذه الفكرة حديثة العهد بل متناهية فى القدم. وهذه فرنسا التى حملت علم الحرية منذ مائة وستين عاما كانت العقوبات فيها تتعدى الآباء الى الأبناء والأخوه، وكان الصغير القاصر والمجنون غير المسئول لا شفاعة لهما ولا عفو عنهما ولا تخفيف، وكانت الهيئة التنفيذية تحاكم الجثث والجيف وتحكم عليها، ويحكم القضاة فى بعض الأحيان على الحيوان، وبعض العقوبات كالموت المدنى ومصادرة أملاك الجانى أخف وطأة من الجلد العانى وقطع اللسان أو الشفة. وكانت غاية هذه العقوبات جميعها التعذيب والأذى، ولم يقصد بها الى إصلاح الجانى مطلقا. وكانت السجون فى حال يرثى بها لمن يسجن فيها فازدادت الجرائم زيادة هائله، وبالجملة كان المجتمع ينظر الى المذنب نظرة العداوة والحقد والانتقام، ورغبة القضاء عليه قضاء مبرما مهما صغرت جريمته. فضج الضمير الإنسانى فى أنحاء العالم المتمدين على هذه النظرية التى كانت تؤدى إلى الحكم بالإعدام على أية جريمة مهما صغرت .

٤ — وإنك تلمح أشباح هذه الشدة فى لائحة السجون المصرية الحالية .

ففى الفصل الثانى عشر تجد المادة ٧٣ التى نصها :

"كل مسجون يقع منه أمر من الأمور الآتية يعد مخالفا لأمرنا هذا : (أولا) الخروج عن طاعة أوامر مأمور السجن أو أى مستخدم به ، (ثانيا) عدم احترام أى موظف أو مستخدم أو مندوب أو زائر للسجن (كذا) .

وهذه تبعات واسعة للغاية ، لا يمكن تحديدها ، حتى أن الرقيق لا يخضع لها فى بيت مولاه ، فضلا عن رجل يدفع دينه للمجتمع بحريته . وانظر الآن إلى العقوبات الداخلية المعترض لها السجين أثناء أداء دينه للمجتمع إذا هفا أو أخطأ .

مادة ٧٤ — لمأمور السجن أن يعاقب على المخالفات المتقدمة (ومنها الغذاء أو التصفير والامتناع عن قبول الأوامر الخصوصية) بالحبس الانفرادى مدة لا تتجاوز أسبوعا (أى الوضع فى الزنزانة) — القصر على الأغذية الخاصة بالجزاءات مدة أسبوع . ومن العقوبات الإضافية التأديب الجسمانى بحيث لا يزيد عن أربع وعشرين جلدة للمسجونين الذين يبلغون

من العمر ثمانى عشرة سنة على الأقل — التكبيل بالحديد مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر . وقد يبلغ الجلدات وثلاثين جلدة بزمجة بشكل مخصوص يعينه المفتش العمومى ، وهى المسماة " القط ذو الأذناب السبعة " .

وفى المادة ٨٤ يجوز للسجانين ورجال الحفظ المكلفين بالمحافظة على المسجونين أن يستعملوا أسلحتهم النارية ضد المسجونين فى بعض الأحوال . ويلاحظ أن المسجون أعزل فى جميع الأحوال ، وإذا حاول الهرب فإن محاولته هذه لا تستحق عقوبة أرمى بالرصاص . وقد رأى الشارع بعد ثلاث عشرة سنة من تاريخ اللائحة أن عقوبة التكبيل بالحديد لثلاثة أشهر أمر لا يطاق ، فعدلها فى سنة ١٩١٣ بتحديدها بأسبوع واحد ، ومجرد التعديل من ثلاثة أشهر أى اثنى عشر أسبوعا لى أسبوع واحد يدلك على زيادتها عن حقيقة وجوبها اثنى عشر ضعفا استمر العمل به من ١٩٠١ الى ١٩١٣ .

وكان الشارع المصرى يرى أن المواطن المصرى فى سجن بلاده يتحمل ما لا يتحمله المذنب الأجنبى المسجون التابع للحكمة المختلطة فجعل للأجنبى نظاما خاصا فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٤ ، فيوضع فى مكان سعته ثمانية عشر مترا مكعبا ، ويتريض ساعتين فى النهار وعنده سرير ومرتبة ومخدة وفوطة وفرشة شعر ومشط معدن وغطاء وملاءة فرش ولافومانو بملحقاته وكوبة ولا يلبس ثياب السجن وتجلب له أطعمة من الخارج بواسطة متعهد وعقوبته فى حالة الإخلال بالأوامر لا تتجاوز الحبس فى غرفة الجزاء ثلاثة أيام وأكل الخبز والماء . مع أن لقنصله أن يزوره فى أى وقت شاء لتجدته ورفع ظلامته . والمقارنة بين هذا التدبير الانسانى للسجين الأجنبى الذى ألقت به حوادث الدهر فى السجون المصرية ، وبين النظام الآخر الموضوع للمذنب الوطنى يجعل الأجنبى فى صفوف السادة والأعيان ، لأنه لا يختلط بأحد من السجناء ويعيش عيشة هيئة نسبية ، ويستطيع أن يتظلم فى أى وقت مما يقع عليه من الشدة ، وهذه حال لم يكن يتمتع بها حتى المذنب السياسى المصرى .

٥ — أما الممنوعات فمعروفة للكافة ونحن نقر منع الخمور والمخدرات والسموم والأسلحة ولكن لا نقر منع الدخان والحلوى ، وقد سبب منع هذين الصنفين جرائم وشرورا كثيرة ، فضلا عن أن الحرمان من الحرية كاف للاصلاح . وعندك من يقول وجود طبقات تعد السجن نعمة فيجر ودعمدا يستحقوا ، لعجزهم عن القوت والكسوة والمنامة خارج السجن . فلو سلمنا بصحة هذه النظرية ، لكان عدرا أقبح من ذنبها ، لأنه اعتراف بسوء حال المجتمع المصرى حتى لا يجد فيه الرجل العادى قوته ، فيضطر لاقتراف جريمة يأوى إلى السجن طاعما كاسيا .

وان كان هذا المثل قد ضرب لتبرير الشدة فى تنفيذ العقوبة وانتحال العلة وتمحل الأعذار فقد رد على المتمسكين به أحد فحول علماء الاجتماع العرب بل هو أعظمهم شأنا وأعلاهم مكانة . وهو العلامة ابن خلدون قال فى ص ٧٥ من مقدمته الخالدة الأثر يدلل على معايب الشدة فى العقاب " إن معاناة أهل الحضر للأحكام مفسدة للباس فيهم ذاهبة بالمنفعة منهم وذلك أنه ليس كل أحد مالك أمر نفسه إذ الرؤساء والأمراء المالكون لأمر الناس قليل بالنسبة إلى غيرهم ، فمن الغالب أن يكون الانسان فى ملكة غيره ولا بد ، فان كانت الملكة رفيقة وعادله لا يعانى منها حكم ولا منع وصد ، كان من تحت يدها مدلين بما فى أنفسهم من شجاعة أو جبن واثقين بعدم الوازع حتى صار لهم الادلال جبلة لا يعرفون سواها . وأما إذا كانت الملكة وأحكامها بالقهر والسطوة والاخافة فتكسر حينئذ من سورة بأسهم وتذهب المنفعة عنهم لما يكون من التكاسل فى النفوس المضطهدة .

"وأما اذا كانت الأحكام بالعقاب فمذهبة للباس بالكلية لأن وقوع العقاب به ولم يدافع عن نفسه يكسبه المذلة التى تكسر من سورة بأسه بلا شك . وأما اذا كانت الأحكام تأديبية وتعليمية وأخذت من أيام الصبى أثرت فى ذلك بعض الشىء لتربيته مع المخافة والانقياد فلا يكون مدلا ببأسه ولذا تجد البعيدين من العرب أهل البدو أشد بأسا ممن تأخذ الأحكام (أى الخاضع للأحكام فى الحواضر من أهل المدن) وتجد أيضا الذين يعانون الأحكام وملكتها من لدن مرباهم (أى من عهد صباهم فى التربية) فى التأديب والتعليم فى الصنائع والعلوم والديانات ينقص ذلك من بأسهم كثيرا ولا يكادون يدفعون عن أنفسهم عادية بوجه من الوجوه ولما تناقص الانقياد فى الناس وأخذوا بالأحكام الوازعة (أى القوانين الوضعية والشرائع الأرضية) ورجع الناس الى الحضارة وخلق الانقياد الى الأحكام نقصت بذلك سورة البأس فيهم (أى نخوة الرجولية والشهامة) فقد تبين أن الأحكام السلطانية والتعليمية مفسدة للناس لأنها مما تؤثر فى أهل الحواضر فى ضعف نفوسهم وخضد الشوكة منهم بمعاناتهم فى وليدهم وكهولهم ، والبدو بمعزل عن هذه المنزلة لبعدهم عن أحكام السلطان ولهذا قال محمد بن أبى زيد فى كتابه : إنه لا ينبغى للمؤدب أن يضرب أحدا من الصبيان فى التعليم فوق ثلاثة أسواط." انتهى كلام ابن خلدون وهو جوهرة ثمينة وذخيرة فريدة وحجة هذا العالم الفرد على صدق نظره فى أحوال المجتمع كانه من أبناء هذا الجيل ، لا من أهل الأجيال السالفة . وقد أثبت أن استعمال الشدة مع المحارب فى ميدان الوغى مكروه لأنه يذهب بشهامته وهو حر طليق ومنتصر ، فما بالك باستعمال الشدة مع السجين الأعزل الذى لحقه الذل بحبسه وخضوعه لأداء دينه للمجتمع ، الا أن هذه الخطة الجديرة بأن تعدم شخصيته وتقضى على حياته

المعنوية الى الأبد. وقد كان فى مقدمة ابن خلدون باعث لعلماء أوروبا أنفسهم فمنعوا الضرب والتعذيب الجثمانى فى المدارس والمنازل والسجون .

٦ — فلنلق الآن نظرة سريعة على إصلاح السجون فى أوربا الذى بدأ فى سنة ١٨٧٦ فى بلجيكا ، فقد ألغى الحبس الانفرادى ، قدمتها انجلترا بفضل القانون الذى قدمه مستر اسكويث عقيب مدة السجن التى قضاها أوسكار وايلد فى ليمان ردنج وقد كاد عقله يذهب من الحبس الانفرادى بعد أن قلمت أظفاره الدامية من تكسير الحجر .

ويباح فى أوربا وأمريكا لكل سجين أن يقرأ ويكتب ويراسل أهله وأصدقاءه ويمارس الصنعة أو الفن الذى يميل إليه لأن نظرية الإدارة التنفيذية فى السجون متجهة نحو استرداد السجين الى المجتمع أى إقالة عثرته ، لا مساعدة لدهر والحظ العاثر على تضييعه و إهدار إنسانيته وشخصيته إلى الأبد . وهم يعتبرون المجرم مريضا يمكن شفاؤه بالعلاج .

أما فى الولايات المتحدة فالسجون مدارس ومعاهد ومستشفيات ، يباح فيها التدخين كما هو مباح فى كل سجون أوربا ماعدا مملكة واحدة . وفى سجنى إليرا وكونكورد لايسمى السجن سجنا ولا السجين سجينا بل يقال عنه " مقيم " ، ويمنح حق التعليم العالى وممارسة صناعة شريفة . والمذنب فى هذين السجنين ، وفى عشرات أخرى استحدثت فى بقية الولايات يعامل بالحنان والرحمة ، ويوضع موضع الشفقة لا موضع الذل والصغار والانتقام. وقد صدر تشريع يقضى بخلق رجل جديد من المذنب المحكوم عليه ، أى بتغيير أخلاقه عن طريق الحسنى والعناية وتطبيق ثلاثة عناصر فى إصلاحه وتقويمه :

أولا — طريق الرياضة البدنية .

ثانيا — طريق التعليم المدرسى والجامعى .

ثالثا — طريق الصناعات والفنون .

فنى الرياضة البدنية يمارس الألعاب الرياضية والتدريب العسكرى فى نطاق واسع . ومن بين وسائل التقوية الجسدية استعمال الحمام التركى (أى معالجة المقيم بالبخار والماء الساخن والتدليك) .

والعنصر الثانى وهو التعليم المدرسى ، يحتم بمقتضاه على المقيم أن يبدأ تعليمه من جديد وتقدم له الكتب الابتدائية والثانوية والجامعية ويندب أساتذة من الجامعات لإلقاء المحاضرات النهارية والليلية ثلاث مرات فى الأسبوع ، كل مرة تستغرق نصف اليوم تقريبا ، وهناك مكتبة ثمينة فيها أحدث المؤلفات ومعمل للكيميا والطبيعة والعلوم التجريبية ومرصد للتخصص فى علم الفلك ، ومن ظهر نبوغه فى فن أو علم يشجع على التبحر فيه ويعنى به

عناية خاصة، وقد تخرج من هناك كتاب نشروا مؤلفاتهم وقد نجح بعضها نجاحا كبيرا وطبعت منه عشرات ألوف النسخ ومنها كتاب الفجر الجديد .

والعنصر الثالث وهو التعلم الصناعى، يقضى بأن يتفرغ " المقيم " ثلث وقته فى ممارسة صناعة يدوية أو فن جميل بحسب استعداده . ومما نذكره تأييدا لهذا الرأى أن مصلحة السجون اكتشفت بالمصادفة أستاذا تخصص فى تعليم بعض السجناء فن نحت التماثيل فصنعوا من حجر الباريت الأسود ومن الأحجار الجيرية البيضاء تماثيل تعد آية فى الفن حتى أن بعضهم نحت تمثالا لجلالة المرحوم الملك أحمد فؤاد نال إعجاب كل من رآه . وقد زينوا مدخل مزرعة طره فى الليمانات المشهورة بهذا الاسم بتماثيل أبى الهول وأسود وغيرها وجعلت المصلحة لإنتاجهم معرضا . ولكن هذه الناحية فلتة من فلتات الدهر ولم تأت تبعا لخطة مرسومة أو منهاج موضوع .

٧ — وتطبع فى سجن المرج جريدة يومية يقوم بتحريرها وتصحيحها وطبعها ونشرها فريق من " المقيمين " ولا يرى المقيم فى ذلك المكان النموذجى سلاحا يتهدده ، ولا قيدا ولا أغلالا " ولا زنجة ذات شكل مخصوص يشير به المفتش " ولا يلقى العروسة مطلقا (وهى خشبة مزججة بصورة المشنقة يربط إليها المذنب عند عقابه بالجلد) ولا يرى وجوها عابسة ، ولا نفوسا قاسية ولا سلاسل ومفاتيح رهيبة ، ولا يلزم فيما أن يقضى حاجته الطبيعية كل صباح بمرأى ومسمع من شركائه فى الشقاء ، حتى يطلعوا على عورات بعضهم بعضا فتنهدر كرامتهم وللمقيم أن يقرأ الصحف والكتب والمجلات وأن يؤدى الامتحانات، وعلى الإدارة أن تسعى له حتى يعين أو يوظف فى عمل يليق به ،وأن توفر له من عمله ذخيرة من المال تقوم بنفقاته حتى يبدأ كسبه ،وأن تتولى لجان المصلحين والمشفقين العناية به سنة واحدة بعد خروجه من السجن حتى لا يضيق ذرعا بماضيه . وقد أضافوا إلى هذه الحيرات طريقة الافراج " بكلمة الشرف " ومؤداها أن تعد المقيم بشرفه أن يستقيم ، فتلغى المدة الباقية من سجنه وتتاح له فرصة الحياة من جديد ، وقد ظهر أن هذه الطريقة لا تخيب إلا بمقدار ٢,٥ فى المائة ويندر أن تندم عليها إدارة المكان .

٨ — ومعلوم أن سجون فرنسا عامة ولا سيما سجن الصحة خاصة من أشد السجون فى المعاملة ، وله سور ارتفاعه عشرون مترا ، ولكن شدة قوانينه قبل سنة ١٨٩٥ لم تقلل من الجرائم الآخذة فى الازدياد ، وكذلك استقاء المقصلة فى تنفيذ حكم الإعدام لم يدخل الرعب فى قلوب القتلة ، فالجرائم فى ازدياد ولكنها قلت فى الولايات المتحدة، وخفت وطأتها ودلت الإحصاءات على أنه كلما انتشرت الشفقة ، انصرفت النفوس عن الشر

الاجتماعي ، وكان في السجن الأمريكي الذي ذكرناه ٣٦٩٠ سجينا لم يبق منهم مستعصيا على الاصلاح النهائي إلا ١٥٤ ومن ١٠٥٤٠ أفرج عن ٧٠١٠ بكلمة الشرف عاد منهم ٥٠٨ فأصبح ٢٥٧ وفر منهم ٣٣ وتوفي ٢٩ ونقل الى سجون أخرى ١٣٧ ، أما في فرنسا فقد زادت جرائم قتل الوالدين — مع أن القانون يحتم أن يعدم قاتل والديه ويسير الى المقصلة حافي القدمين وعلى صدره أو ظهره لوحة مكتوب عليها " هذا جزاء من يعتدي على والديه " — وزادت جرائم التسمم والجرائم الهووية التي تحكم فيها المحاكم غالبا بالبراءة .

ومعلوم أن فرنسا تعاقب معظم الجناة في الجرائم الكبرى بالنفي في جزيرة الشيطان ومستعمرة جويانا التي تبعد عن الوطن الأصلي بالبحر مسافة شهرين وفيها من البلاء والعذاب ما لا يتخيله العقل ، وقد دوج الفرنسيون على حب الوطن فما أعظم بلاءهم بالابعاد والتعذيب وقد قلت الجرائم في الممالك التي اتبعت الديونة والرحمة (الولايات المتحدة وبلجيكا وانجلترا) في انجلترا عبر مدى أربعين عاما قلت الجرائم الكبرى من ٢٥٨٩ الى ٧٢٨ على الرغم من زيادة عدد السكان وازدياد مظاهر الحضارة ، وكان الهبوط بالنسبة المئوية هكذا : من ١٣,٤ في المائة الى ٩,١ ثم ٦,٦ ثم ٣,٣ ثم ٢,٣ وكذلك النسبة في انحطاط عدد المائدين (أرباب السوابق) ولا جدال في أنه يوجد بين الجناة في كل قطر من أقطار العالم فريق من المجرمين المفطورين على الإجرام وهم حثالة الأمة ، على أنهم في نهاية الأمر ضحايا المجتمع الحديث ، يرجع إجرامهم إلى عاهات اجتماعية واقتصادية ووراثية ، وهم قلة لا يعتد بها ، ولا يجوز أن يضحى لأجلهم بالكثرة الغالبة من المجرمين المرغمين على الإجرام بحكم الظروف والملابسات ، ولا بأس من اتباع طرق إصلاحية أخرى لعلاجهم أو تعويلهم إلى وسط جديد كالنقل إلى المستعمرات فإن تغيير البيئة والجو كفيلان بتعديل أخلاقهم . أما الجناة الذين اقترفوا بالمصادفة أو تحت قوة قاهرة فيتولاهم المجتمع بالرحمة ليعودوا أفرادا صالحين.

وختاما نقول إن إصلاح السجون خير من تعديل قانون العقوبات . والتوسع في تطبيقه أو في ابتكار عقوبات جديدة لجرائم يقال إنها استجدت مع الحضارة ، لأن الخير واحد لا يتعدد وكذلك الشر واحد لا يتعدد ، وكل من يصلح السجون المصرية ويخرجها من عهد طويلات والقسوة يؤدي أجل خدمة للمجتمع وللأفراد ، ولمصلحة السجون نفسها التي يجب أن يقوم بنؤها على الرحمة والاحسان لتكون " مع قلتها " للتأديب والاصلاح والتهذيب ، لا لتقائضها وأضدادها .

محمد لطفي جمعه

مساكن العمال فى مصر

إذا نظرنا إلى حالة مساكن العمال فى مصر وجدنا أنها تستحق العناية وسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة، فالعمال عندنا فى حالة يرثى لها حقيقة من حيث المسكن، والمنازل التى تتوافر فيها الشروط الصحية هى جزء يسير مما تحتاج اليه البلاد .

إن العمال فى مصر يدرجون من طبقات فقيرة ولا يجدون طوال مدة حياتهم القدر اللازم من العناية الصحية لأنهم يسكنون منازل تزيد هذه الحالة سوءا فوق سوء . فيشب الواحد منهم ضعيف البنية معتل الصحة . وهذا هو السبب الذى من أجله لا يمكن للعامل المصرى أن يطيل مدة حياته كعامل أكثر من سن الخمسين بينما مثيله الأوربى يستطيع أن يكسب عيشه حتى سن الخامسة والستين . لذلك تحصر الصناعة المصرية تلك الأيدى العاملة التى لو توافرت لها نشأة طيبة لكان لها من الأثر الاجتماعى ما لا يستهان به . وقد جاء فى بعض الإحصاءات أن عدد العمال الذين يبلغون سن الخمسين و يظلون عمالا هم ٥٪ فقط من المجموع الكلى لعدد العمال . مما يدل على أن كثيرا منهم يتوفى أو يعجز عن العمل عند بلوغه الخمسين وكل هذا منشؤه سوء الصحة التى تأتى من السكنى فى منازل غير صحية .

و يكفى أن نورد هنا ماجاء على لسان سعادة حافظ عفيفى باشا فى كتابه (على هامش السياسة) لتتبين منه ضرورة سرعة إزالة الأحياء القديمة فقد قال :

" دخلت بيوتا تنبعث منها الروائح الكريهة المهلكة وتعلو جدرانها الرطوبة صيف شتاء لا شمس ولا نور ولا هواء ينفذ اليها . دخلت منازل جدرانها وسقوفها من صفائح البترول القديمة . تسكن الحجرة الواحدة أسرة مكونة من الأب والأم والأولاد . ويعيش معهم بعض الحيوان أو الطيور المنزلية . "

كما أنه جاء أيضا فى تقرير الدكتور عبد الواحد الوكيل بك الذى قدمه الى لجنة مساكن العمال فى سنة ١٩٣٨ عن حالة عمال المحلة الكبرى حيث يعد مصنع النسيج التابع لشركة مصر للغزل والنسيج فى مقدمة مصانع العالم ما يأتى :

"طريقة سكن العمال فى المحلة الكبرى هى أن يستأجر كل خمسة أو ستة منهم حجرة واحدة فى أحد المنازل يضعون فى أحد أركانها لوازمهم و ينامون فيه جميعا على الأرض أو على أحقر أنواع الحصر . والأغلبية العظمى من المنازل غير مزودة بمراحيض أو مياه

جارية للشرب أو حمامات — ولذلك فهم جميعا يستعملون الخلاء فتتكدس عليهم العاذورات بجميع أنواعها و يعيشون فى جو خانق من الروائح الكريهة والذباب . وقد تؤجر الحجرة للبعض فى النهار وللبعض الآخر فى الليل . وقد أنشأ كثير من الرجال والنساء مساكن لهؤلاء العمال بنوها من الخشب بدون أى عناية أو رعاية أو نظافة فهم فى حالة يرثى لها حقيقة ولا يليق أن يبقوا عليها . "

وقد قام الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى أستاذ علم الإحصاء بكلية التجارة عام ١٩٣٥ ببحث حالة ٧٥٨ أسرة عمال تشمل ٣٨٩٢ شخصا فحصل على النتائج الآتية :

أولا — متوسط عدد الأفراد للأسرة الواحدة هو ٥,١ شخصا (تشمل الرجل والزوجة والأطفال وكذلك من يتكفل بهم رب الأسرة) .

ثانيا — ٧٦٪ من العمال كانوا متزوجين .

ثالثا — الأسر التى فيها أكثر من شخص يكسب أجرا عددها ١٤٪ من مجموع الأسر الكلى .

رابعا — متوسط عدد الحجرات لكل أسرة هو ١ و ٢ حجرة .

خامسا — ٦٥٪ من عدد الأسر تعيش فى مساكن بها حجرتان أو أقل .

سادسا — ٦٥٪ من عدد الأسر يعيش فيها أكثر من شخصين فى الحجرة الواحدة .

سابعا — ٣٥٪ من عدد الأسر يعيش كل أربعة من أفرادها فى الحجرة الواحدة .

ثامنا — ٨٠٪ من الأسر تعيش فى منازل لملكها أو عند أقاربها .

تاسعا — ٤٠٪ من الأسر تدفع إيجارا شهريا يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ قرشا .

عاشرا — ٢٥٪ من الأسر تدفع إيجارا شهريا يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ قرش .

من كل هذا تتضح لنا الحقيقة الآتية — وهى أن أغلب ما يسكنه العمال عندنا لا يليق بسكنى الحيوان — فضلا عن سكنى بنى الانسان ، والمساكن هذه هى السبب الأكبر لانتشار الأمراض الوبائية و إذا كان السل منتشرا فى مصر انتشارا كبيرا فإن لتراكم المنازل فى الأوساط الصناعية أثرا كبيرا فى هذا الانتشار .

ضرورة بناء مساكن جديدة صحية :

لا شك أن العامل المصرى يصبو بطبيعة الحال إلى تحسين مسكنه بأن يسكن فى منازل تليق به حتى يمكنه أن ينتج أضعاف ما ينتجه الآن وحتى يستطيع كسب أجر أكبر مما يكسبه ،

والشعور بالحاجة إلى المساكن الصحية فى مصر يزداد يوما بعد يوم ، وواجب الحكومة فى هذا الصدد أن تسهل الحياة لهذه الطبقة العاملة بترقية مستوى معيشتها، ولن يكون ذلك إلا عن طريق بناء المنازل الجديدة الصحية وهدم القديمة غير اللائقة بالسكنى .

على أنه يجب ألا يغرب عن بالنا أن هدم المنازل غير الصحية قبل بناء أخرى بدلا عنها سيؤدى إلى نتائج سيئة إذ سيزيد المشكلة تعقدا ، فالواجب يقضى بأن تبنى قبل أن نهدم ، وهناك سنوات عدة يجب أن تمر حتى يسد ذلك النقص الذى نشعر به الآن والذى سيزيد تكاثر السكان وحاجتنا إلى بناء منازل جديدة لهم .

المحاولة الأولى للحكومة المصرية :

فى شهر يناير سنة ١٩٢٨ وافقت وزارة المالية على فتح اعتماد بمبلغ ٦٠٧٠٠ جنيه لإنشاء مساكن للعمال فى المنطقة الواقعة بين قصر العينى والماوردى وهى المعروفة بتل معمل البارود وقامت مصلحة السكك الحديدية بتشييد ثلاثة منازل تحتوى على ٢٤ حانوتا وعشرة مساكن من ذات الغرفة الواحدة ومسكن واحد به غرفتان و ٤٨ مسكنا بكل منها ثلاث غرف ، ومسكنين بكل منهما أربع غرف .

وبلغت تكاليف المشروع بما فيه شق الطريق وتوصيل المجارى وتمهيد الأرض التى تحيط بالمنازل وغير ذلك ٣٤٢٦٠ جنيها . وقد جعل الإيجار الشهرى ثلاثة جنيهات للمسكن ذى الثلاث غرف وجنيها وربعا للمسكن ذى الغرفة الواحدة .

ولكن لما كان هذا الايجار فوق طاقة العامل العادى كما هو معلوم فلم يتقدم أحد لاستئجار شىء من هذه المساكن . ثم خفضت قيمة الايجار بنسبة ٤٠ ٪ ولكن على الرغم من ذلك لم يقبل عليها العمال — ولذا يسكنها الآن بعض صغار مستخدمى الحكومة .

وفى سنة ١٩٣١ شكلت لجنة لبحث الوجوه التى ينفق فيها المبلغ الباقى من الاعتماد وقدره ٢٦٠٠٠ جنيه حتى يعود بأحسن نتائج ولكن الاقتراحات التى أبدتها اللجنة لم توضع موضع التنفيذ ، ولذلك ألغى الباقى الاعتماد .

المحاولة الثانية :

وفى سنة ١٩٣٨ رأت الحكومة بعد أن تبين لها سوء المساكن فى مصر أنه لا بد من العمل سريعا لتحسين الحال . فاعتمد مجلس الوزراء حينذاك مبلغ ٥٥٠ ألفا من

الجنيهات لإنشاء مساكن للعمال فى مناطق الصناعية الهامة فى البلاد على أن يوزع ذلك المبلغ على خمس سنوات وأن يخصص مبلغ ٨٠٠٠٠ ألفا من الجنيهات فى أول سنة بميزانية وزارة الأشغال عن عام ١٩٣٨ — ١٩٣٩

وقد صدر قرار بناء على ذلك من وزارة التجارة والصناعة وهى التى كانت تتبعها فى الماضى مصلحة العمل فقضى بتشكيل لجنة لبحث مشروع تدبير مساكن للعمال فى مناطق الصناعية وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات لتقرر المناطق التى يحسن إنشاء المساكن بها ونوع وتصميم المبانى وتكاليفها وطريقة استغلالها .

مساكن امبابه والمحلة الكبرى :

وقع اختيار لجنة مساكن العمال على منطقتين لبدء بهما الأولى قطعة أرض فى امبابه مملوكة للحكومة المصرية وكان سبب اختيار هذه المنطقة يرجع الى أنها قريبة من جهتى بولاق والسيدة وهى أحياء صناعية مكتظة بالمصانع والمعامل والورش على اختلاف أنواعها وأيضا كون هذه المنطقة ستصبح آهلة بالعمال حيث ستنقل اليها المطبعة الأميرية ومخازن البوليس — أما المنطقة الثانية فهى قطعة أرض بالمحلة الكبرى وكان سبب اختيار المحلة الكبرى بالذات أن هذه المدينة أصبحت بعد إنشاء مصنع المنسوجات بها مكتظة بألوف العمال التى لم تكن قبل ذلك معدة لايوائها .

كذلك كان مما قررته اللجنة أن يكون كل مسكن فى امبابه مكونا من حجرتين ومطبخ وحمام ومرحاض . ومن أسباب اختيار هذا النوع من المساكن ذوى الدور الواحد أنه قليل التكاليف . كذلك قرر أن تكون مساحة الغرف ٣ × ٣ أمتار و ٤ × ٤ أمتار وارتفاعها ٣,٧٥ مترا وأن تنار بالكهرباء وتمد بالماء وتوصل بالمجارى وألا تزيد تكاليف كل مسكن معد لعائلة واحدة عن ١٣٠ جنيها وأن تخصص هذه المساكن للعمال ذوى العائلات فقط وأن ينظر فى إمكان تخصيص حديقة وسوق صغير وفرن عمومى ومدرسة صغيرة وعيادة طبية وأن يعمل مبنى خاص من طابقين ليكون مقرا لمكتب الصحة والزائرة الصحية ومركزا لرعاية الطفل .

أما فى المحلة الكبرى فقد رأت اللجنة أن العمال المتزوجين فى مصنع التسييج التابع لبنك مصر يبلغون حوالى ٥٠٪ من جملة العمال الموجودين وعددهم ١٨ ألفا وأنه يحسن والحالة هذه أن توجه العناية إلى الشبان من العمال وهم من تتراوح سنهم بين ١٥ و ٢٥ سنة وخصوصا أنه تبين أن هؤلاء الشبان فى هذه السن يقيمون فى غرف حقيرة تشمل كل منها ٢٠ عاملا على الأقل . فقضلا عما فى ذلك من إتلاف لصحتهم فإن فيه خطرا عليهم من الناحية الأخلاقية .

وقد رئى أن تكون المساكن التى ستنشأ لهم عابر يتسع كل عنبر منها لمائة عامل — على أن تكون تكاليفه ستمائة جنيه وأن يدخل فى كل عنبر حجرة خاصة للملاحظ وغرفة أخرى للخادم المكلف بنظافة العنبر ومكان للمجموعة الصحية وحمامات عمومية ومغاسل لغسل ثياب العمال ومحلات للأكل وغير ذلك من المستلزمات الضرورية .

وتقرر أن يكون عدد العنابر التى تنشأ فى حدود المبلغ المعتمد ما يقرب من ١٥ عنبرا يوزع العمال فيهم بحسب سنهم . وقد تبين للجنة أن المدارس متوفرة فى المحلة الكبرى — ولذلك لم توجد ضرورة للتفاهم مع وزارة المعارف على إنشاء مدرسة فى هذه المنطقة أسوة بما اتبع فى منطقة امبابة .

قدر لمساكن امبابة ٤٠ ألفا من الجنيهات أى نصف الاعتماد المقرر لأول عام ولمساكن المحلة الكبرى النصف الثانى على أن يبنى فى امبابة ٢٤٤ مسكنا و ١٢ دكانا ومجموعة صحية ولكن تقدير امبابه ارتفع الى ٤٨ ألفا من الجنيهات ثم قفز ثانية الى ٧٥٠٠٠ جنيه مصرى وذلك لتنفيذ بعض مشروعات الصرف وكانت الزيادة فى كل مرة تؤخذ من الاعتماد الذى سبق تخصيصه لبناء عنابر المحلة الكبرى . ثم كان أن ألغت وزارة المالية باقى الاعتماد الذى خصص للمحلة الكبرى تمشيا مع سياسة الاقتصاد التى تنشدها الحكومة .

قررت اللجنة إزاء ذلك إرجاء مشروع عنابر المحلة الكبرى حتى فرصة أخرى ولكنها عادت وطلبت من وزارة المالية فتح اعتماد إضافى بمبلغ ٤٧٠٠ جنيه مصرى لرصف الطرق بمنطقة المكان وتنفيذ عملية الإنارة بالكهرباء .

ومن المنتظر أن يكون فى وسط المجموعة كلها ميدان فسيح وستتخذ الإجراءات اللازمة مع مصلحة التنظيم لتنسيق هذه المنطقة وغرس بعض الأشجار فيها وإنشاء المتنزهات للترويح والترفيه عن العمال .

وسيعهد بإدارة هذه المساكن الى مصلحة الأملاك الأميرية نظرا لأنها هى المصلحة التى تقوم بمثل هذه المشروعات فى نواح مختلفة من تفاتيشها ولخبرتها بمثل هذه المشروعات . ولكن مصلحة العمل ستعنى بالاتفاق مع مصلحة الأملاك الأميرية على استمرار توافر الإصلاح الاجتماعى فى هذه المساكن ومراقبتها ضمانا لراحة العمال الذين سيقيمون بها .

قيام الشركات ببناء المساكن :

ويهمنى هنا أن أقول إن مشروع إنشاء مساكن للعمال هذا لم يكن الغرض منه استثمار أموال الحكومة بل قصد منه بجانب إيواء عدد كبير من العمال فى مساكن صحية تشجيع المشروعات المماثلة له من جانب الشركات الكبرى فيكون بذلك نواة يقتدى بها .

وقد قامت بالفعل بعض الشركات الكبرى بتزويد عمالها بمنازل صحية وكان فى مقدمتها شركة قنال السويس بالاسماعيلية وبور سعيد وبور فؤاد وكذلك شركة ترام مصر الجديدة بالمطاهه — إلا أن عدد هذه المساكن التى بنيت لا يكفى لمواجهة الحال .

ولذلك فالحكومة المصرية ترى من الآن فصاعدا عند إنشاء شركات كبيرة أو تنفيذ مشروعات يشتغل فيها عدد كبير من العمال فى جهات لا تتوافر فيها مساكن صحية أن يدرج فى كراسة الاشتراطات شرط يقضى على تلك الشركات أو مقاولى الأعمال العامة بإقامة مساكن صحية لعمالهم بالمواصفات التى تفرضها الجهات المختصة .

نصيب أصحاب رءوس الأموال فى بناء المساكن :

وقد تكلم المستر جريفز مدير مكتب العمل السابق فى تقريره عن أعمال المكتب لسنة ١٩٣٥ أنه لما كانت تكاليف البناء فى مصر لا زالت منخفضة فان الشروع فى تنفيذ البرنامج الخاص بالأحياء الجديدة فى أقرب فرصة مما يعود بفوائد اقتصادية جمة واذا لم يتيسر للحكومة القيام بهذه الأعمال الواسعة فليس من الصعب الاهتداء إلى بعض أصحاب رءوس الأموال ممن يرغبون فى تولى هذه الأعمال إذا قبلت الحكومة أن تبيع لهم الأراضى اللازمة بأثمان مخفضة — هذا مع العلم بأن رؤوس الأموال المعطلة كبيرة جدا ولو أمكن استثمارها بحيث تأتى بفائدة لكان فى ذلك كل الخير لأصحابها .

الشروط الواجب توافرها فى المساكن :

وعلى كل حال سواء اتبعت هذه الطريقة أو تلك فهناك شروط يجب توافرها فى المساكن التى تبنى ومن أهمها :

١ — ضرورة إشراف هيئة خاصة على بناء هذه المساكن للتأكد من أنها مستوفية لجميع الشروط الصحية .

٢ — أن يكون فى وسط كل مجموعة من المساكن حديقة عامة يلعب فيها أطفال الحى بدلا من تعبهم فى الحوارى والأزقة .

٣ — وأهم ما يجب أن نوجه اليه عنايتنا هو أن تكون قيمة إيجار المنازل الجديدة فى استطاعة ومتناول العائلات التى كانت تسكن الأحياء غير الصحية من قبل .

فليس المهم تشييد مساكن ، ولكن العبرة فى تسكينها .

٤ — أن تكون هذه المساكن مقصورة على العمال المتزوجين دون غيرهم و يفضل منهم ذوو العائلات الكبيرة .

٥ — ضرورة وجود إخصائى اجتماعى لكل مجموعة من المساكن . إذ لوحظ أن أغلب العمال قد تعودوا عادات غير صحية فهم إذا استقروا بمنازل جديدة لا يلبثون حتى يحيلوها قذرة . وتكون مهمة الاخصائى الاجتماعى أن يقوم بارشاد السكان وتفهيمهم قواعد الصحة العامة حتى يعرفوا كيفية المحافظة على رونق المنازل الجديدة .

٦ — تكليف أحد الأطباء المتطوعين أو الذين يشتغلون فى إحدى الجمعيات الخيرية المرور على سكان المنازل التى ستبنى فى أوقات متكررة ، كى يتمكن العمال من عرض أنفسهم عليه فى حالة شعورهم بالمرض .

" قصة تقدم الإنسان الطويلة المدونة فى الكتب تشير إلى الأخطاء والمصائب، و إلى الأسفار المنهكة فى الصحراء .

وكل فصل فيها يفتتح بمثل الدعاء وينتهى بمثل ترنيمة الجناز .

غير أن نظرة إلى ذلك المشهد المفعم بالاضطرابات والمصادمات والهزائم تكشف لك عن شىء من النظام ، وتريك الغرض الذى ينطوى تحت الفكرة ، فيريك مدى المشهد العام : مملكة العدالة تمتد والمساواة الضرورية للإنسان تخلق الأنظمة وتلطفها " .

رمزى مكدونالد

من حوادث الشهر :

حكاية أزياء السيدات — الرفق بالحيوان والرفق بالإنسان :

— ١ —

أثيرت فى الشهر الماضى "حكاية أزياء السيدات" بمناسبة الاقتراح الذى تقدم به أحد حضرات النواب المحترمين الى البرلمان .

وقد أثار هذا الاقتراح جدلا طويلا فى البرلمان وجدلا أطول فى الصحف ، وجعلته الصحف التى تعيش من إثارة أحط الغرائز فى نفوس الجماهير مادة لفكاهتها وتندرها ، وهى صحف درجت على أن تجعل من كل مقدسات الوطن وكل مقدسات الخلق مادة للنكتة وموضعا للسخرية ، كأنها مأجورة على تحطيم كل ما هو فاضل وكل ما هو شريف فى نفوس الجماهير !

بل إن المأجورين على مثل هذا المقصد أحق بالاحترام لأنهم يعملون عملا مقصودا ، ولكن هذه الصحف لا تزيد على تلبية شعور "المياعة" بغير قصد ولا اتجاه ، وهى لا تجد رقابة اجتماعية تضع حدا لهذه المياعة الرقيعة .

وندع هذا للنظر فى "حكاية أزياء السيدات" فنرى أن المسألة أعمق من هذا المظهر ، وأن العلاج لا يبدأ فى الملابس : طولها أو قصرها ، حشمتها أو تبذلها . فما هذه إلا مظاهر لا يغنى علاجها شيئا .

ومرة ومرة أرسلنا صيحتنا : "طهروا المنبع قبل المصب" والأزياء ماهى إلا مصب ملوث نشأ فى المنبع الموبوء ، فلا يجوز أن نصرف من الجهد فيه ما يجب أن يصرف فى تطهير المنبع الأصيل .

المسألة مسألة التربية الخلقية والاجتماعية فى هذا الشعب كله ، التربية الخلقية التى لا نظام لها ولا ضابط فى برنامج أية هيئة من هيئاتنا أو أى حزب من أحزابنا أو أية وزارة من وزاراتنا .

وفى الوقت الذى نضع فيه سياسة للرى ، وسياسة لإصلاح لأراضى البور ، وسياسة لتهجين الحيوان والنبات حتى نحصل على نماذج جديدة رقية ، لا نفكر مرة واحدة فى وضع سياسة دائمة لتربية الخلقية والاجتماعية ، ولا أهدافا واضحة لهذه التربية ، ولا وسائل معينة لتحقيق الاهداف .

على أى أساس نريد أن ننشئ المجتمع المصرى أو نعالجه .

لا أحد يعرف فى هذه الأمة ! إنما هى النبات الشيطانى الذى يقولون عنه ، يخرج من غير بذر ، وينمو من غير عناية ، ويثمر من غير حصاد !

لم يقل لنا أحد كيف نقيم بناء المجتمع المصرى ... أنقيمه على أساس العادات الشرقية والتقاليد الدينية بعد تحوير ما يجب تحويره ، ومسايرة الزمن فيما للزمن فيه حكم ... أم نقيمه على أساس أوربى خالص لاعلاقه له بالماضى ولا بالتاريخ ؟

ولم يقل لنا أحد كيف نقيم المجتمع المصرى على أحد هذين الأساسين . أنتخذ التشريع وسيلة من وسائلنا ؟ أم نتخذ التربية المدرسية وسيلة مفضلة ؟ أم نستخدم هذه وتلك كما نستخدم كل وسائل الارشاد والتوجيه من صحافة وإذاعة ومسرح وسينما وغناء وموسيقى ... الى آخر ما نملك فى وسائل التوجيه !

إن كياننا الاجتماعى كله يتحال ويذوب ، وما بقى منه متماسكا تعمل فيه الصحف المائعة والصحف القذرة ، والأغانى المبتذلة ، والألحان المتكررة ، والأصوات المتحنثة والروايات الساقطة والصور الفاضحة ، والتوجيهات البديئة !

إننا أمة تحتضر — ما لم تتداركها المعجزات — أمة تبعث بالألوف بعد الألوف كل يوم إلى مهاوى الرذيلة ومباءات الجريمة ، ثم تقيم الدنيا وتقعدها بعد ذلك بحكاية زى السيدات !

إنها رغبة طيبة تستحق الاحترام تلك التى حدت بالعضو المحترم أن يقدم اقتراحا ، ولكن المسألة أعمق من هذا وأشد خطرا ، والله المستعان .

(٣)

أذاعت حكمدارية بوليس القاهرة بيانا أشارت فيه إلى ما طرأ فى نقص عدد سيارات النقل اللورى ومركبات النقل الموتورية بسبب ظروف الحرب القائمة ، وما نشأ عن ذلك من إتعاب كاهل الدواب من خيول وبغال وحمير بتحميلها ما هو فوق طاقتها وإرهاقها فى العمل ، فضلا عن سوء تغذيتها لارتفاع أثمان العليق .

ثم ذكرت أنه وإن كانت جمعية الاسعاف والبوليس يعملان من جانبهما على منع القسوة على دواب الحمل، لا يزال هناك متسع أمام الجمهور وخاصة سائقى مركبات "الموتور" لإسداء المساعدة فى هذا الشأن ، وذلك باعطاء الأولوية لمركبات النقل المحملة أحمالا ثقيلة .

وقد صدرت الأوامر إلى رجال بوليس المرور بعدم وقف مركبات النقل المحملة أحمالا ثقيلة وهى سائرة فى طريقها كلما أمكن ذلك مادامت لا تعوق مرور مركبات "الموتور".

وقالت الحكمدارية فى بيانها : إنه ليست هناك أية صعوبة على أية مركبة من مركبات "الموتور" إذا وقفت ثم تابعت سيرها فى حين أن إجهاد الحيوان السيىء التغذية والمحمل أحمالا ينوء تحت ثقلها شديد الوطأة عليه جدا إذا ما أوقف ثم تابع سيره عشرين أو ثلاثين مرة مثلا فى طريقه بأنحاء المدينة .

أعجبت بروح هذا البيان وبالشعور الإنسانى النبيل الذى دعا إليه ، وان كنت قد شاهدت مع الأسف بعد إذاعته عشرات الأمثلة أن رجال المرور ينفذونه مع عربات التاكسى ، أما السيارات الخاصة فهذه توقف لها حيوانات الحمل والجر حتى تمر ! مهما ناء الحيوان المسكين بحمله ، وهذه السيارات الفاخرة تنهب الأرض أو تتنكأ فى الطريق !

وعلى أية حال فليس هذا ما أريد أن أدير عليه الحديث . إنما أريد أن أتمنى مثل هذا الرفق بطائفة من بنى الإنسان أصابتهم هذه الحرب بسوء "العليق" فوق ما كان من قبل سيئا . وهذه الطائفة تبلغ حوالى أربعة ملايين على الأقل من المواطنين !

أريد أن أتمنى لهؤلاء عاطفة كهذه العاطفة تتجه إلى تخفيف ساعات العمل عنهم وإلى زيادة "عليقهم" ! على ألا تجد هذه العاطفة عوائق فى سبيلها وعراقيل !

والإشارة هنا خير من العبارة ، والمثال أفصح من المقال !

تم طبع هذه المجلة بالمطبعة الأميرية ببولاق
فى يوم الاثنين ١٨ من رمضان سنة ١٣٦١
(٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٢) م

مدير المطبعة الأميرية

محمد بكرى

٣٥٠٠-١٩٤٢-٩-٥٥٤